

سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد (٧٠)

نحو
سياسة اجتماعية خليجية للأسرة
من الرعاية إلى التمكين

الدكتور مصطفى حجازي
أستاذ الصحة النفسية والإرشاد الأسري

حقوق الطبع محفـــــوطة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى

٢٠١٢م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص.ب ٢٦٣٠٣ المنامة - مملكة البحرين - هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ - فاكس ١٧٥٣٠٧٥٣

البريد الإلكتروني: info@gccls.org

العنوان على شبكة الانترنت: www.gccls.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية

سلسلة علمية متخصصة
تعني بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

الإشراف العام
سالم بن علي المهيري

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
جمال السلطان
خليل بوهزاع
محمد الغايب

العدد (٧١) رجب ١٤٣٣ هـ الموافق يونيو ٢٠١٢م

المحتويات

الصفحة	
٩	تقديم المدير العام
١١	مقدمة
	الفصل الأول - مسار الأسرة الخليجية وتحولاتها في عالم متغير
١٧ - ٤٣	تمهيد: مكانة الأسرة ومرجعيتها
١٨	أولاً - الأسرة الخليجية وتحولاتها
٢١	ثانياً - التحضر السريع وآثاره على الأسرة
٢٤	ثالثاً - تحولات الأسرة الحضرية
٣٠	رابعاً - تحديات التحضر وإشكالياته
٣١	خامساً - الإشكاليات
٣٤	١- إشكالية الرفاه وتحول اسلوب الحياة
٣٥	٢- إشكالية تماسك الأسرة
٣٨	٣- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء
٤٠	٤- إشكالية التضامن والالتزام الاجتماعي
٤٢	
	الفصل الثاني - تحديات مفهومية واعتبارات منهجية
٤٤ - ٧٩	تمهيد:
٤٦	أولاً - المفاهيم وتحديدها
٤٧	١- السياسة
٤٧	٢- السياسة الاجتماعية
٤٨	٢- ١ مداخل تخطيط السياسات الاجتماعية
٥٠	٢- ٢ تخطيط السياسات الاجتماعية
٥٢	٢- ٣ المنطلقات الجديدة للسياسة الاجتماعية
٥٣	٣- السياسة الاجتماعية للأسرة
٥٦	٤- التمكين
٥٩	
٦٢	ثانياً - اعتبارات منهجية

المحتويات

الصفحة

٦٢	١- التحول من النظرة الجزئية في قضايا الأسرة إلى النظرة الكلية
٦٥	٢- من التبسيط إلى التشابك والتعقيد
٦٦	٣- وضع الظواهر في سياقاتها
٦٨	٤- التحرك من الظاهر إلى الخفي
٦٩	٥- التحرك من الشغل على المشكلات إلى اكتشاف الإيجابيات
٧١	٦- الحاجات النوعية لمختلف الشرائح الأسرية
٧٢	١-٦ الأسرة المتماسكة والمعاواة
٧٣	٢-٦ أسر التصدع الخفي
٧٥	٣-٦ أسر التصدع الصريح
١١١-٨٠	الفصل الثالث - الاجازات المتحققة والتحويلات المطلوبة ..
٨٢	تمهيد:
٨٤	أولاً - الاجازات المتحققة
٨٥	١- المرجعيات المسؤولة
٨٦	٢- التشريعات والقوانين
٨٧	٣- البرامج والمشاريع
٩١	٤- خدمات الإرشاد الأسري
٩٥	ثانياً - نظرة تقويمية لواقع خدمات الأسرة الخليجية
١٠١	ثالثاً - التحويلات المطلوبة
٢١٥-١١٢	الفصل الرابع - ملامح السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية
١١٤	تمهيد: خطة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية
١١٦	أولاً - المرتكزات والأسس

المحتويات

الصفحة	
١٢٢	ثانياً - المحاور وعملياتها
١٢٢	١- علاج الإشكاليات الأسرية
١٢٣	١-١ إشكالية الأسرة وتماسكها
١٢٦	١-٢ إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء
١٣٤	١-٣ إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي ..
	١-٤ إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية وتحويل قيم
١٣٧	الأصالة
١٤٠	٢- التمكين وبناء الاقتدار
١٤٤	٣- مقومات خطة تمكين الأسرة ومضامينها
١٤٤	٣-١ الكفاءة البنوية
١٥٢	٣-٢ الجدارة الوالدية وتنشئة الأبناء
١٥٨	٣-٣ التمكين المعرفي والثقافي
١٦٦	٣-٤ التمكين على صعيد الشراكة والمواطنة
١٧١	٣-٥ التمكين الاقتصادي
١٧٣	ثالثاً - برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية
١٧٣	١- الأسر المتصدعة
١٨٠	٢- الأراذل والمطلقات
١٨٥	رابعاً - رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة
١٨٩	١- رعاية الأيتام في كنف الأسرة
١٩٣	٢- رعاية الطفل المعاق في أسرته
١٩٨	٣- رعاية المسنين وتمكينهم في كنف الأسرة
٢٠٧	خامساً - المتطلبات التأسيسية والتشغيلية
٢٠٧	١- على صعيد التشريعات والقوانين
٢٠٨	٢- على صعيد التنظيم والتنسيق
٢٠٩	٣- على صعيد المسوح ورصد الواقع

المحتويات

الصفحة	
	٤- تحديد الأهداف الكبرى والأهداف التشغيلية للسياسة
٢١٠	٥- تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءة المراكز والهيئات
٢١١	٦- التمويل
٢١٣	٧- التغيير الثقافي
٢١٣	٨- التعاون والتنسيق الخليجي والإقليمي والدولي ..
٢١٥	
	مراجع الدراسة
٢١٧	

* * *

تقديم المدير العام

تشكل الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع بكل ما تتعرض له من تحولات في بنيتها ووظائفها ومجالها وأدوارها وأنماطها، قلب المجتمع النابض والحاضنة لكل ما يحدث فيه داخلياً وخارجياً.

إن التغيرات العميقة والمتسارعة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والقيمية التي تشهدها المجتمعات العربية الخليجية، تتقاطع مع الأسرة وتمر عبرها تأثيراً وتأثراً ولا تخرج عن مسارها، وهذا بلا شك يمس حصانة الأسرة الخليجية وتماسكها وفعاليتها ويجعلها رهن بحصانة المجتمع وقدرته على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط التي سنترك آثارها البارزة على سلامة الأسرة واقتدارها.

وفي إطار ما تهدف إليه مبادئ وأهداف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون من اهتمام بالأسرة ورعايتها والعمل على التخطيط لمواجهة مشكلاتها وحلها وتصميم البرامج والمشروعات الأسرية وتنفيذها، فقد كلف المكتب التنفيذي بدراسة وتقييم السياسات والبرامج وكل ما يتصل برعاية الأسرة في نطاق مهام واختصاصات وزارات الشؤون الاجتماعية بدول المجلس تمهيداً لوضع سياسة اجتماعية ليس لرعاية الأسرة وإنما لتمكينها وإخراجها من الأطر الرعائية إلى الأطر الإنتاجية التأهيلية في الاعتماد على نفسها في دول المجلس.

لهذا جاءت دراسة السياسة الاجتماعية لتمكين الاسرة في دول مجلس التعاون تعالج في فصولها الأربعة التحديات الكبرى التي تواجه الأسرة الخليجية في عالم متغير،

وتحولاتها في وظائفها ومجالاتها وأدوارها ومسؤولياتها، بالإضافة إلى استعراض لواقع خدمات الأسرة من حيث الانجازات المتحققة والتحديات المطلوبة فضلاً عن وضع ملامح السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية وصياغة خطتها، أولاً: من حيث المرتكزات والأسس، ثانياً: المحاور وعملياتها: علاج الإشكاليات الأسرية، التمكين وبناء الاقتدار، مقومات خطة تمكين الأسرة ومضامينها، ثالثاً: برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية كالأسر المتصدعة، الأراامل والمطلقات، رابعاً: رعاية كبار السن والحالات الخاصة في كنف الأسرة، خامساً: المتطلبات التأسيسية والتشغيلية: التشريعات والقوانين، التنظيم والتنسيق، المسوح ورصد الواقع، الأهداف الكبرى والأهداف التشغيلية للسياسة، تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءة المراكز والهيئات، التمويل، التغيير الثقافي، التعاون والتنسيق الخليجي والإقليمي والدولي.

وبهذه المناسبة فإن المكتب التنفيذي يعتمد الفرصة ليتقدم بالشكر والتقدير للدكتور مصطفى حجازي، أستاذ الصحة النفسية والإرشاد الأسري، على جهوده المتميزة في إعداد هذه الدراسة التحليلية المنفتحة على مناهج العلوم الإنسانية المقاربة لواقع دول مجلس التعاون والتي كانت محل إشادة من المسؤولين والمعنيين بقضايا الأسرة وإلى كافة الجهات المعنية بالدول الأعضاء على ما وفرته من معلومات وبيانات كان لها الأثر الواضح في صياغة هذه السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية.

والله ولي التوفيق،،،

المدير العام
عقيل أحمد الجاسم

نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة (من الرعاية إلى التمكين)

مقدمة:

قدمت دول مجلس التعاون الخليجي الكثير لرعاية الأسرة وتعزيز بنيانها واستقرارها، ولا زالت. وجعلت دساتيرها من الأسرة نواة المجتمع تكريساً لتعاليم الدين الحنيف من ناحية وحفاظاً على الأصالة الثقافية للمجتمع الخليجي، الذي يقوم بنيانه على الأسرة من ناحية ثانية. الإنجازات في هذا المجال غنية سواء على صعيد التشريعات والقوانين الناظمة لحياة الأسرة وعلاقات أفرادها بعضهم ببعض وضمان حقوقهم، أم على صعيد الاتفاقيات الدولية والعربية، والانضمام إليها والمشاركة النشطة في تطبيقاتها، أم على صعيد التمويل السخي الذي أتاح بناء هياكل تنظيمية تخدم الأسرة، وتطلق برامج تغطي مختلف جوانب حياتها. ولا ننسى الدراسات العديدة، وإعداد الكوادر العاملة مع الأسرة.

على أن عمليات التحضر السريع الذي عرفته المجتمعات الخليجية نتيجة للطفرة النفطية، وما أدت إليه من انفجار انفتاح هذه المجتمعات على العالم، والانخراط في توجهاته التي تحملها العولمة، قد أحدثت ولا زالت تحولات كبرى في حياة الأسرة الخليجية على صعيد البنى والوظائف والعلاقات. وكان لا بد من مواكبة هذه التحولات في السياسات الاجتماعية لرعاية الأسرة، وفي الفلسفة الموجهة لخياراتها وعملياتها. وهو ما طرح الحاجة إلى وضع سياسة اجتماعية مستقبلية لرعاية الأسرة تتحول فيها الجهود من تقديم المعونات والصدقات

للشرائح المحتاجة، إلى وضع برامج تعالج مختلف المشكلات الحياتية التي تعترض الأسرة وتماسكها وتوفر حسن قيامها بوظائفها. وضمن هذا التوجه يطرح مشروع هذه السياسة المستقبلية. فيبنى على الانجازات المتحققة، وينطلق من تعاليم الدين الحنيف ويراعي الأصالة الثقافية. وكان لا بد من وقفة تقييمية لهذه الانجازات المتحققة والممارسات الجارية رهنأ على صعيد خدمات الأسرة. ينطلق مشروع هذه السياسة الاجتماعية المستقبلية من الحاجة إلى إجراء تحول من فلسفة المعونات وأعمال الخير إلى فلسفة تمكين الأسرة الخليجية بنويأ ووظيفياً ومشاركة ضمن منظور التنمية المستدامة لمجتمعات الخليج.

ذلك أن ضمانة الشراكة المستقبلية ولعب الدور النشط على الساحة العالمية لمجتمعات الخليج وبقيادة دوله وفعالياته، يتطلب بناء الاقتدار الكلي للأسر والأفراد والمؤسسات، في عالم مفتوح يحكمه قانون القوة على كل الصعد المعرفية والسياسية والاقتصادية. ويشكل بناء الاقتدار قوام التنمية المستدامة ويوفر شروط نجاحها. ولهذا فلا بد من التحول على صعيد الأسرة من الرعاية المادية والخدماتية، إلى سياسة اجتماعية وطنية تقوم على تمكينها في بنيتها، كما في مختلف وظائفها، بحيث تتحول من متلق للمساعدات والخدمات إلى كيان فاعل ومنتج يشارك في اختيار البرامج وتحديد الأولويات وتدبر آليات التنفيذ وتدبر وسائله، وصولاً إلى توفير إمكانات الاعتماد على الذات وتحمل مسؤولية بناء الحياة الأسرية وصيانتها وتعزيزها، وبحيث تصبح الأسرة كياناً نشطاً في التنمية المستدامة.

يدور المشروع الراهن المقترح للسياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية حول غاية التمكين الأسري، من ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإسهام النشط في إنجازها. كل جهود السياسة الجديدة تُصب في هذه الغاية الوطنية الكبرى على صعد التشريع والتنظيم، والتمويل وتخطيط البرامج وتنفيذها ومتابعة تقدمها وتقويمها، ضمن إطار التنسيق الوطني بين كل المؤسسات والهيئات والفاعليات المشاركة فيها.

تتكون هذه الدراسة من بابين أساسيين. يقع الباب الأول في فصول ثلاثة. يعالج الفصل الأول مسار الأسرة الخليجية وتحولاتها مع التحضر السريع في عالم متغير وتحدياته. كما يطرح الإشكاليات الأساسية للأسرة الخليجية والتي تضم كل إشكالية منها عدداً من المشكلات. ويتناول الفصل الثاني تحديات مفهومية واعتبارات منهجية تشكل إطار البحث وطرائقه في قضايا الأسرة وسياسة تمكينها. وأما الفصل الثالث فيستعرض الإنجازات المتحققة الكثيرة وبعضها رائداً حقاً على صعد المرجعيات المسؤولة عن خدمات الأسرة، التشريعات والقوانين، والبرامج والأنشطة، مع نظرة تقويمية لواقع هذه الخدمات، والتحويلات المستقبلية المطلوبة في فلسفتها وتوجهاتها وعملياتها.

أما الباب الثاني فيطرح ملامح السياسة الاجتماعية المستقبلية المقترحة استناداً إلى فلسفة التمكين والتنمية المستدامة، ويتمثل في عناوين كبرى خمسة. يبحث أولها في المرتكزات والأسس. ويعالج ثانيها محاور السياسة وعملياتها على صعيدين: بدءاً بتقديم رؤى لحلول مشكلات الأسرة، وانتهاءً بعرض خطة تمكين الأسرة ومضامينها بدءاً

بالكفاءة البنيوية وجدارة الوالدية، ومروراً إلى التمكين المعرفي والثقافي والاقتصادي، وصولاً إلى التمكين على صعيد الشراكة والمواطنة.

أما ثالث المحاور فيقدم توجهات وبرامج خاصة بتمكين بعض الشرائح الأسرية ذات الاحتياجات النوعية، وكذلك تمكين الأراذل والمطلقات.

يعالج المحور الرابع رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة (أيتام، معاقين...) مبيناً أسس هذه الرعاية وعملياتها، ويدرجه في عملية تمكينهم.

وأما المحور الخامس فيطرح المتطلبات التأسيسية والتشغيلية للسياسة الاجتماعية المستقبلية لتمكين الأسرة. فيتناول قضايا التشريعات والقوانين، والتنظيم والتنسيق، والمسوح وأبحاث رصد الواقع، وتحديد الأهداف الكبرى والتشغيلية، وتأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءة المراكز والهيئات الفاعلة، والتمويل الرسمي والخاص والأهلي والتغيير الثقافي المجتمعي المطلوب، وأخيراً التعاون والتنسيق الخليجي والعربي والدولي.

ركزت خطة هذه السياسة في المقام الأول على التوجهات المستقبلية المطلوبة وما تستلزمه من تحولات وعمليات، كما ركزت على طرح الأسس ومبررات الإجراءات التشغيلية من برامج وأنشطة، أكثر مما خاضت في تفاصيل البرامج المعروفة جيداً على الصعيد الخليجي، والتي لا بد أن تكيف نوعياً تبعاً لسياسات كل من دول المجلس وانجازاتها

وظروفها وخطتها الوطنية وأولوياتها. ذلك أن البرنامج المعين، أو النشاط ذاته يمكن أن يمارس انطلاقاً من أكثر من فلسفة وتوجه. وهو في كل حالة سوف يؤدي إلى مخرجات مختلفة نوعياً. أما التمسك بوحدة الفلسفة والتوجه، فإنه يضمن تحقيق مخرجات تتسجم مع تمكين مختلف شرائح الأسر الخليجية، ضمن سياسة التنمية الوطنية المستدامة.

* * *

الفصل الأول

مسار الأسرة الخليجية وتحولاتها
في عالم متغير

تمهيد - مكانة الأسرة ومرجعيتها:

تحتل الأسرة مكانة محورية في السياسات الاجتماعية الخليجية باعتبارها الخلية النواتية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وتجمع كل دول مجلس التعاون على هذه المكانة مما تجسد في دساتير أقطارها المختلفة. إذ أشار دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في مادته الخامسة عشرة على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل الدستور كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف". ويرد في المادة الخامسة من دستور مملكة البحرين الصادر عام 2002م أن "الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". كما يكرس دستور دولة قطر المعاني ذاتها في مادته الخامسة عشرة حيث يقرر أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها" .. وتتكرر المعاني ذاتها في دستور دولة الكويت. ويقرر دستور المملكة العربية السعودية أن "الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، وتربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وتعاليمها وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد" (زايد وخلف، 2006م).

وهكذا يشكل الاهتمام بكيان الأسرة والحفاظ على متانة بنيانها واستقرارها، وفعالية قيامها بوظائفها أولوية أساسية في دساتير دول مجلس التعاون. حيث أن الأسرة كانت ومازالت وستظل نواة المجتمع العربي الخليجي واستمراره ووحدة بنيانه الأساسي، وذلك على عكس

المجتمعات الغربية الصناعية التي أخلت الفردية الشخصية محل الأسرة بمثابة المرجعية الأساس للتجمع الإنساني ولتكوين مؤسسات المجتمع. ولقد بالغت الفلسفات الاجتماعية الغربية في إعلاء شأن المرجعية الفردية على حساب المرجعية الأسرية، مما ولد الكثير من حالات التفكك الاجتماعي وظواهر الانحرافات الناجمة عنه. وهو ما دفع المخططين الاجتماعيين الغربيين إلى المناداة بضرورة لجم جماح هذه الفردية، والعودة إلى تقوية بنية الأسرة وتماسكها وحسن قيامها بوظائفها، باعتباره الشرط الأساسي لسلامة بنية المجتمع وتحصينه. أما المجتمع العربي الخليجي فلقد تجنب هذا الجنوح نحو الفردية المفرطة، مما شكل ولا يزال أبرز مقومات ما يتمتع به من حصانة.

وقبل الخوض في واقع الأسرة الخليجية وتحولاتها، لابد من وقفة سريعة حول مكانتها ووظائفها الحيوية. فالأسرة تقع في موقع النواة من شبكة المؤسسات الاجتماعية النازمة لحياة الإنسان الخليجي وتأطير نشاطه وتوجيه سلوكه. إذ أنها تشكل القاسم المشترك لبقية المؤسسات الاجتماعية، ونقطة تلاقيها وتفاعلها، حيث تتجسد شرائع المجتمع ونظمه وقيمه وتنتقل عبر الأجيال وتترسخ. وبالتالي فبمقدار متانة الأسرة وتمكنها وصحتها النفسية تتعزز متانة البنيان الاجتماعي. وتشكل الأسرة، باعتبارها الخلية الاجتماعية النواة، مركز بناء الهوية الذاتية، وأساس صحة أعضائها النفسية والجسدية، وحصانتهم الخلقية وامتانتهم الشخصية. فهي تقدم للأبناء النماذج الراشدة الناضجة التي يبنون شخصياتهم من خلال تمثلها، إضافة إلى ما يوفره الحب والاطمئنان والتقبل والتشجيع وألوان الحماية والرعاية في كنف الأسرة، من بذر بذور احترام الذات وتقديرها والثقة بالنفس، مما يرسى أسس بناء المواطن المعافى المنفتح إيجابياً على الدنيا والناس والقادر على النماء والبناء والعطاء. كما أن

الأسرة في وظيفتها ومكانتها هاتين تشكل منطلق تكوين الهوية الثقافية والانتماء الوطني، إذ فيها تغرس بذور الهوية، ومنها ينطلق كل شعور بالانتماء.

وتمثل الأسرة، بمقدار تماسكها وسلامتها الخلقية ووثوق معاييرها، منبع القيم السلوكية والتكيف مع الجماعة والمجتمع. وهي ترسي بالتالي أسس التكيف الفاعل النشط والمشارك اجتماعياً. كما أنها تشكل ضمانة أساسية من ضمانات الأمن الاجتماعي الناتج عن التماسك المجتمعي والحصانة الخلقية، مما يرسخ أمن الهوية والانتماء. ذلك أنه بمقدار استقامة أمور الأسرة تستقيم النظرة إلى الحياة، وبمقدار شيوع روح المحبة والتراحم والتكافل والتعاقد والمساواة في علاقات أفرادها بعضهم ببعض، تتأسس العلاقات الاجتماعية السليمة والفاعلة.

وهكذا فهناك سلسلة من التفاعلات المتكاملة ومتبادلة التأثير ما بين تماسك الأسرة ومتانة بنيانها وصحتها النفسية وصحة أفرادها، وبين متانة النسيج المجتمعي وسلامته وتماسكه. وهناك بالمقابل سلسلة تفاعلات متبادلة التأثير ما بين اضطراب بنيان الأسرة وتصدعها واضطراب أعضائها، مما يؤدي بدوره إلى حالات سوء التكيف وتراخي المعايير ووهن القيم التي تشكل المدخل إلى ظهور الآفات الاجتماعية على اختلافها (حجازي، 2010م).

وعليه، فكل جهد مجتمعي مؤسسي، وكل سياسات اجتماعية لرعاية الأسرة وتحسينها وتمكينها، ومساعدتها على اكتساب مهارات التعامل مع احتياجاتها ومجابهة تحدياتها، هو جهد حيوي لبناء الحصانة والصحة المجتمعية، ومنطلق الاستقرار والنماء.

ولذلك فهذه السياسات وما توفره من خدمات الرعاية والتمكين ليست ترفاً أو عطاءً صادراً عن نوايا طيبة وخيرة، بل هو من صلب التنمية البشرية وضمن استدامة مناعة المجتمع وتقدمه.

أولاً - الأسرة الخليجية وتحولاتها:

الأسرة هي مؤسسة اجتماعية تتشكل من منظومة بيولوجية اجتماعية، وتقوم على دعامتين: الأولى بيولوجية وتتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم بين الوالدين والأبناء وسلالة الأجيال. أما الثانية فهي دينية اجتماعية ثقافية، حيث تنشأ علاقات المصاهرة من خلال الزواج، ويقوم الرباط الزوجي تبعاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، حيث يتم الاعتراف الاجتماعي بها.

ويفصل علم الاجتماع الأسري المعاصر نوعين رئيسيين من الأسر:

١- تشكل الأسرة النواتية النوع المستجد منهما والذي يتزايد انتشاره مع ازدياد التحضر والدخول في الحداثة.

تتكون الأسرة النواتية من الزوجين وأولادهما غير البالغين، وتقوم بمثابة وحدة مستقلة عن باقي الوحدات الأسرية في المجتمع المحلي. ويشيع فيها صغر الحجم ودرجة نسبية من الحرية الفردية والعلاقات الأفقية التشاركية التبادلية، والسكن المستقل، وكذلك الحياة الاقتصادية المستقلة نسبياً عن أسر الأصل.

على أن ما يميز الأسرة النواتية خليجياً هو حفاظها على شبكة من العلاقات مع أسر الأصل والأقارب. فهي تستفيد من مساندتهم المادية والمعنوية، وتبادل الخدمات معهم. كما أن أسر الأصل لازالت تمارس الكثير من النفوذ على الأسرة النواتية، في العديد من قراراتها الكبرى ذات الأبعاد الاجتماعية الثقافية، كما تتدخل في حل العديد من المشكلات الزوجية والحياتية.

ويمكن القول على وجه العموم، ورغم تباين وجهات نظر علماء الاجتماع الخليجين حول العلاقات ما بين الأسرة النواة وأسر الأصل، بأن الأسرة النواتية الخليجية هي ذات علاقات أسرية ممتدة رغم استقلالها القانوني والسكني والاقتصادي، وذلك على العكس من الأسر النواتية الغربية التي تتأسس انطلاقاً من أصل فردي مستقل تماماً ما بين الزوجين. وقد تكون هذه العلاقات الممتدة عاملاً إيجابياً من عوامل استمرار تماسك النسيج الاجتماعي واستقراره، وخصوصاً في حالات الأزمات بحيث ينشط نظام الحماية والتساند والتوجيه، مما يعوض عن قصور نظم الحماية والمساندة الاجتماعية. إننا في الكثير من الحالات بصدد توجه أسري نواتي مع خلفية ثقافية ممتدة، مما يعكس التحولات التي يمر بها المجتمع العربي الخليجي.

٢- الأسرة الممتدة هي النمط السائد تقليدياً في المجتمع العربي الخليجي، قبل ولوجه في عملية التحضر السريع، حيث أنها تشكل أحد فروع القبيلة أو العشيرة. وتتكون عادة من ثلاثة أجيال: الأجداد، الآباء، والأبناء. ومن الشائع أن تعيش هذه

الأجيال ضمن حيز مكاني واحد قبل الزواج وبعده. كما يندرج ضمنها قرابة الدم من أعمام وأخوال، مما يكون أحد فروع العشيرة. ويشيع في هذا النمط القرابي أن تتعزز الروابط من خلال المصاهرة الداخلية.

توفر الأسرة الممتدة الحماية والرعاية والفرص الاقتصادية والمهنية والاجتماعية لأعضائها في مقابل الطاعة والولاء. وتمارس الأسرة الممتدة عادة مستوى عال من الضوابط السلوكية على أعضائها مما يحد من حرية القرار والاختيار والاستقلالية والحراك الاجتماعي، لأنه يعتبر تمرداً على السلطة والجماعة. وتتصف الأسرة الممتدة بمرتببة المكانة، حيث المرجعية للكبار على الصغار على مدى سلسلة الأجيال. كما تتصف بتحديد واضح للأدوار الزوجية والوالدية والبنوة والأخوة.

تتصف الأسرة الممتدة بتكوين وحدات اجتماعية ذات "نحن" قوية، مما يسمى العزوة، وهو ما يجعل الحدود قاطعة ما بين الداخل والخارج، ومما لا يتيح عموماً سوى الحد الأدنى من تدخل الهيئات الاجتماعية في شؤونها وشؤون أفرادها. وتجد مشكلاتها حلاً داخلياً عادة إما من خلال نظام التعاضد أو نظام السلطة الحاكمة لها. تتدرج الأسرة الممتدة عادة ضمن النظام الأبوي (البطريركي)، حيث الأب هو الممسك بالسلطة والموارد، يوفر الحماية والرعاية لقاء الطاعة والولاء. يجد هذا النموذج أبرز حالاته خليجياً في المجتمع البدوي / الريفي أو بعض الأسر عشائرية الطابع التي نزحت إلى الحضر

ودخلت في اقتصاده. وتنصف هذه الحالة بسيادة الأعراف والتقاليد والتمسك الجامد بها، مما تعتبره الأسرة الممتدة تعبيراً عن أصالتها.

وهي لذلك الأقل قبولاً للتغيير الاجتماعي، مما يخلق تناقضاً ما بين العقلية الريفية البدوية وعقلية المدينة ومعاييرها السلوكية. أبرز ما يتجلى ذلك في التحكم بحياة الأبناء والبنات على وجه التحديد، في شؤون الزواج واستقلالية الحياة.

ثانياً - التحضر السريع وآثاره على الأسرة:

بسبب اكتشاف النفط وما حمله من وفرة مالية غير مسبوقه ومن مظاهر البحبوحة، حدث في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي انفجار حضري أدى إلى انفجار الانفتاح على العولمة وظواهرها وقضاياها ونظمها من ناحية، وإلى تحولات في أنماط الحياة على جميع الصعد ودفعة واحدة، مما ترك آثاراً جذرية على علاقات الأسرة ووظائفها وأوضاعها ربما تكون من أعقد المشكلات العلمية الاجتماعية من الناحية الثانية (زايد، 1998م). تشكل هذه التحديات الوجه السلبي لما حملته الطفرة النفطية وانفجار التحضر من إيجابيات على صعيد الارتقاء بحياة الإنسان الخليجي ورفاهيته على جميع الصعد الاقتصادية والصحية والسكنية والمهنية والتعليمية والخدماتية.

حدث ذلك كله في النصف الثاني من القرن العشرين. تفاوت التحضر من ١٠% إلى ٧٩% في السعودية، ومن ٢٥% إلى ٨٣% في الإمارات ومن ٥٠% إلى ٧١% وأكثر من ٩٠% في كل من قطر والبحرين والكويت (باقادر، ١٩٩٨م). غالبية السكان الحاليين في

المراكز الحضرية هم من الوافدين من الريف والبادية. وجل سكان الجيل الأول من مدن الخليج الحديثة الكبرى قد ولدوا خارجها. وعلى العكس من التحضر التدريجي تبعاً لوتيرة النمو السكاني والاقتصادي والذي يتخذ طابع الانتظام في طراز العمران وتخطيط المدن ومراكز خدماتها وتوزيع مؤسساتها مما نتج عنه استمرارية ثقافية تتصف بالانسجام في التغيير والنمو، فإن التحضر الخليجي بطابعه الانفجاري أدى إلى نشوء مدن كبرى حديثة كلياً، إضافة إلى تطور عمراني جديد حاصر المراكز الحضرية التقليدية في المدن/العواصم القائمة فأغرقها أو عزلها.

من مميزات إنشاء المدن الحديثة أنها بنيت بناءً لتخطيط عمراني متقدم من حيث الشوارع والمساحات ومراكز الخدمات، وحركة التنقل. إلا أنها بنيت أساساً تبعاً لاحتياجات اقتصاد النفط، وما زالت تتوسع بناءً على نمو أسواق المال والأعمال التجارية والإدارية والعقارية تحديداً. وبالتالي فلقد فرض على هذه الحركة العمرانية نظم المدن الغربية الكبرى سواء في تخطيطها أو في خدماتها وأحيائها. وأبرز مثل على ذلك نشوء مدن الأبراج الزجاجية على الغرار الغربي والأميركي، مما هو أبعد ما يكون عن التلاؤم مع بيئة الخليج الايكولوجية والثقافية.

أدمجت المدن الحديثة ضمن نظام عالمي أصبحت فيه جزءاً من المنظومة الاقتصادية الدولية، مما خلق هوة ما بين المفهوم التقليدي للمدينة، ومفهومها المعاصر لما بعد ثورة المعلومات وأسواق المال والأعمال (الاسكوا، ١٩٩٨م). فبينما كانت المدينة التقليدية خليجياً تتكون من أحياء تضم كل الخدمات المعيشية (من حركة اقتصادية وتجمع وترويج) تتمحور حول ساحة الجامع الكبير، وتشكل عالماً منسجماً يوفر فرص التفاعل الاجتماعي والتعارف والتآلف والجيرة والضبط والمساندة،

قضت المدن الأبراج على هذه الوحدات الحيوية المتكاملة. فبدلاً من الجامع نشأت مراكز سوق المال. وبدلاً من الوحدة الثقافية الاجتماعية انفجر الانفتاح والخليط السكاني الثقافي في هذه المجمعات التجارية الكبرى التي صادرت كل خدمات الحي التقليدي، ما عدا السكن. وبدلاً من تخطيط هذه المدن الحديثة لخدمة نوعية حياة مستدامة للسكان تحولت إلى مراكز خاضعة أساساً لرأس المال العقاري والمالي الذي انغمس فيه من أتيح لهم فرص الاستفادة من البحبوحة النفطية، حيث أصبح الربح العقاري هو المعيار الأول. ولقد حظيت هذه المراكز العمرانية الجديدة بأفضل خدمات البنية التحتية على حساب حرمان الأحياء القديمة منها. وتركز رأس المال في التنمية الحضرية على حساب تنمية الريف والمدن القديمة، مما أدى إلى حالات من النزوح الجماعي حولها بحثاً عن فرص العيش الأكثر مردوداً.

إلا أن الظاهرة الأبرز في المدن الأبراج القائمة على رأس المال العقاري هو التأكيد على عنصر الربحية في المقام الأول. لقد غزا هذا التوجه الأحياء التقليدية وأخذ يفرغها من سكانها لبناء المزيد من الأبراج والمراكز التجارية الكبرى، بحيث أفقدهم مجالهم الحيوي بما يتصف به من انسجام وتماسك.

وبينما أن المراكز الحضرية الكبرى في المجتمع الصناعي الغربي والأميركي تتضمن تكاملاً في خدماتها ما بين المال والأعمال والإدارة والسياحة، وبين الحيز الحيوي للسكان من حدائق وساحات ومتاحف ومراكز ثقافية توفر فرص نوعية الحياة المتوازنة والمعافاة، فإذا بالمدن الأبراج ومجمعاتها التجارية الكبرى تخلو من هذا التكامل: الحدائق، الساحات، مراكز النزهة، المتاحف على اختلافها، المراكز

الثقافية. حيث أصبح مجال النزهة واللهو مستقطباً كلياً من قبل المجمعات التجارية والترفيهية، ذات الفلسفة الاستهلاكية في المقام الأول.

لقد تم تجاهل البنية الثقافية التي تغني حياة الإنسان لصالح الربح العقاري والمالي. وهو ما سيولد بلا شك اختلالاً في البيئة الحيوية للسكان. ويضاف إليه كل أنواع التلوث المرافق لازدحام السير والضوضاء وأجهزة التكييف، والتلوث الناجم عن المصانع التي تحاصر الأحياء القديمة وتغزو المساحات الزراعية الخضراء، إضافة إلى تلوث الشواطئ حيث تقوم معظم المدن الخليجية التقليدية منها كما الحديثة. يذكر زايد (1998م) نقلاً عن الخياط (1998م) أن تلوث مياه الخليج أعلى ٤٨ مرة من تلوث أي مساحة مائية في العالم. ويضاف إليه الإفراط في تدمير البيئة الحيوية البحرية من خلال تزايد مشاريع الدفان لإقامة مراكز تجارية ومالية. وهو كله مما يؤدي إلى فقدان التوازن الطبيعي ما بين الفاعلين (الأفراد والجماعات) وبين البيئة الطبيعية.

على الصعيد السكاني الثقافي حدثت ثلاثة مستجدات واكبت هذا التحضر السريع. أولها داخلي تمثل في التحرك المكثف للسكان المحليين من الريف والبادية إلى المدن بحثاً عن فرص عمل وارتقاء اجتماعي، حيث تركزت الفرص الاقتصادية. وهو ما أدى في الموجات الأولى من هذا التحرك إلى تريف المدينة حيث حمل الوافدون الجدد معهم ثقافتهم وعقلياتهم وقيمهم وأنماط سلوكهم. كما أدى إلى الكثير من التجاذبات القيمية ما بين الثقافة الريفية البدوية الوافدة، وبين عالم المدن الحديثة المعولم، مما أدى إلى تغليف عقلية البداوة بغشاء من الحداثة المعولمة وتوجهاتها الثقافية.

أما ثانيها فهو فيض العمالة الوافدة لتلبية احتياجات سوق العمل من الخدمات التخصصية والخدمات غير المتخصصة. ولقد حملت هذه العمالة معها ثقافتها وعاداتها ولغتها وأساليب سلوكها. وبذلك نشأت تجمعات عمالة وافدة في مناطق هامشية من المدن على صعيد السكن، لعزلها عن سكن المواطنين الذين شكلوا قوام سوق المال والأعمال.

ولا يندر أن تختلط الهجرات الريفية اللاحقة التي لم تتمكن من شق طريقها إلى النجاح الاقتصادي، ولم تحظ بنصيبها من ثمار البحبوحة النفطية مع مناطق سكن العمالة الوافدة، مما خلق العديد من بؤر الأحياء الهامشية أو مناطق البؤس. وهي بالطبع مناطق تفتقر إلى تجهيزات البنية التحتية الملائمة، ومن الخدمات التي تؤطر السكان وتلبي احتياجاتهم. وهو ما حولها إلى مناطق تنفّس فيها مختلف ألوان سوء التكيف وفقدان المعيارية التي تضبط السلوك (بطالة، إدمان، جنوح، ممارسات جنسية غير مشروعة....) ولقد زاد من وطأة هذه الحالة تركيز اهتمام مخططات التنمية بالمناطق الحضرية دون الريف، إضافة إلى تزايد انحسار الرقعة الزراعية.

أما ثالثها فهي العمالة الفنية عالية الاختصاص وخصوصاً في مجال أسواق المال والأعمال (بنوك ومراكز مالية، ومناطق حرة للتصدير والاستيراد). وهي التي حملت معها ثقافة العولمة على صعيد الإعلام والمعلومات وتقنيات الاتصال والإعلام الاجتماعي، والتركيز على الإثراء السريع من خلال الصفقات والمضاربة بالأسهم والعقارات. وهي تتطلب بالطبع سيادة ثقافة أسواق المال المعولم، والفردية المفرطة وانحسار الاهتمام بالتقديمات الاجتماعية التي تحد من الأرباح، وانحسار

الالتزام بالجماعة المحلية وعلاقات القرابة والجيرة ونظم التعاضد والتساند. وقد يكون أكثرها تأثيراً تفشي النزعة الاستهلاكية والسباق المحموم على امتلاك مظاهرها المتنوعة في مختلف أوجه الحياة، باعتبارها معيار القيمة الوحيد الذي طغى على قيم الثقافة الخليجية التقليدية.

وهكذا نشأت في المراكز الحضرية، حول المجال المالي التجاري الاستهلاكي المعولم، مناطق وبؤر هامشية من ناحية، ومحميات سكن الوجيهاء وأبطال المال والأعمال من ناحية ثانية. عوالم ثلاثة شكلت نوعاً من التفاوت الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، وحالات من الغربة والحذر تحمل مقومات تهديد الأمن الاجتماعي.

ولابد من وقفة سريعة عند مناطق الإسكان الجديد. وهي مدن مصغرة أنشأت إلى جانب المراكز العمرانية الكبرى لاستيعاب المهاجرين الجدد من الريف والبادية من ناحية، وسكان الأحياء القديمة اللذين هجروا منها بعد زحف العمران العقاري التجاري عليها وإزالتها لتحويلها إلى مراكز تجارية وأبراج أعمال وإسكان عالية الكلفة. كما أنها أنشأت لاستيعاب الأجيال الطالعة من الشرائح الشعبية التي تحتاج إلى سكن لتأسيس أسرها. كما تغلغل إليها جزء من العمالة الوافدة.

ومع أنها تتمتع عادة ببنية تحتية ملائمة توفر الخدمات الأساسية ولو بمستوى متواضع، إلا أنها تشكل بيئة سكنية تتصف باللامعيارية النابعة من تداخل ثقافات هذا الخليط السكاني. وهو ما يؤدي إلى تراخي الضوابط الاجتماعية على السلوك، مما يغري بأنواع من سوء التكيف

(تراخي مسؤولية رعاية الأبناء، احتمالات متزايدة من الصراعات الزوجية والتصددع الأسري...).

تقوم هذه اللامعيارية على خلفية من العزلة الاجتماعية الناجمة عن تباعد الروابط مع ذوي القربى في مناطق السكن التقليدية، أو في الريف. وهو ما يؤدي إلى تراخي التساند والتعاقد الاجتماعي الضروري لحماية هذه الشرائح السكانية التي تعاني من هشاشة المناعة في مواجهة التحديات الحياتية المتزايدة، وعلى أكثر من صعيد.

ثالثاً - تحولات الأسرة الحضرية:

كانت الأسرة الحضرية قبل الطفرة النفطية ذات بنى وثقافة وتوجهات وعلاقات ووظائف تقليدية. إنها أسرة ممتدة تعيش في سكن متواضع ونمط حياة بسيط يخلو من الطموحات الاستهلاكية المفرطة، ووسائل تسلية وترويح محلية، يحكمها النظام البطريركي من حيث تراتب السلطة وتوزيع الأدوار وقيم الطاعة مقابل الحماية. وإضافة إلى استقرار الأدوار داخلياً، كانت تعيش في بيئة محلية تتصف بالعلاقات الأولية القائمة على التفاعل والتبادل والتعاقد، والرقابة والتشارك في المناسبات الاجتماعية في أفراحها وأحزانها.

أما مع انفجار التحضر وفيض البحبوحة فلقد تحول وضع الأسرة جذرياً. حملت الوفرة فوائدها التي انعكست على الارتقاء بنوعية حياة الأسرة، صحياً، تعليمياً، اقتصادياً وانفتاحاً على العالم الرحب، وتحولاً في الوظائف والأدوار والعلاقات، باتجاه مزيد من الديمقراطية والمساواة

والتشارك. كما حملت تحديات لا يستهان بها على استقرار الأسرة والحياة الزوجية ورعاية الأبناء.

ظهر بعد الطفرة نزوع متزايد نحو الفردية والاستقلالية والإصرار على القرار والاختيار في شؤون الخطوبة والزواج، حيث تزايد التحول من الزيجات المرتبة إلى تلك القائمة على الاختيار الحر، وموافقة الزوجة، وفرض حقوقها في عقد الزواج. ولقد نتج ذلك عن تعميم تعلم الفتيات وصولاً إلى التخصصات العليا، والدخول إلى سوق العمل والاستقلال الاقتصادي. ويضاف إلى ذلك تزايد بروز الأسر النووية ذات الاستقلال عن الأسرة الممتدة. وبالطبع تحولت جل وظائف الأسرة التقليدية إلى المؤسسات العامة.

وباختصار تراجعت الحماية التقليدية للأسرة ولأفرادها التي كانت توفرها البيئة المحلية والأسرة الممتدة. ووجدت الأسرة الناشئة ذاتها أمام تحديات قيامها بتوفير مقومات حياتها اقتصادياً واجتماعياً، وقدرة على إدارة ذاتها. وهو ما يتطلب درجة عالية من التمكن وخوض غمار الحياة من قبل المرأة تحديداً، بعد أن أصبحت هي التي تدير شؤون أسرتها عملياً، وهو ما يشكل حين إرتقاءً فعلياً لها ولأسرتها.

رابعاً - تحديات التحضر وإشكالياته:

مع مظاهر الارتقاء والانطلاق تبرز مجموعة من التحديات والإشكاليات التي حملتها كل من الوفرة والعولمة.

من أبرزها ضرورة التمكين وبناء الاقتدار الشخصي لمواجهة متطلبات العولمة وأسواقها وتنافسيتها، والتي تتطلب بناء الاقتدار الكلي للشخصية، وخصوصاً شخصية الأجيال الطالعة، مما يتضمن عدة أبعاد متلازمة: متانة الصحة الجسدية واللياقة الجسدية، متانة الصحة النفسية وإطلاق طاقاتها النمائية، الاقتدار المعرفي في مختلف مستوياته من تفكير إيجابي ومبادر وتحليلي نقدي تركيبي، الاقتدار التقني وخصوصاً في مجال تقنيات المعلومات والاتصال، وكلها تؤسس للكفاءة والمهنية العالية على اختلاف تخصصاتها، الاقتدار الاجتماعي المنتمي والمشارك الفاعل والقيادي، الاقتدار الثقافي لجهة الانفتاح على الثقافات المغايرة بآفاقها الرحبة والقدرة على التفاعل الإيجابي معها، الحصانة الخلقية لمواجهة طوفان تهديد الثقافات الوافدة في أبعادها السلبية، وتهديدات الإعلام ونظم المعلومات، كما تهديدات الفساد الخلقي ومغرياته اقتصادياً ومالياً وجنسياً، حيث لم يعد هناك من حماية ممكنة مفروضة من الخارج. ويحيط بها ويستوعبها حصانة الهوية والانتماء أمام انفجار الانفتاح، وبحيث يتحول هذا الانفتاح إلى فرصة نماء وبناء وشراكة وليس إلى عنصر ضياع. وأفضل الهويات على هذا الصعيد هي تلك الهويات الفاعلة المنجزة، وليس مجرد التغني بأمجاد الماضي. يتطلب بناء هذا الاقتدار لدى الأجيال الصاعدة بناء مهارات الحياة الفاعلة من خلال سياسات تنشئة أسرية قادرة على توفيره. وهو ما يتطلب مسبقاً تمكين الأسرة ذاتها للقيام بأدوارها الجديدة هذه بعد أن كسرت كل شرائق الحماية التقليدية. إنه مشروع القدرة على لعب الدور واحتلال المكانة في عالم يحكمه قانون القوة على كل الصعد الحياتية دفعة واحدة.

ويضاف إلى ذلك تحديات التلوث البيئي المتزايد، وصولاً إلى استعادة التوازن ما بين الإنسان ومحيطه، وبناء بيئة قابلة للحياة والتنمية المستدامة.

ومن التحديات الهامة المطروحة على الأسرة الخليجية مسألة تحول القيم وتخلخلها وصراعاتها ما بين التقليد والحداثة، وما بين الحفاظ على الأصالة والانفتاح على العولمة والاستفادة من فرصها. هناك ضرورة لتمكين الأسرة وأجيالها الطالعة كي تبتدع صيغاً فريدة من الأصالة المستقبلية، أي الارتكاز إلى تعاليم الدين الحنيف التي تحض على الانفتاح والجهد والجد والإتقان وعمار الأرض، والتعااضد والتراحم والتساند ضمن الأسرة، بما يؤمن تماسكها ونمائها وديمومتها، باعتبارها رصيد الحصانة المضمون لخوض غمار المستقبل بكل تحولاته.

وقد يكون انحسار دولة الرعاية من التحديات الهامة التي تجابه الأسرة الخليجية التي يتعين عليها الإقلاع عن الاتكال على التقديمات والأعطيات واستهلاكها. دولة الرعاية هي إلى انحسار متزايد في عصر العولمة. وهو ما يتطلب تمكين الأسرة وأبنائها لتولي زمام إدارة حياتهم. لقد أصبح ملحاً توظيف الوفرة من أجل بناء قدرات الأسرة وأبنائها، وليس من أجل إغراق الأعطيات عليها واستهلاكها بشكل متلق طفيلي.

هناك بالطبع العديد من التحديات الأخرى التي تجابه الأسرة الخليجية في عصر العولمة وانفجار التحضر والانفتاح، مما يتعين عليها توفير عدة التعامل معها، بحيث تتحول التحديات إلى فرص للنماء الراسخ والمستدام من موقع الفاعل المبادر وليس المنفعل المتلقي.

خامساً - الإشكاليات:

تتعرض الأسرة الخليجية للعديد من المشكلات على صعد البنية والعلاقات والوظائف والتوجهات. وتتعدد المشكلات وتفاوتت في الدرجة على كل من هذه الصعد. وهي وليدة الطفرة النفطية التي حملت بحبوحه فائقة ومفاجئة بخيراتها الكثيرة، وحولت حياة المجتمع الخليجي من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد فيض الوفرة التي حلت على الإنسان الخليجي بدون أن تكون ثمرة جهد إنمائي طويل النفس.

ولقد قلبت هذه الوفرة المفاجئة وما رافقها من انفجار التحضر حياة الأسرة على مختلف الصعد محدثة تحولات غير مسبوقه في الارتقاء بنوعية الحياة، كما حملت آثارها السلبية بلا شك نتيجة لسرعة التحولات، مما تجلى في بروز مشكلات بحاجة إلى سياسات اجتماعية للتصدي لها وعلاجها.

وليس من المجدي منهجياً في وضع هذه السياسات النظر إلى المشكلات المتنوعة من منظور جزئي وكأن كل منها حالة قائمة بذاتها ومنفصلة عما عداها. فالمشكلات الجزئية تتفاعل في تأثيرها فيما بينها، مما قد يخفف من آثار مشكلة جزئية ولو كانت حادة، أو هو يفاقم من آثار مشكلة جزئية معتدلة الشدة. ولذلك لابد منهجياً من إدراج هذه المشكلات الجزئية ضمن إشكاليات عامة هي التي تتناولها السياسات الاجتماعية وبرامج التدخل بحيث أن التقدم المتحقق في علاج أي منها ينعكس إيجاباً على سواها وييسر علاجه.

من خلال دراسة سابقة قمنا بها لحساب المكتب التنفيذي (1997م) لدراسة ورصد الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول المجلس، وفرت

لنا وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية، بياناً بأهم المشكلات التي تواجهها الأسرة الخليجية. ولقد قمنا بغية فاعلية التصدي والعلاج بإدراجها ضمن إشكاليات أساسية تشكل المشكلات الجزئية عناصرها. كل إشكالية تمثل ملفاً عاماً يطرح قضية محورية متعددة العناصر، ويشكل منظومة أو ظاهرة عامة تتفاعل عناصرها فيما بينها. كما أن كل إشكالية تتفاعل مع ماعداها من الإشكاليات بالسلب والإيجاب، بحيث تترايط وظيفياً أو سببياً. وهو ما يعطي صورة دينامية عن الواقع الاجتماعي على صعيد قضايا الأسرة الكبرى.

ولقد أمكن استخلاص أربع إشكاليات أساسية ناتجة عن تحولات واقع الأسرة الخليجية نتيجة للوفرة والتحضر السريع. وهي على التوالي: إشكالية الرفاه المفاجئ وتحول أسلوب الحياة، إشكالية تماسك الأسرة، إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء، إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي.

١ - إشكالية الرفاه وتحول أسلوب الحياة:

وتضم مشكلات الإسراف الاستهلاكي، الإنكالية على العمالة الوافدة وضعف الإنتاجية، العزوف عن الإعداد المتين للعمل المهني، وتلوث البيئة بفعل فرط الاستهلاك.

مع فيض الوفرة المفاجئة وأخذ مختلف الشرائح السكانية لنصيبها منها، نال الفرد نصيب طيب من ثمار هذه الوفرة بدون جهد مقابل. وهو ما غير أسلوب الحياة والقيم. انخرط أعضاء الأسرة في فرط الاستهلاك

الذي أصبح يمثل معيار القيمة والوجاهة الاجتماعية المستجدة. وانخرطت الأسر الخليجية في التباري والتباهي الاستهلاكي بشكل غير مسبوق، وعلى جميع صعد الحياة: الملبس، المأكل، السكن، اقتناء مختلف السلع الكمالية، الإنفاق على السفر والترويح واللهو، بذخ الإنفاق على الخطوبة والزواج والمناسبات الاجتماعية. ودخلت العديد من الأسر في نوع من التباري الاستهلاكي واللهات وراء اللحاق بالآخرين، إن لم يكن تجاوزهم. وتحول الإنفاق على حفلات الخطوبة والزواج ومستلزماتها على سبيل المثال إلى قيمة قائمة بحد ذاتها، بدلاً من أن تكون مجرد وسيلة إجرائية للقيام بأعبائه.

نتج عن حمى الاستهلاك وقوع العديد من الأسر في هوس الشراء والتسوق مما يعرف علمياً باضطراب وسواس التسوق SOD. كما نتج عن المبالغة في مظاهر الإنفاق على الزواج ومتطلبات بنات الأسر الموسرة خلق حالة من العدوى لدى بنات الأسر الأقل يُسراً، فظهرت المبالغت في مطالب المجوهرات والحلى والسكن والأثاث ونوع الحفلات، وغلاء المهور مما أعجز شريحة من الشباب عن تلبيةها، وبالتالي بروز معوقات أمام سهولة الزواج، مما أدى إلى ظاهرة العنوسة لدى الفتيات من ناحية وانصراف الشباب عنهن إلى الزواج بالأجنبيات ذوات الكلفة المتواضعة. وهو ما ينعكس على سلامة الأسرة الخليجية وتخلخل هويتها على المدى الطويل.

كما أدى فرط الاستهلاك إلى تصاعد مشكلات التلوث من جراء تشغيل العدد الكبير من الأجهزة المنزلية من ناحية، وامتلاك العدد الكبير من السيارات في الأسرة الواحدة، وخصوصاً السيارات الفارهة ذات الطاقة الاستهلاكية العالية، وبالتالي التلوث العالي.

ولقد فاقم من هوس الاستهلاك والإفراط فيه، طوفان الإعلانات التي تبثها القنوات الفضائية على مدار الساعة بحيث خلقت حالة من الإغراق الذهني لدي المواطن، حيث تخلق الإعلانات لديه حاجات متجددة ومتكاثرة دوماً، بدون أن تكون من ضرورات أو متطلبات الحياة. التسونامي الإعلاني اكتسح وعي الإنسان الخليجي، مزيناً له صورة الإنسان فائق الاستهلاك باعتباره الإنسان فائق القيمة، ولو مظهرياً. ويعزز دور الطوفان الإعلاني، وما يروجه من قيم الوجاهة المظهرية، الانتشار المتزايد للمجمعات التجارية الاستهلاكية العملاقة التي أصبحت تشكل مراكز الاستقطاب لحياة الأسرة الخليجية وأفرادها.

تشكل الإتكالية على العمالة الوافدة غير المتخصصة رخيصة الثمن، وعلى العمالة الفنية المتخصصة بعداً أساسياً من إشكالية الرفاه. تحول أسلوب الحياة الذي كان شائعاً في اقتصاد الندرة والقائم على الجهد وتحمل عنائه لتلبية متطلبات الحياة، إلى أسلوب الدعة الذي يشكل الوجه النقيض للجهد. أصبحت الإتكالية على العمالة الوافدة تشكل معيار القيمة: عدد الخدم، عدد الأفراد الذين يقومون بمختلف شؤون الحياة، بحيث وصل الأمر إلى حد قيام ثلاثة أفراد من العمالة الوافدة على خدمة المواطن الواحد في بعض الحالات. ولا يندر أن نجد في الأسرة الواحدة خادم وسائق لكل فرد من الأسرة.

فرط إمكانية الاتكال على العمالة الوافدة جعلت الجهد الفردي مسألة نافلة، بل هو تحول أحياناً إلى نوع من القيمة المضادة التي تمس بالوجاهة. فرط الاستهلاك والإتكالية أدى إلى اضطراب القيم الحياتية وسلمها. وقد يكون من أكثر أثارها سلبية تفشي ظاهرة الخدم/المربيات

نتيجة لاستقالة الوالدين من القيام على شؤون أولادهم (مما سيطرح في إشكالية تالية).

أما الأثر السلبي الآخر الذي يهدد المستقبل النمائي المستدام لمجتمعات الخليج فهو تدني قيمة الإعداد العلمي والمهني، وتحوله إلى حالات مظهرية لنيل شهادات تشكل جواز دخول إلى الوظائف العامة. وقد يكون الأكثر تأثيراً تحول العمل في القطاع العام إلى مجرد حظوة وأخذ النصيب من الغنيمة، وليس مسألة جهد وإتقان وإنتاجية. انصرف الناس إلى الأعمال التي تدر الأرباح الكبيرة: أسواق المال والعقارات، والمضاربات في الأسهم، إغراء الدخول في صفقات مشروعة وغير مشروعة، إقدام على مخاطر غير محسوبة يزيد منها تضليل تلك الفئة المدعوة خبراء مال وتعريضهم الناس للمخاطر غير المحسوبة، أملاً في اقتناص الأرباح السريعة. وهو ما أدى إلى تهديد استقرار وأمان العديد من الأسر الخليجية التي انخرط أربابها في هذه المغامرات المعروفة. المهم في الأمر انحسار مسألة الجهد والإتقان والإعداد طويل النفس للحياة المنتجة والمستدامة إلى مكانة خلفية في سلم القيم. كما أدت حمى الاستهلاك إلى بروز العديد من الأمراض (السمنة وآثارها، السكر إلخ....) وليدة أسلوب حياة البحبوحة والدعة والإتكالية. كما برزت مع الاستهلاك والانخراط في عالمه، وعالم الصفقات وتزيين حياة الإثارة والملذات الآنية، الأنانيات الفردية التي انعكست بدورها على تماسك الأسرة ومنانة بنيانها والالتزام بها وبوظائفها.

٢ - إشكالية تماسك الأسرة:

المشكلات الأسرية والزوجية هي من طبيعة الارتباط والعلاقات ذاتها، في كل العصور والمجتمعات. إلا أن هناك تفاوتات في شدة هذه

المشكلات ومداها. كانت الأسرة التقليدية الممتدة أميل إلى الاستقرار والاستمرار، رغم ما كانت تتضمنه من غرم يقع على عناصرها الأضعف (المرأة والأطفال تحديداً). كما أن المشكلات الأسرية كانت تبقى ضمن حدود الضوابط التي تمارسها سلطات هذه الأسرة الممتدة، كما كانت تحظى بفرص لحلول مشكلاتها من خلال تدخل العقلاء والحكماء من ناحية، وللتربية على المسؤولية الأسرية والالتزام بها التي كانت تقوم في المجتمعات التقليدية من الناحية الأخرى.

تعرضت الأسرة الخليجية إلى الكثير من أوجه التغيير بفضل الطفرة النفطية وانفجار التحضر اللذان حملا الكثير من إمكانات الارتقاء وفرصة تحسين الأوضاع المعيشية. إلا أن انفجار الانفتاح، وتنامي ميول الاستهلاك والرفاه والدعة مضافاً إلى تنامي النزعات الفردية الأنانية، قد أدخل بعض الوهن على تحمل المسؤولية والالتزام بالعلاقة وبذل الجهد من أجل حل المشكلات وإيجاد التسويات. تجمع كل الدراسات ذات الصلة بالأسرة الخليجية على بروز العديد من المشكلات أبرزها: الطلاق، الهجر، تكرار الزيجات مع إهمال رعاية الزوجات السابقات وأبنائهن، تعنيف الزوجة والأولاد مع إدمان أو بدونه. ويضاف إلى ذلك مختلف حالات التصدع الخفي. وفي بعد آخر من مشكلات الأسرة هناك تزايد الصراع على المكانة والدور وفرض الإرادة على القرين خصوصاً بعد ارتفاع مكانة المرأة تعليمياً ومهنياً، وخروجها إلى العمل واستقلالها المالي. تسعى الزوجة إلى فرض حقوقها في الشراكة والمساواة والحق في الكيان والاستقلال الشخصي، ويتمسك الزوج بفرض سلطته البطريركية التقليدية ووحدة المرجعية من موقع عدم الاعتراف بارتفاع الزوجة وتغير أوضاعها. ويضاف إليها الصراعات الناجمة عن الفجوة ما بين المتطلبات المتزايدة والإمكانات المتوفرة في بعض الشرائح الأسرية.

تحتل هذه الإشكالية وتفرعاتها الصدارة في احتياجات برامج الإرشاد الأسري كما اتضح من استطلاع واقعه وآلياته في دول مجلس التعاون (حجازي 2010). كما يتزايد عدد الأسر التي تعيلها امرأة إما بسبب الطلاق أو الترميل، وتتكاثر برامج تمكين المطلقات. وسيكون لنا عودة إلى بعض مشكلات الأسر الخليجية في طرح منهجيات البحث الخاصة بسياسات الأسرة.

وكما تتدرج إشكالية تماسك الأسرة عن الرفاه وانفجار التحضر، يندرج عنها بدورها الإشكاليات الأخرى وهما: إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء، وإشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي.

٣ - إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء:

أبرز مشكلاتها الخدم/المربيات، تراخي رعاية الأطفال، تراخي رعاية ومتابعة المراهقين، وتحول المرجعية من الأسرة إلى الإعلام وتقنيات الاتصال والإعلام الاجتماعي.

يطرح إيكال أمر تنشئة الأطفال إلى الخدم/المربيات أكثر من مشكلة على صحة الأطفال النفسية والتوجيه السلوكي واللغة والهوية. يغيب الوالدان بشكل متزايد عن عالم الطفل بمثابة مرجعية وعلاقات عاطفية وحماية وتواصل وتربية. فالأم مأخوذة بتسوقها وحياتها الاجتماعية، والأب مأخوذ بصفقاته وسفراته. يوكل أمر الطفل منذ سنينه الأولى إلى الخادمة التي تقوم بتلبية احتياجاته الجسدية (تغذية، نظافة، نوم واستيقاظ). تكمن الخطورة هنا في إمكانية اختلال التعلق العاطفي

بالأم وآلياتها الفطرية التي تؤسس للعلاقات الإنسانية والاجتماعية اللاحقة وللصحة النفسية والعاطفية.

يحتاج الطفل في هذا العمر المبكر إلى العلاقة الأولية مع الأم بشكل دائم وثابت وغني وحميم، كي يتمكن من النمو النفسي المعافى لاحقاً. أما الخادمة فإن العلاقة معها هي مجرد علاقة خدمة وليست التزاماً ثابتاً وأصيلاً. وتتفاقم الخطورة حين تتغير هذه الخادمة بغيرها نتيجة لانتهاج خدماتها أو إنهاؤها، وهو ما يولد قلق الانفصال لدى الطفل بعد أن تعلق بها، مما يهدد توازنه النفسي اللاحق. كما أن الخادمة/المربية تأتي عادة من بيئة متواضعة معرفياً وثقافياً مما يولد تشويشاً في نمو الطفل اللغوي (خليط من مفردات عربية وأجنبية وآسيوية). ويضاف إلى ذلك اختلال الهوية الثقافية التي توضع أسسها من خلال التماهي مع أفراد الأسرة الأصليين، واكتساب قيمهم وعاداتهم وتوجهاتهم. ويفاقم ذلك كله إختلال الضوابط السلوكية وتمثل القانون، حيث تتراخى الخادمة مع الطفل للحصول على رضاه على حساب تمثله للمعايير والضوابط الخلقية والسلوكية. فإذا أضفنا إلى ذلك حضور السائقين والخدم المنزليين الآخرين يتضح مدى الغربة التي يلقي فيها الطفل في عالم هجين يهدد الهوية الوطنية.

غياب المرجعية الوالدية يستمر في سن المراهقة وما تحمله من تغيرات حرجة. يعوض الوالدان غياب رعايتهم للأبناء (حماية وتوجيهاً وضبطاً) من خلال الرشوة المادية: إغداق المال عليهم. وهو ما يشكل فعلياً وضعية خطر خلقي مع انفجار الانفتاح وسيادة هوس الاستهلاك، فينخرط المراهقون في البحث عن الملذات الآنية والمغامرات بكل أخطارها. وبدلاً من مرجعية الأسرة تتحول مرجعية الناشئة إلى مغريات

الاستهلاك وإعلاناتها والانخراط في مغريات تقنيات الاتصال المعروفة والإعلام الاجتماعي المستجد، وسوء استخداماته. وهو كله قد يفتقر إلى ضمانات التنشئة المتينة المعافاة.

٤ - إشكالية التضامن والالتزام الاجتماعي:

أدى تنامي الفردية والتركز حول الذات في تكوين الأسر النووية إلى تراخي التضامن الأسري والالتزام تجاه الحالات الخاصة من ذوي القربى من مسنين ومعاقين، ورعاية الأيتام ومجهولي الأبوين. نموذج التحضر متزايد الشيوع في المدن الخليجية الكبرى يقوم بالأساس على الفلسفة الفردية الغربية الحاكمة للتنظيم الاجتماعي في العالم الصناعي. وهو مما لا يتماشى مع التقاليد الثقافية العربية الخليجية في التضامن والتآزر الاجتماعي. يتزايد خليجياً انحسار الحيز المكاني للمسنين والمعاقين في الأسر الخليجية، كما يتناقص تكفل الأيتام في كنف الأقارب من الأسرة الممتدة.

ولحسن الحظ فلقد نشأت مؤسسات رعاية لهذه الفئات، جيدة الخدمات والتنظيم على غرار الشائع غربياً. إلا أن هناك فارق جوهري عاطفياً وإنسانياً ما بين نظام التراحم والتوَادد وأطر ذوي القربى، التي تتعهد الحالات الخاصة، وبين الرعاية المؤسسية التي تظل مهنية، في أحسن الأحوال، على صعيد الالتزام. هناك احتمالات بفقدان الصلة بالمجال الحيوي الطبيعي الذي يوفر الإنغراس الإنساني والشعور بالانتماء والطمأنينة القاعدية، ناهيك عن الحرمان من استمرار العلاقات العاطفية وآثارها على التوازن النفسي.

كما حل محل رعاية الأيتام في كنف ذوي القربى والعطاء الإنساني العاطفي بالغ الأهمية، الميل نحو التبرع بالمال لمؤسسات الرعاية في نوع من فعل الخير المشكور. إلا أن تعهد اليتيم وتكفله في جو أسري يساعد على الإنعراس، لا يقارن في آثاره الإيجابية بالرعاية المؤسسية التي أصبحت سلبياتها معروفة: التربية القطيعية، انحصار التفاعل مع العالم الطبيعي في تحدياته وفرصه، والتكيف لعالم المؤسسة المغلق الذي لا يوفر دوماً فرصاً كافية للإنعراس الاجتماعي النشط اللاحق.

هذه الإشكاليات الأساسية مضافة إلى تحديات تحولات التحضر السريع وانفجار الانفتاح على العولمة وما تفرضه من متطلبات القوة على جميع الصعد دفعة واحدة، وما تحمله من أخطار وباء الفساد الكوني في مختلف مظاهره المالية والقيمية، تتطلب بالفعل تجاوز المعالجات الجزئية للمشكلات والقضايا. إنها تتطلب إستراتيجيات للأسرة من ضمن إستراتيجيات التنمية والتحصين الثقافي والوطني، تترجم في سياسات اجتماعية متكاملة لا تقتصر على رعاية الأسرة بالمفهوم الفوقي التقليدي (تقديم الأعطيات والهبات والمساعدات)، وإنما تتجاوزه إلى إستراتيجية عامة لتمكين الأسرة وأفرادها كي تقوم بوظائفها المستقبلية، بما يوفر الاقتدار والحصانة والانتماء، ويضمن بالتالي الأمن الاجتماعي.

* * *

الفصل الثاني

تحديدات مفهومية واعتبارات منهجية

الفصل الثاني تحديدات مفهومية واعتبارات منهجية

تمهيد:

يتطلب وضع السياسة الاجتماعية لرعاية الأسرة تحديد الإطار المعرفي الموجه لها على صعيد كل من المفاهيم والتوجهات البحثية. أما على مستوى المفاهيم فيتعين تحديد المقصود بكل من السياسة، والسياسة الاجتماعية، والسياسة الاجتماعية للأسرة.

وكذلك تعريف مفهوم التمكين. وأما على صعيد التوجه البحثي فلا بد من تجاوز الحديث العام عن الأسرة الخليجية، وصولاً إلى بحث خصائص مختلف الشرائح الأسرية التي يتكون منها الواقع الأسري في مجتمعات الخليج. هذه الشرائح تتنوع من حيث الخصائص والقضايا والمشكلات. ويحتاج كل منها إلى سياسة رعاية خاصة بها، من ضمن إستراتيجيات الرعاية عموماً. كما لا بد من تحويل التوجه البحثي من التركيز التقليدي على المشكلات وعلاجها، إلى التقنيش عن الإيجابيات والإمكانات والاستناد عليها وتتميتها، طالما أن أي سياسة رعائية-تمكينية تنصب في الأساس على تنمية القدرات والإمكانات. ويضاف إلى ذلك التحول من منظور التصدي الجزئي للقضايا إلى منظور التكامل في الرؤية والتدخل، سواء على مستوى البرامج وأنشطتها، أم على مستوى الفاعلين والأطر المؤسسية التي يعملون من خلالها.

أولاً - المفاهيم وتحديدها:

١ - **السياسة Policy:** تحدد السياسة عادة باعتبارها قاعدة أو مجموعة مبادئ توضع لتوجيه القرارات، وإنجاز النتائج المرجوة. وهي لذلك تتضمن ماذا يتعين عمله، وما هي مبررات هذا الخيار. إنها بمثابة إعلان نوايا أو التزام يحدد الأنشطة والتوجهات والمبررات والمسؤولية عنها. وكل نشاط سواء أكان حكومياً أم خاصاً لا بد له من سياسة توجهه، وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي تم اختيارها.

إنها تنشأ الوصول إلى إيجابيات معينة مع تجنب بعض السلبيات التي قد تنتج عن هذه الأنشطة. كما يتعين التنبيه عند رسم السياسة إلى الآثار غير المقصودة التي قد تصاحبها، والتي قد لا تكون متوقعة في الخطة الأصلية. وتبرز الآثار غير المقصودة كلما ازداد تعقيد المنظومات موضع البحث، من مثل قضايا السياسات المالية الرسمية، أو سياسات التنمية (التحضر السريع مثلاً وآثاره).

ولا بد أن تتخذ السياسة طابع الوثيقة المكتوبة التي يتعين اعتمادها من المراجع المسؤولة كي تكتسب مشروعيتها، وتفرض الالتزام بالعمل بها وتحقيق أهدافها. وتختلف السياسة عن كل من القوانين والتشريعات الحاكمة لمنظمة ما، والخطط الإجرائية التنفيذية.

ويتضمن محتوى وثيقة السياسة عادة بنود أبرزها ما يلي:

- أ- أهداف السياسة وميرراتها: لماذا تصدر وماذا يتعين أن تحقق من أهداف؟
- ب- بيان بتحديد مجال السياسة: من تخدم، ومن هي الجهات المستفيدة منها، وماذا يتعين أن يتحقق لديهم؟
- ج- تحديد آجال التنفيذ ومواعيد البدء والانتهاؤ المتوقع؟
- د- نطاق المسؤولية: من هي الجهات المسؤولة عن التنفيذ ومتابعته وتقويمه؟
- هـ- تحديد واضح لمفاهيم السياسة وبنودها.

٢ - **السياسة الاجتماعية:** تعني السياسة الاجتماعية تلك الخيارات والتوجهات والأهداف المحققة لشروط الحياة المؤدية إلى رفاه البشر وحسن حالهم على مختلف الصعد الحياتية. وهي تشكل عادة جزءاً من السياسة العامة للتنمية، كما تندرج ضمن إطار التوجهات السياسية الحاكمة للمجتمع.

ولقد كان الدين الحنيف أول من شرع للسياسة الاجتماعية من خلال فريضة الزكاة التي توزع على المحتاجين من المسلمين. وكان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) هو أول من طبق سياسة اجتماعية حين خصص أموال الزكاة، وبعض موارد بيت المال لتنظيم المعونات المادية للأسر المحتاجة من المسلمين، ورعاية شؤونها وتوفير العيش الكريم لها ولأبنائها.

أما في عصرنا الراهن فلقد برز توافق على تعريف السياسة الاجتماعية باعتبارها تشمل كل الأنشطة المتعلقة بالحقل الاجتماعي. ولقد قدم لنا كل من زايد وخلف (2006) عرضاً وافياً لتعريف السياسة الاجتماعية ومنطلقاتها وتوجهاتها وإجراءات تخطيطها، سيتم الارتكاز إليه في هذا المقام.

وتبعاً لهذين الباحثين فإن مفهوم السياسة الاجتماعية يستخدم بمعان ثلاثة:

- أ- السياسات التي تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق الرفاهية للشعب وحمايته اجتماعياً وثقافياً.
- ب- الطرق التي تقدم بها خدمات الرفاهية الاجتماعية في مجتمع ما.
- ج- الدراسة الأكاديمية للسياسات الاجتماعية ومدى تحقيقها لأهدافها (زايد وخلف، 2006م، ص 21).

وعلى ذلك تتجه السياسة الاجتماعية إلى التعامل مع كل ما هو "اجتماعي"، وذلك في مقابل كل ما هو "سياسي" مما يدخل في نطاق ممارسة السلطة، وكل ما هو "اقتصادي" مما يمثل عمليات الإنتاج والتسويق. إلا أن هذه الأبعاد الثلاثة متفاعلة ومتكاملة. فالدولة هي التي ترسم السياسات الاجتماعية وتشرف على تنفيذها وتضبط برامجها، وتراقب جودتها، والاقتصاد هو الذي يوفر لها الموارد المالية والمادية الضرورية للتنفيذ. ويصب كل ذلك في النهاية في الحقل الاجتماعي أي الحياة الاجتماعية لمختلف

الشرائح السكانية، بحيث تسعى إلى تنمية قدراتهم والإرتقاء بمستوى معيشتهم ونوعية حياتهم، وصولاً إلى تمكينهم من الوصول إلى الحياة الكريمة والمواطنة الصالحة (2006م، المصدر ذاته، ص 2). وهكذا فالسياسات الاجتماعية ليست مجرد معونات للفقراء بل هي تتجه في خدماتها إلى كل الشرائح الاجتماعية تبعاً لاحتياجات كل منها وظروفها. إنها في النهاية سياسات اجتماعية للمجتمع بأكمله.

٢-١ مداخل تخطيط السياسات الاجتماعية:

تتعدد مداخل تخطيط السياسات الاجتماعية وتنفيذها تبعاً للتوجهات السياسية العامة في كل مجتمع ولأوضاعه الإقتصادية والتنمية. يتمثل أبرزها في مداخل ثلاثة.

أ- مدخل سد الحاجات الأساسية:

وهو ما يتم التركيز عليه في الدول الفقيرة حيث تتفاقم حاجات الحياة الأساسية مما يهدد بانتشار الآفات الاجتماعية، إذا تركت بدون علاج أو تلبية. تكون السياسة الاجتماعية في هذه الحالة قريبة الشبه بسياسات الإغاثة، مما تدعمه عادة المعونات المقدمة من مصادر التمويل الدولية. كما يتجلى هذا المدخل في المعونات التي تقدم للشرائح السكانية الفقيرة في المجتمعات التي تمتلك الإمكانيات المادية وتعيش حالة من البجوحة. ومن أبرز أمثلتها معونات الدولة للأسر الفقيرة (مخصصات شهرية،

مكرمات وهبات في المناسبات، إعفاءات من تكاليف بعض الخدمات الحياتية الأساسية..).

ب - مدخل دولة الرفاه:

تضع دولة الرفاه سياسات اجتماعية تحقق مبدأ المساواة في الحصول على الخدمات الضرورية في كل مجالات العيش، للجميع على اختلاف أوضاعهم الاقتصادية وانتماءاتهم. وهو المبدأ الذي اعتمدته دول مجلس التعاون حيث الخدمات الأساسية متوفرة للجميع. ويحقق مبدأ الرفاه للجميع إمكانية زيادة كفاءة وإنتاجية الفئات السكانية الأضعف اقتصادياً وتقوم الدولة بتنفيذ هذه السياسة وتمويلها.

ج - السياسة الاجتماعية والتنمية:

يتجاوز هذا المنظور مجرد الرفاه المادي الذي يوفر خدمات تلبية الحاجات الأساسية، كي يركز على الرفاه الإنساني بمعناه الحديث المتمثل بتوسيع خيارات الناس وإدارتهم لمصيرهم ومشاركتهم في صناعة قرارات مجتمعهم. إنه المنظور التنموي الذي يتجاوز التنمية الاقتصادية كي يحقق التنمية الإنسانية المتمثلة بالتمكين وبناء القدرات وممارسة الحريات. هذا هو المنظور الذي نتبناه في السياسة الاجتماعية لرعاية الأسرة الخليجية.

٢-٢ تخطيط السياسات الاجتماعية:

أما على صعيد التخطيط فلقد شاع تقليدياً التخطيط المركزي للسياسات الاجتماعية وللتنمية والتحديث في الأنظمة الشمولية. ومع الطفرة النفطية وما وفرته من بحبوحة تديرها دول المجلس اتخذ وضع السياسات الاجتماعية منحى مركزياً بدوره: الدولة ومؤسساتها هي التي تخطط وتمول وتنفذ. بينما الجمهور يتلقى هذه التقديمات. إلا أن هذا التوجه على أهميته وقع في أحيان كثيرة في البيروقراطية والروتين مما أدى إلى تدني فاعليته المأمومة. كما أن الموقف الإنكالي من الجمهور قلل من دافعيته لتعبئة طاقاته للاستفادة المثلى من هذه التقديمات. ويضاف إلى ذلك التحولات الاقتصادية التي حملتها أسواق المال المعولم التي دفعت باتجاه تحديد تدخل الدولة وزيادة مبادرة السوق والقطاع الخاص، والضغط باتجاه إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تتطلب الحد من التقديمات إلى الحدود الدنيا، وصولاً إلى إطلاق حرية آليات السوق.

وفي المقابل أخذت نماذج الأمم المتحدة في التنمية تشجع مشاركة المجتمع المدني للحد من سلبيات التخطيط المركزي من ناحية، واستثمار الطاقات والإمكانات والموارد المحلية من جانب آخر. ويتضمن هذا التوجه تشجيع المبادرات المحلية في عمليات التنمية الاجتماعية: أخذ خصوصية الأقاليم في الاعتبار في تخطيط السياسات الاجتماعية وتنفيذها، حيث لكل منطقة احتياجات وأولويات معينة،

ويتوفر لها موارد محلية خاصة بها، كما أنها الأدرى بالاحتياجات المحلية. اعتماد مبدأ المشاركة الاجتماعية في عمليات التخطيط والتنفيذ وانخراط القيادات المحلية في العملية. وتلعب الجمعيات الأهلية دوراً نشطاً في عملية المشاركة هذه نظراً لإحتكاكها المباشر مع الجمهور وقدراتها على الحصول على موارد ومعونات من القطاع الخاص.

٢-٣ المنطلقات الجديدة للسياسة الاجتماعية:

يعرض زايد وخلف (2006 المرجع ذاته) المقومات الأساسية لهذه المنطلقات التي تتلخص في التالي:

- تجاوز صيغ التقديمات الاجتماعية القائمة على علاقة فوقية - إتكالية ما بين السلطة الرسمية المانحة والجمهور المتلقي، ومفهوم سد الحاجات الأساسية للفئات المحتاجة.
- الانطلاق من تلبية الحاجات الأساسية والتوجه نحو رفع قدرات الناس ومبادراتهم وتوظيف طاقاتهم وصولاً إلى تمكينهم. ذلك أن هذا التمكين وحده هو ما يضمن توفير مقومات تنمية وطنية مستدامة.
- تبني منظور التنمية الشاملة التي تنظر إلى الفرد نظرة متكاملة باعتباره فاعلاً اجتماعياً وليس متلقياً سلبياً، يعيش ويتحرك في سياق اجتماعي يتفاعل فيه الاقتصاد والاجتماع مع السياسة. ويتمثل الهدف في إعداد المواطن العارف، القادر، المشارك، المبادر في تغيير مصيره

وصناعته، المتمتع بحريته التي تتيح توسيع خياراته. ذلك هو مشروع بناء الاقتدار الذي يتعين اعتماده في السياسة الاجتماعية الخليجية لرعاية الأسرة. بذلك وحده يمكن ضمان قيام تنمية حقيقية توفر سبل الولوج إلى شراكة عالمية في عالم قائم على تنافس القدرات. وبذلك تتحول السياسة الاجتماعية إلى تنمية الإنسان فاعلاً نشطاً في الحفاظ على بيئة وضمان أمن مجتمعه.

- وبذلك تصبح السياسة الاجتماعية وسيلة وأداة تعالج المشكلات وتسد الحاجات من ناحية (البعد العلاجي)، وتوفير المناعة ضد قوى السوق العاتية وتحولاتها وأخطارها (البعد الوقائي)، وصولاً إلى إطلاق الطاقات الحية وتعبئة الدافعية وبناء الفاعلية الذاتية الفردية والجماعية (الدور النمائي). وهو المسار عينه الذي يتعين أن تسير على هديه السياسة الاجتماعية الخليجية لرعاية الأسرة.

- ويترتب على هذا المنظور الجديد ضرورة تغيير الفلسفة التي يقوم عليها تنظيم المؤسسات العامة، والجمعيات الأهلية المولجة بتنفيذ السياسات الاجتماعية. وهو ما يفرض الحاجة إلى إعادة النظر في الأنظمة الإدارية والتشريعية للعمل الاجتماعي للتحويل من الرعاية الفوقية إلى توفير سبل التمكين وبناء الإقتدار.

- أما على المستوى التنفيذي فيتطلب هذا التوجه المستقبلي في السياسات الاجتماعية إضافة إلى مبادئ اللامركزية والشراكة والمسؤولية، ضرورة صياغة أهداف كبرى

وتشغيلية للسياسة الاجتماعية تكون قابلة للقياس الكمي والزماني: تحديد حجم الإنجاز المطلوب ونوعيته ضمن مهلة زمنية محددة. وهو ما يضمن إمكانية تحديد الأولويات في التنفيذ، كما يبين الموارد المالية والمادية والبشرية المطلوبة، ويسمح بمتابعة تقدم الإنجاز وتصويب الانحرافات في مساره، ويسمح من ثم بتقويم مدى تحقق الأهداف وتبيان مسيرات تقدم العمل ومعوقاته، والتعامل معها تعزيزاً وعلاجاً.

كما يتطلب قاعدة شاملة للمعلومات ومرصد لتطور الظواهر وإجراء مسح كمية ودراسات تشخيصية للمشكلات والاضطرابات كما للفرص والإمكانات، بحيث توضع خطط السياسة الاجتماعية وتحدد أهدافها انطلاقاً من معرفة وثيقة بقوى المجتمع وإمكاناته، كما معوقاتة وخصائصه، وقيمه الثقافية التي يتعين أن تراعى ويبنى عليها.

ويتم ذلك كله وضع نظم للمتابعة والتنظيم، وضمان إستمرارية التمويل. ويشكل التكامل والتنسيق الإطار العام للتخطيط والتنفيذ. وهو تكامل بين البرامج الفرعية للخطة، وكذلك ما بين جهود الهيئات الفاعلة الرسمية والأهلية، المركزية والمحلية، من خلال شبكة تنسيق الجهود وتضافر للموارد، وتبادل للمعلومات والخبرات والاستفادة من مسيرات التجارب والاحتياط لمعوقاتها.

٣ - السياسة الاجتماعية للأسرة: تشكل بعداً محورياً من السياسة الاجتماعية نظراً لمكانتها ودورها في استقرار المجتمع وتماسكه، مما تجمع عليه دساتير دول مجلس التعاون خصوصاً، والدساتير عموماً. وتحل الأسرة مركز الصدارة في السياسة الاجتماعية إضافة إلى سياسات المرأة والطفولة، والفئات الخاصة، والسكان والإسكان.

ومع أن هناك سياسات قائمة بذاتها لكل من المرأة والطفولة إلا أن سياسة الأسرة لأبد أن تتضمن هذا الثلاثي: الأسرة، المرأة، الطفل. وتحل الأسرة مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية للفئات الخاصة، حيث أن أفضل أساليب الرعاية لمختلف هذه الفئات هي التي تتم في كنف الأسرة وضمن إطارها.

درجت العادة في سياسة الأسرة الاجتماعية على الاقتصار على الرعاية المادية من خلال تقديم المعونات المالية والعينية للأسر المحتاجة مادياً والأرامل والمطلقات. وتتم هذه المعونات من قبل القطاع الأهلي في المناسبات الدينية المختلفة، أو أعمال الخير الأكثر إستمرارية. ويضاف إليها الصناديق الخيرية التي تستمد مواردها من القطاعات الاقتصادية (بنوك وشركات، وهيئات أهلية). أما على الصعيد الرسمي فإن وزارات الشؤون الاجتماعية والتنمية تخصص ميزانية لمساعدة الأسر المحتاجة والأرامل والمطلقات، على شكل معونات مالية شهرية منتظمة.

ورغم أهمية أعمال الخير وصناديق الزكاة والمساعدات الرسمية والأهلية إلا أنه تبين أن الاقتصار على تقديم المعونات يؤدي إلى إدامة إتكالية الأسرة وضعف نهوضها إلى تعزيز أوضاعها، مما لا يؤدي إلى علاج مشكلاتها والارتقاء بنوعية حياتها، ناهيك عن التزايد المستمر لفاتورة الكلفة الرسمية، طالما لم توضع سياسات لعلاج مشكلات الفقر المتزايد في بعض الشرائح الشعبية. كما أن المساعدات المالية والعينية سرعان ما لم يتم إنفاقها على حاجات أساسية بدون كبير دراية في إدارة هذه المعونات وترشيدها إنفاقها. وهو ما يبقى مشكلات تكيف الأسرة وأبنائها قائمة بدون علاج.

يتعين في السياسة الاجتماعية للأسرة، التحول إلى بناء القدرات والتمكين وتوظيف الموارد المالية العامة والأهلية في برامج هذا البناء بغية إعداد الأسرة لإدارة حياتها وشؤونها الاقتصادية والمعيشية ولأن تصبح عنصراً رئيساً في صناعة تماسكها واستقرارها، وصولاً إلى تحولها إلى أسرة مشاركة في التعامل مع قضايا مجتمعتها المحلي والعام. ويسير برنامج بناء القدرات جنباً إلى جنب مع توفير الإرشاد النفسي لها لعلاج صراعاتها وأزماتها واضطرابات، بحيث تتحرر طاقاتها المعطلة، وتوظف في بناء استقرارها وتماسكها وانغراسها الفاعل في محيطها الاجتماعي، وحسن تنشئة أبنائها. وهناك راهناً العديد جداً من برامج الإرشاد الأسري العلاجي والوقائي والنمائي تغطي مختلف احتياجات بناء القدرات نفسياً، عاطفياً، زوجياً، والدياً، صحياً، تعليمياً

وتتقيفاً، وتدريباً مهنيًا. كما يتعين تكامل برامج التدخل المختلفة في السياسة الاجتماعية لرعاية الأسرة، بحيث تعزز بعضها بعضاً مما يرسى أسس نجاح خطة التمكين وتوسيع خيارات الأسرة وبناء قدراتها على تولي إدارة شؤونها وصناعة مكانتها.

يتمثل التوجه الاستراتيجي المستقبلي في السياسة الاجتماعية للأسرة إذاً في التحول من الرعاية بمعنى تقديم الإعانات على اختلافها واستهلاكها الآني من موقع الاتكالية والعجز إلى توظيف الموارد المتوفرة في بناء الاقتدار والتمكين. وهو ما يتطلب اكتشاف الطاقات المعطلة لديها والعمل على تمهيتها، واكتشاف فرص وإمكانات النماء غير المنظورة في بيئتها وتوظيفها إلى أقصى مدى. والواقع أن دول مجلس التعاون، فيما تستمر في سياسة الرعاية الفوقية المانحة، قد قطعت شوطاً طيباً في إنجاز هذا التحول من خلال برامج التدريب المهني وتنمية مهارات الحياة، ومهارات إدارة الذات، والتوعية على أسس التنشئة المعافاة، سواء من خلال مراكز الإرشاد الأسري العلاجي والوقائي والنمائي، أو من خلال المراكز الاجتماعية التي تقدم خدمات متكاملة للأسرة. وهناك في كل دولة من دول المجلس هيئات رسمية وخاصة تقوم بهذه المهام، مما سيكون لنا وقفة مطولة عنده. وهي جهود طيبة تحتاج إلى تطوير برامجها وتمهين العاملين فيها، وصولاً إلى تقديم خدمات فنية فاعلة، إضافة إلى ضرورة تكامل خدمات مختلف البرامج، وتكامل جهود مختلف المراكز

والهيئات كي تصب في خدمة الغاية الكبرى المتمثلة في رفع مستوى اقتدار الأسرة الخليجية وإطلاق طاقاتها الحية. ويلعب المجتمع الأهلي وهيئاته الدور الأكثر فعلاً وتأثيراً نظراً لمعرفته بخصائص مختلف شرائح الأسر وظروفها، وسياقاتها الحياتية، وإمكانات بيئتها المحلية. ويتعظم هذا الدور من خلال تمهين قياداتها والعاملين فيها من ناحية، ومن خلال التوافق على رؤية وطنية للسياسة الاجتماعية لتمكين الأسرة، قائمة على مشاركتها النشطة والمبادرة وإطلاق دافعيتها للنهوض بشؤونها، من خلال تغيير نظرتها العاجزة الدونية إلى ذاتها والمستسلمة إلى قدرها، بأخرى تتميز بالأمل واسترداد الثقة بالنفس والقدرات وإمكانات النجاح من الناحية الثانية.

٤ - **التمكين:** وهو التعبير المعتمد لترجمة مصطلح Empowerment الانجليزي والمشتق من فعل Empower ويعني في القانون إعطاء سلطة أو صلاحية لشخص ما للقيام بمسؤوليات معينة. أما عملياً فيعني اكتساب القدرات والمهارات على الفعل والتصرف. والتمكين بصيغته اللغوية يدل على إعطاء سلطة معينة لوسائل القوة على التصرف والفعل لطرف آخر. ولذلك فهو يستعمل في الإدارة بمعنى إعطاء القيادة لمرؤوسيه السلطة والصلاحية وتزويدهم بالقدرات التي تتيح لهم التصرف في مجال معين. ولقد أصبح المصطلح شائع الاستخدام في مختلف مجالات العلوم الإنسانية.

على الصعيد الاجتماعي يشيع استخدام مصطلح التمكين في الكلام عن الشرائح المهمشة أو المحرومة أو المغبونة لإعطائها حقوقها والمشاركة واتخاذ القرار والفعل. ولقد شاع استخدامه في أدبيات الأمم المتحدة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي وما يلحق بها من غبن، واستغلال وتهميش عن مواقع القوة والقرار. وهو ما أصبح يمثل أحد المطالب الكبرى للحركة النسائية على الصعيد العالمي والوطني: المطالبة بالمساواة في الحقوق والفرص والقرار والمشاركة.

أما في مجال الحرمان الاقتصادي والحرمان من الفرص، فيستخدم في توصيف عملية النهوض بالشرائح المحرومة اقتصادياً وصولاً إلى تمتيتها والنهوض بمستواها المعيشي والحياتي. إلا أن مجال هذا المصطلح قد توسع من مجرد التمكين المادي إلى عملية التنمية الإنسانية الشاملة: اقتصادياً، صحياً، معرفياً، مهارياً، قانونياً، اجتماعياً وسياسياً وصولاً إلى المواطنة كاملة الحقوق والشراكة والقدرة على الفعل، حيث تتوسع خيارات الناس وتنمو قدراتهم ومهاراتهم على إدارة حياتهم وصنع مستقبلهم ولعب الدور النشط في تقرير شؤون مجتمعهم.

التمكين على صعيد الأسرة يشكل سياسة اجتماعية متكاملة للنهوض بشؤونها وتحولها من الاتكالية والسلبية والتبعية للمعونات الخارجية إلى كيان يمتلك القدرات والمهارات والمعرفة والحقوق والدافعية لتولي إدارة حياتها على جميع الصعد، وبحيث تتحول من وضعية العبء على وزارات

التنمية وصناديق المساعدات الأهلية والرسمية إلى الشراكة في بناء الوطن وضمانة حصانة المجتمع. يتطلب هذا التمكين، كما سبق بيانه، تنفيذ برامج النهوض بأوضاع الأسرة على جميع المستويات الصحية والسكنية والمعرفية والتدريبية والمهنية والعضوية الفاعلة في مجتمعها المحلي والمشاركة في صناعة القرارات الوطنية. وهو ما يتجاوز المفهوم الشائع حول التمكين الاقتصادي وحده، أي أن تصبح الأسرة عنصراً منتجاً يتمكن من تلبية احتياجاته الحياتية.

وقد يكون العنصر الحاسم في عملية التمكين المتكامل للأسرة التحول من علاقة تقديم الخدمات/تلقاها إلى علاقة الشراكة الحقيقية، من قبل الأسرة، في التخطيط والإعداد لامتلاك مقومات إدارة حياتها في جميع مجالات الإنتاج، والتنشئة، وحل صراعاتها، وتعزيز تماسكها واستقرارها الذاتي، وبحيث تصبح عملياً وفعالاً نواة اجتماعية نشطة ونامية، ومنخرطة في مشروع التنمية الوطنية.

وتتطلب هذه المشاركة العمل على علاج معوقاتها المختلفة المادية والزوجية والحياتية والتشريعية، وإطلاق طاقات النماء لديها، وتحريك دافعيتها الذاتية للخروج من الاستسلام للعجز المتعلم وفقدان الثقة بالنفس والقدرات، والرضوخ للقدرية، (حجازي، 2011م) وصولاً إلى استعادة الاعتبار الذاتي والقدرة على الفعل والإيمان بالحق بالنماء والعيش الكريم. وهو جهد يتطلب الكثير من السعي لتغيير الأفكار السلبية

والانهزامية التي تكونها أسر الشرائح المعدمة عن ذاتها وواقعها، والتي تدفع بها إلى الاستسلام والتسليم بالهزيمة الحياتية، واستبدالها بأفكار واقعية تتيح لها استكشاف مواطن قوتها وإمكاناتها الخفية وفرصها غير المنظورة. يمر التمكين الفعلي والمستدام بالضرورة بهذه العملية في تغيير الرؤية والأفكار إضافة إلى كل برامج التأهيل وإعادة التأهيل المعروفة. فما أبعدا في هذا المشروع التتموي التمكيني للأسرة، من مجرد إجراءات التدخل المجترأة في بعض قضاياها ومساعدتها على إيجاد الحلول لها، مما يشيع في ممارسات خدمة الأسرة راهناً. ذلك ما يتعين أن يشكل قوام الفلسفة الجديدة في السياسة الاجتماعية لرعاية الأسرة الخليجية.

ثانياً - اعتبارات منهجية:

هناك عدد من الاعتبارات المنهجية التي تشكل نوعاً من الموجهات التي يتعين العمل بموجبها في رسم السياسة الاجتماعية لرعاية الأسرة الخليجية. قد يكون من أهمها ما يلي:

١- التحول من النظرة الجزئية في قضايا الأسرة إلى النظرة الكلية: وكما رأينا في الفصل السابق، فإن مرئيات دول مجلس التعاون لمشكلات الأسرة متعددة ومتنوعة. وليس من الناجح معالجة كل منها بمفردها وبمعزل عن سواها (مثلاً، مشكلة العنوسة، أو الطلاق أو رعاية المسنين، أو تنشئة الأبناء)، ولو

أن هناك إجراءات نوعية لا بد من القيام بها في كل مشكلة جزئية على صعيد التشخيص والعلاج والوقاية. إلا أن الإجراءات في هذه الحالة لا يمكن أن تعطي كل نتائجها المأمولة، لأننا نكون بصدد الشغل على أعراض لإشكالية أعم هي المسؤولة عن توليدها. وبالتالي فهناك خطر في أن ينحصر التدخل التشخيصي أو العلاجي والوقائي في التعامل مع ظواهر سطحية. وهو تعامل لن يؤدي سوى إلى تجنب وضع اليد على منبع المشكلة ومصدرها والقوى المحركة لها، والتي ستتجلى بمشكلات بديلة فيما لو أمكن علاج المشكلة ظاهرياً وحدها. وقد تزداد أهمية هذا الاعتبار المنهجي في المقاربة الكلية نظراً لتقليد بحثي شاع طويلاً في علم النفس في تفتيت الظواهر الكلية إلى عناصرها، على شكل عوامل أو متغيرات والقيام ببحثها أو علاجها باعتبارها مشكلات قائمة بذاتها، ومستقلة عما عداها. ذلك ما يقوم به تعديل السلوك في التعامل مع المشكلات السلوكية تقليدياً (علاج مشكلة الضرب مثلاً بدلاً من بحث مشكلة العدوانية ذات الظواهر المتعددة والتي يشكل الضرب أحد مظاهرها التي يمكن أن تستبدل بغيرها من مثل التحول من الضرب إلى إتلاف الحاجيات). لقد تحكمت هذه النظرة التفتيتية طويلاً في المقاربة النفسية حتى أنها شكلت المرجعية الذهنية للباحثين والمتدخلين. إلا أن الإجراءات الجزئية إذا صلحت في بعض المشكلات فهي لا تحمل العلاج الكلي الشافي للظواهر.

ولذلك فإننا صنفنا من جانبنا مشكلات الأسرة في أربع إشكاليات أساسية تمثل كل منها ظاهرة متكاملة تحتاج إلى

تدخل متكامل بدوره: إشكالية الرفاه وانعكاسها على كل من إشكالية تماسك الأسرة (على اختلاف مظاهرها)، وإشكالية تنشئة الأبناء (تراخي الرعاية، إيكال أمرهم إلى الخدم المربيات، رشوة الأبناء مادياً بدلاً من الرعاية العاطفية والتوجيهية....)، وإشكالية تراخي الالتزام الذي كان يميز تقليدياً الأسرة الخليجية الممتدة في رعاية المسنين والأيتام والمعاقين وسواهم من الشرائح. كل إشكالية من هذه الإشكاليات الكبرى تحتاج إلى خطة متكاملة على مستوى التشخيص والتدخل العلاجي والوقائي والنمائي في رسم السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية. بذلك وحده يمكن ضمان فاعلية هذه السياسة. هناك خطة عامة لا بد من وضعها لكل إشكالية، تتفرع بدورها إلى إجراءات نوعية خاصة بهذا البعد أو ذاك. إلا أن فاعلية هذا الإجراء النوعي لا تتحقق أهدافها إلا من خلال تضافرها مع التدخلات النوعية الأخرى لأعراض الإشكالية الكبرى. نحن هنا أقرب ما نكون إلى الحالة الشبيهة بالتدخل الطبي لمشكلة صحية جدية لها أعراض متنوعة وأسباب متنوعة كذلك، وتعالج جميعاً من ضمن منظومة من الإجراءات العلاجية التي تعزز بعضها بعضاً.

الظواهر الإنسانية في العائلة أو سواها ليست أحادية العوامل، ولا هي معزولة عن سياقاتها، كما شاع لردح طويل من الزمن في الممارسة النفسية بحثاً وتدخلًا. إننا بصدد تغيير أساسي في المنظور العلمي من الجزئي المفتقت والمعزول إلى الكلي المعقد والمتشابك. ولا بد بالتالي من تغيير منهج البحث

والتدخل بما يتمشى مع هذا التحول. فقط منهج التشبيك والتعقيد الذي يأخذ في الحسبان تفاعل العوامل الجزئية وديناميت هذا التفاعل هو الذي يمكنه فعلاً إجراء تدخلات ناجحة (حجازي، 2010م)، وهو ما ينطبق تحديداً على واقع الأسرة الخليجية، وما مرت به من تحولات أشبعت بحثاً. ليس هناك ظواهر بسيطة وأحادية في هذه الأسرة. وهو أمر غير مستغرب إذا وضعنا في الحسبان تعقد وتسارع التحولات التي عرفتها مجتمعات الخليج، بسبب الطفرة النفطية وانفجار الانفتاح على العولمة.

٢ - ويرتبط بالمقاربة المنهجية القائمة على التشابك والتعقيد، ضرورة وضع المشكلات والظواهر في سياقاتها الثقافية والسياسية والاقتصادية. فدول مجلس التعاون الخليجي تقع في بؤرة دوامة العولمة، ينلقى مؤثراتها السلبية كما الايجابية ويتفاعل معها بدرجة عالية من الدينامية والتعقيد. هنا تتصادم قوى التغيير المتسارعة مع قوى المحافظة الحاكمة لعمل الثقافة التقليدية، بكل ما ينتج عن هذا التصادم من تلاق وتغيير، وتعارض ومقاومة، وازدواجية وتذبذب في الرؤى والقيم والتوجهات. قضايا الأسرة لا بد أن توضع ضمن هذا السياق عالي الخصوصية والدينامية والتحول. فما يشكل معوقاً أو محظوراً اليوم قد لا يظل كذلك غداً. يتعين إذا رسم السياسات الاجتماعية للأسرة الخليجية من خلال السياقات التي تندرج قضاياها ضمنها. مشكلة الطلاق مثلاً ليست معزولة عن ما تتعرض له الأسرة من تغير على صعيد تماسكها، كما

أنها ليست معزولة عن تحولات القيم والأدوار الأسرية، وما طرأ على الإنسان الخليجي من تحول في واقعه على جميع الصعد التعليمية والمهنية والاجتماعية، وتزايد بروز الاستقلالية الشخصية وتزايد حلول مرجعية الرغبات والتطلعات الذاتية على النزعة الجماعية التي سادت أنماط عيش الأسرة التقليدية، وهكذا فقط إدراج قضايا الأسرة، كما هو شأن القضايا الاجتماعية على اختلافها، ضمن سياقاتها الثقافية والتقليدية، وسياقاتها المتجددة ومتسارعة التحول، ومتزايدة الانفتاح على العولمة وطوفانها التغييري الجارف بسلبياته وإيجابياته، هو الكفيل وحده بضمان فرصة مقاربة وتدخل لهما نصيب معقول من النجاح. أما التكرار للسياق وعزل الظواهر عن سياقها مما شاع في الأبحاث النفسية / الاجتماعية وخصوصاً المختبرية منها فلن يؤدي إلا إلى تبيد الجهود، وقصورها عن تحقيق أهدافها.

وبالطبع فإن كل من مقاربات التبسيط والتفتيت والعزل عن السياق، قد تكون أيسر لجهة السيطرة عليها والتحكم بمجرياتها. إلا أنها تحمل خطراً فعلياً في جعل الظواهر تقلت منا، وجعل إجراءات التدخل بالتالي تصب خارج موضع الفعل والتأثير.

٣- ويكمل منهج التكامل والتعقيد والوضع في السياق في مختلف دوائره، التحول من الشغل على المشكلات والقضايا الظاهرة، إلى الشغل على تلك الأبعاد الخفية التي قد لا تكون منظورة

للوهلة الأولى، والتي تفعل فعلها المؤثر لأنها تفلت من السيطرة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى فقدان الجهود لمردودها المتوقع، طالما أنها لا تعالج المنبع الذي قد لا يكون جلياً للعيان منذ البداية. وعلى سبيل المثال فقد يبرر إيكال أمر رعاية الأبناء إلى الخدم بضرورات انشغال كل من الوالدين في مهامهما الجديدة وما تفرضه عليهما من تحديات ومتطلبات متكاثرة ومنتزيدة الإلحاح. إلا أن هذا التبرير ما هو سوى تعليل ظاهري له شيء من الواقعية للوهلة الأولى. دعوى الانشغال بمهام الحياة المتجددة والملحة رغم وجاهته الظاهرية لا يصمد أمام البحث المتقصى والمتعمق للموقف الذي يبين بلا شك أن هناك شرائح هامة من الأسر الخليجية التي ينهمك فيها الوالدان بمهامهما المتجددة ومنتزيدة الإلحاح، إلا أن ذلك لا يؤثر بحال على قيامهما برعاية أبنائهما رعاية كاملة (ولو اختلفت الصيغ). وراء تبرير الانشغال الظاهري هناك عنصر خفي هو الفاعل والمؤثر يتمثل بتراخي الالتزامات الأسرية بما فيها الوالدية. وهو ما يؤدي بالوالدين إلى العزوف عن بذل الجهد والتضحيات لتحمل مسؤوليات رعاية الأبناء. كما قد يصرفهم عن تدبر وسائل إعادة تنظيم حياتهم وأسلوب عيشهم، بما يضمن حسن رعاية الأبناء، مما يلاحظ لدى شرائح أسرية ليست أقل انشغالاً، ولا أقل أعباءً خارج الأسرة بحال من الأحوال. فقط حين نذهب إلى ما وراء الظواهر، يمكننا وضع اليد على القوى الخفية الفاعلة في الوضعية. وهي القوى التي يجب أن تنصب عليها جهود التدخل. وما ينطبق على رعاية الأبناء يصح إلى حد كبير في ظاهرة تزايد حالات الطلاق

المعروفة خليجياً. ف وراء أسبابها المتداولة في الأدبيات هناك قوى خفية فاعلة ومفلتة من السيطرة. هنا أيضاً نشير إلى قضية المسؤولية عن استمرار حياة الأسرة والالتزام بها مع كل ما يتطلبه ذلك من تضحيات ذاتية، والرغبة الجوانية في إيجاد الحلول للصراعات والتناقضات التي تشكل مكوناً طبيعياً من أي ارتباط إنساني كالارتباط الزوجي والأسري الذي يحمل دوماً قسطه من العناء والتحمل، إضافة إلى ما يحمله من سعادة وسكينة وطمأنينة واستقرار، واشباعات حياتية. يتعين إذا في رسم السياسة الاجتماعية للأسرة وبرامج تدخلها للتحرك من الظاهر إلى الخفي والعمل عليه، كي نضمن نجاح هذه البرامج.

٤ - يكمل التحرك من الظاهر إلى الخفي في التصدي للظواهر الأسرية ووضع برامج التدخل للتعامل الناجح معها، عملية موازية تتمثل بالشغل على تغيير المواقف والقيم، والعادات التقليدية التي لم تعد تلبي احتياجات تحولات الحاضر والاستعداد للمستقبل. هناك العديد من القضايا والظواهر في المجتمعات العربية الخليجية لازالت تلاحظ في بعض المناطق الريفية مما كان يعتبر من الأمور والإجراءات المعتادة على صعيد الأسرة. منها مثلاً الأمراض الصحية الوراثية الناتجة عن تكرار التزاوج الداخلي من الأقارب الأقربين، والتي تشكل ظاهرة صحية معوقة في بعض الأوساط. ومنها زواج المقايضة الشائع قبلياً وعشائرياً. ومنها اللجوء إلى السحر والشعوذة الذي يلاحظ في الأوساط الريفية المعزولة عن

عمليات التحضر. ومنها التمسك بمواقف قبلية بدوية تنفر من الانخراط في التدريب المهني وتأنف من ممارسة بعض المهن، حتى ولو كانت ذات مردودات مالية جيدة.

وهي كلها تدرج ضمن إشكالية العادات التقليدية التي لم تعد تتماشى مع احتياجات الحاضر والمستقبل وتوجهاتهما. تتمثل خطة التدخل الناجعة في السياسة الاجتماعية للأسرة على صعيد هذه الإشكالية في برامج توعية منتظمة ومستمرة، وبجميع الوسائل والمداخل المتوفرة، بحيث تصبح إجراءات التدخل النوعية عمليات رديفة. وبالطبع فالتغيير الثقافي على هذا الصعيد، وخصوصاً في الأوساط الريفية المعزولة ليس بالأمر اليسير. إذ يتعين أن تدرج حملات التوعية هذه ضمن خطة أشمل للتنمية الريفية بأبعادها المعروفة. بذلك وحده يمكن أن تتغير رؤى الناس وعاداتهم من خلال تطوير أنماط حياتهم. هنا أيضاً يندرج الجزئي ضمن الكلي، وتتضافر الآثار الايجابية لبرامج التدخل النوعي.

٥- التحرك من الشغل على المشكلات إلى اكتشاف الايجابيات

والبناء عليها وهذا ما يشكل المبدأ المنهجي العام الأساس الذي تبنى عليه كل التوجهات والإجراءات التي تحكم السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية. هناك تدرج من مستوى التدخل العلاجي لمشكلات الأسرة إلى المستوى الوقائي والنمائي. وهو يستلزم البحث عن الايجابيات وأوجه القوة في الأسرة، واستكشاف الإمكانيات والفرص المتوفرة في محيطها

وظروفها. السلبيات والمشكلات هي أول ما يبرز عادة في طريقة تفكيرنا بالقضايا، وهي ولا شك واقعية وحقيقية وتتطلب التدخل والعلاج. أما الايجابيات وهي دائماً موجودة بشكل جلي أحياناً وبأشكال خفية ومقنعة في أغلب الأحيان، فإنها تحتاج إلى مشاركة فاعلة من الأسرة وأفرادها والمحيطين بها لتلمسها في ذواتهم وظروفهم وإبرازها. حتى في أصعب الحالات والوضعيات هناك دوماً إيجابيات يمكن البحث عنها في مكانها تحت ركام السلبيات البادية للعيان، ومصدر الشكوى (حجازي 2011م، تحت الطبع).

تكمن أهمية هذا التحول من السلبي إلى الايجابي في أن النماء الإنساني ذاته وبناء التمكين وأوجه الاقتدار إنما تقوم على إبراز الايجابيات وتفعيلها والبناء عليها. فليس هناك من نماء يقوم على مجرد علاج ما هو سلبي، وليس هناك إنجاز من أي نوع كان إلا ويقوم على ما هو إيجابي في الوضعية والظروف. كل إنجازات البشرية قامت على البناء على الايجابيات المتوفرة وحسن استثمارها وصولاً إلى تعظيمها بحيث تصبح القوة المحركة الفعلية لكل تقدم.. السلبيات تشكل معوقات ولكنها لا تبني أصلاً. ولذلك لا بد من التعامل معها وعلاجها بحيث يمهّد السبيل أمام تحرك ما هو إيجابي. إلا أن مجرد علاج السلبيات والمشكلات وإن كان يزيل المعوقات والعقبات فإنه لا يضمن انطلاق عملية النماء ووصولها إلى غايتها. الايجابيات بحاجة إلى استخلاص والقيام بتعزيزها وتفعيلها. وإذا ما تحقق ذلك تفتح السبل أمام عملية التمكين

وبناء القدرات والنماء المضمون. ذلك هو مبرر هذا التحول في النظرة على مستوى البحث والتخطيط والتدخل. لا تتمتع الأسرة بالصحة والعافية على جميع الصعد، ولا تتمكن وتصل إلى مستوى الاقتدار والإمساك بزمام مصيرها وصناعة كيانها إلا بمقدار ما تنمي إيجابياتها وإيجابيات أفرادها الذاتية، وتعظم إيجابيات محيطها الاجتماعي والحياتي العام، وما توفره من فرص لإطلاق طاقات الحياة والنماء. ذلك أنه حتى المشكلات لا تكون قابلة للحل إلا بمقدار توفر إيجابيات يمكن البناء عليها، وإلا فإنها تتحول إلى معضلة مستعصية. حل الصراعات الزوجية على سبيل المقال لا تتوفر له فرص النجاح إلا بمقدار ما يتوفر للحالة من إيجابيات يتم البناء عليها، أو ما يمكن توفيره من إيجابيات ليست جلية منذ البداية.

٦- الحاجات النوعية لمختلف الشرائح الأسرية: هناك خصائص اجتماعية/ثقافية تميز الأسرة الخليجية إلا أن الأسر لا تتساوى في بنيتها وخصائصها وتماسكها وأوضاعها الاقتصادية والتعليمية، ومدى تمتعها بالصحة النفسية. وهو ما يتطلب برامج نوعية ضمن السياسة الاجتماعية العامة للأسرة في بناء التمكين والاقتدار وإطلاق طاقات النماء. يمكن الحديث عن ثلاث شرائح مختلفة من الأسر: الأسر المتماسكة والمعافاة، أسر التصدع الخفي، وأسر التصدع الصريح (حجازي، 2006م).

٦-١ الأسر المتماسكة والمعافاة: وهي موجودة في الريف والحضر وفي مختلف الشرائح الاقتصادية. تقوم الأسرة في هذه الحالة على أسس سليمة من التكافؤ الزوجي عمرياً، وتعليمياً وحالة اجتماعية. والأهم منه أن الزوجين يتمتعان بقدر جيد من النضج النفسي والعقلي والعاطفي، بحيث يتوافقان فيما يحقق الرضى للطرفين، وبحيث ينالان حظهما من السعادة. ويضاف إلى ذلك ويتأسس عليه التوافق في التوقعات والتكامل في الأدوار، والتوافق على سياسات إدارة حياة الأسرة، والإنجاب والتنشئة. ويسند إلى ذلك كله إحساس تام بالمسؤولية عن الحياة الأسرية وحمايتها، واستعداد للتضحية والتساند والتفاوض على حل الصراعات التي تعترض مسيرتها. تتصف هذه الأسر عادة بدرجة جيدة من الانتماء الاجتماعي وشبكة علاقات ايجابية مع المحيط. وهي توفر للأبناء الأجواء الملائمة للحماية والرعاية والقبول والتوجيه والحوار والأمان النفسي والاهتمام بالإعداد العلمي والمهني المتين الذي يوفر فرص ولوج سوق العمل. وعادة ما يكون الأهل بدورهم من المنخرسين مهنياً، والمنفتحين على التحولات الاجتماعية ونيل النصيب من ايجابياتها.

تمتلك هذه الأسر عادة ما يكفيها من العلاقات والموارد البشرية بما يمكنها من طلب المشورة والنصح والمساندة في حل مشكلاتها وصراعاتها وتجاوزها.

كما أنها منفتحة على برامج التوعية والتثقيف الأسري. وعلى الإجمال تتمتع هذه الأسر بقدر كاف من العزم والتصميم على صيانة كيانها، وتمتلك مشروع بناء حياة أسرية وتنشئة متينة للأبناء.

لا تحتاج هذه الأسر إلى برامج خاصة في التمكين لأنها قد حققت مستوى طيباً منه. كما أنها تواكب بوسائلها الخاصة مصادر التمكين والارتقاء بنوعية الحياة الأسرية وتعمل بمقتضاها. ولذلك فهي تستفيد بشكل طيب من كل السياسات الاجتماعية الوطنية للأسرة تبعاً لاحتياجاتها.

٦-٢ **أسر التصدع الخفي:** نحن هنا بصدد ذلك النمط من الأسر الذي تستنزف فيه العلاقة وتنطفئ العواطف المتبادلة والتكامل الزوجي النفسي/الجنسي. هناك تباعد نفسي بين الزوجين، مع الحفاظ على تماسك ظاهر للأسرة على الصعيد الاجتماعي، وتلبية الاحتياجات المادية وتصريف الشؤون الحياتية المعتادة. تتحول الحياة الزوجية إلى نوع من التعايش السلمي البارد أو المتوتر بشكل خفي، وإلى نوع من إدارة الظهر إلى الحياة الزوجية فيما أصبح يعرف "بالبيت الفندق".

تتخرط الزوجة في زيارتها ومناسباتها الاجتماعية، والتباري في التسوق مع الأخريات والمباهاة بمظاهر

الاستهلاك. وينصرف الزوج إلى أعماله وصفقاته وأسفاره وحياته الخاصة. هنا تتراخي المسؤولية عن الأسرة وإدارة شؤونها في نوع من التركيز حول الذات والانصراف إلى إشباع رغباتها وشهواتها. يوكل أمر تنشئة الأبناء إلى الخدم، مما يولد كل المشكلات المعروفة الناتجة عن ذلك. وبدلاً من الرعاية والحماية والعلاقة العاطفية الوثيقة والتواصل الكثيف يكتفي الزوجان برشوة الأبناء مادياً ومالياً، مما يضع هؤلاء الأبناء في وضعية التعرض إلى الكثير من أخطار إغراءات الإغداق المادي المتلازم مع الفراغ العاطفي. هذه الشريحة من الأسر تتغمس عادة في إغراءات ومتع أسواق الاستهلاك والإفراط فيه منغمسة في حياة الرفاه المادي ومظاهره بدون الاهتمام بإثراء الحياة الشخصية والأسرية عاطفياً وفكرياً وثقافياً، وبدون الاهتمام بالتنوير الاجتماعي والمشاركة في عملياته.

تحتاج هذه الأسر إلى سياسة اجتماعية تتمحور حول الشغل على تغيير اتجاهاتها نحو المزيد من الالتزام بإدارة الحياة الأسرية وتعزيز تماسكها، وإعطاء الاهتمام المستحق لرعاية الأبناء والقيام بواجبات تنشئتهم العاطفية والنفسية والتعليمية. كما تحتاج إلى برامج توجيه وتوعية لتغيير أسلوب الحياة المفرط في استهلاكه، إلى آخر أكثر عقلانية والتزاماً ووعياً بأخطار التلوث الناجم عن هذا الإفراط. كما تحتاج إلى

برامج توعية تفتح إمكانات التطوع نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وإنتاجية ومشاركة. إلا أنها نتيجة لمستوى البجوحة التي تنال منها قسطاً وافراً قد تكون الأكثر مقاومة للتوعية والتغيير، حيث لا تشعر بالحاجة إليهما طالما هي منغمسة في أسلوب الحياة هذا. يحتاج الأمر هنا إلى سياسة اجتماعية عامة في التحول من فرط الاستهلاك والانغماس فيه إلى مشروع وطني يوظف الوفرة في بناء القدرات الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة.

٣-٦ **أسر التصدع الصريح:** هنا ينفجر الصراع الخفي إلى العلن، فبعد حياة زوجية متفاوتة المدة تنفجر التناقضات والخلافات بالتوازي مع انطفاء الحياة الزوجية (العاطفية والجنسية). يتصاعد العداء ويبدأ العنف بالظهور حيث تعنف الزوجة والأولاد بشكل متزايد. ولا يندر أن يخرط الزوج في الإدمان أو البطالة أو تبيد موارده المتواضعة على ملذاته الخاصة مهملًا تلبية احتياجات الأسرة حتى إلى الأساسيات، في حالة من نفض اليد كلياً أو جزئياً من الالتزام الأسري. تتكرر حالات هجر الأسرة أو الطلاق مع إهمال كلي للزوجة والأولاد وتركهم لمعونات الدولة والصناديق الخيرية أو الجيران.

يشيع التصدع الصريح عادة في الأوساط الشعبية التي تقطن مناطق السكن الهامشية. وتتصف الأسرة بتدني

تعليم الوالدين أو أميتهم وتدني المؤهلات المهنية، وضعف الإنعراس المهني والاجتماعي، مع فترات بطالة أو عمالة متنوعة غير متخصصة وعدم انتظام المداخيل. يضاف إلى ذلك ضعف القدرة على إدارة الحياة الأسرية لجهة الميزانية والتخطيط للمستقبل مع عيش في الحاضر واستسلام للأقدار. وقد يحدث الطلاق ويترك الأولاد والزوجة بدون رعاية، مع الكثير من إجراءات التشفي من قبل الزوج.

يصيب الأبناء الغرم الأكبر من التصدع الصريح. فهناك حرمان مادي وتعليمي وعاطفي وثقافي، وليس هناك من يتابع تلبية احتياجات الأولاد أو دراستهم. وهكذا يدفع بالأولاد إلى الشارع وقانون القوة الحاكم له مع كل أخطار سوء التكيف والإنعراس الاجتماعي. وتتفاقم المشكلات نتيجة لانعدام الصحة الإنجابية والتباعد بين الولادات، مما لا يوفر للمولود الجديد فرصة معقولة من الرعاية والحب، حيث تتحكم الحتمية البيولوجية في عملية الإنجاب. وهو كله يؤسس لانعدام الطمأنينة العاطفية لدى الأبناء ويدفع بهم إلى سوء التوافق والانعراس، ويحرمهم فرص الإعداد لبناء مستقبل كريم.

تحتاج هذه الأسر إلى سياسة اجتماعية متكاملة للتمكين على جميع المستويات الزوجية والعاطفية والإنجابية والرعاية الصحية والتعليمية، والإعداد المهني وصولاً

إلى الانغراس الاجتماعي. إنها تشكل الجمهور الأكثر هشاشة بالنسبة لعمل المراكز الاجتماعية ووزارات الشؤون والتنشئة والتربية والصحة. كما تحتاج إلى تشريعات للحماية من التعنيف، والحفاظ على حقوق الزوجة والأولاد في حالات الطلاق والهجر. كما تحتاج هذه الأسر إلى برامج إرشاد أسري علاجي ووقائي ونمائي في آلاف عينه على صعيد التوافق الزوجي والصحة الإنجابية ورعاية الأبناء، واكتساب مهارات إدارة الحياة وبناء مستقبل معقول. ولا يقتصر التدخل في هذه السياسة على الأسرة مباشرة، بل يتعين رسم سياسات اجتماعية وطنية لحماية الأسرة وصيانتها من كل الأخطار التي تؤدي إلى التصدع الصريح وآثاره.

ويشكل تجاوب هذه الشريحة من الأسر مع برامج التدخل المباشر تحدياً كبيراً للفاعلين في المجال، نظراً لمقاومتهم للتغيير وتهربهم منه، واستسلامهم للعجز، ويأسهم من الخلاص أو استئناسهم لما هم فيه من بؤس أسري وحياتي. وهو ما يجعل سياسات التنمية الاجتماعية والبشرية الوطنية التي تعالج أسباب بروز هذه الظواهر والعمل على الحد من تفاقمها أمراً أكثر ضرورة وإلحاحاً، نظراً لارتباطها بالأمن المجتمعي والحصانة الوطنية. إذ كما أن الأسرة المعافاة هي ضمانة الحصانة والنماء، كذلك فإن التصدع الأسري الذي يتفشى في مناطق البؤس هو منبع الآفات

الاجتماعية والخلقية والسلوكية التي تتال من منعة
المجتمع وبالتالي أمنه. وهو كله ما يجعل من اعتماد
سياسات اجتماعية لرعاية الأسرة وتمكينها مسألة
وطنية مستقبلية وليست مجرد خدمات معونة وإغاثة.

* * *

الفصل الثالث

الإجازات المتحققة والتحويلات المطلوبة

الفصل الثالث الإجازات المتحققة والتحويلات المطلوبة

تمهيد:

تشكل الأسرة عماد بنية المجتمع العربي الخليجي تاريخياً وراهناً. فلقد قام هذا المجتمع من الناحية التكوينية إنطلاقاً من الخلية الأسرية التي تشكل الوحدة الصغرى في بنية العشيرة والقبيلة. ولا زالت الأسرة هي الوحدة النوواة لهذا المجتمع، وذلك على العكس من المجتمعات الصناعية الغربية التي حاصرت مكانة الأسرة وأدوارها في أضيق نطاق في مقابل توسع شبكة المؤسسات الاجتماعية التي تشكل أساس بنيته. وبالتالي فمن الطبيعي أن تشغل الأسرة هذه المكانة بالغة الأهمية في دساتير دول مجلس التعاون. إذ لا يعدو ذلك كونه تكريس لصدارة الأسرة في هذه المجتمعات، بينما أن المجتمعات الصناعية لم تعد إلى الأسرة مكانتها إلا في عصر متأخر بعد طول إحسار، مما يتجلى في تكاثر المنتديات والمواثيق الدولية التي عقدت لحماية الأسرة وتعزيز مكانتها.

الاهتمام الخليجي بالأسرة وصيانتها وتعزيزها ليس خياراً سياسياً أو مجتمعياً، بل هو تكريس للحالة الطبيعية للحياة الاجتماعية، التي تملئها تعاليم الدين الحنيف في مجال الوالدية والبنوة وتكريمهما مما يساعد على الحفاظ على سلامة بنية المجتمع ودوام شبابه.

ولقد كان للأسرة الخليجية نصيبها الوافر من خيرات الوفرة على جميع الصعد، على شكل خدمات متزايدة وتقديرات يصرف عليها بسخاء، وتشريعات تحمي كيانها وكيان أفرادها. وعلى غرار النهضة الاجتماعية العامة ومن ضمنها، عرفت الأسرة الخليجية نهضة في مستوى حياتها ونوعيته. ومن الطبيعي بالتالي أن تنال قسطها من الآثار السلبية لهذه التحولات المتسارعة ومشكلاتها.

ولا بد قبل رسم ملامح السياسة الاجتماعية الخليجية للأسرة من إطلالة سريعة على الإنجازات المتحققة في الخدمات المقدمة لها، كي يتم البناء عليها لجهة تعزيز إيجابياتها وتفعيلها بمزيد من الدينامية، وتجنب أوجه قصورها وصولاً إلى علاجها.

وسوف يبين هذا الاستعراض السريع أن هناك تحولات لا بد من القيام بها في التوجه المستقبلي لسياسات خدمات الأسرة، مما يتمشى مع التحديات المستجدة التي حملها معه انفجار الانفتاح وطفرة التحضر السريع. أصبح الحاضر المتحول بشكل متسارع، وبالتالي المستقبل الذي يفرض على الكون كله تحديات غير مسبوقة للتزود بوسائل القوة والمنعة والاقتماد والكفاءة الكلية على جميع الصعد دفعة واحدة، يتطلب مواطنين أقوياء ومتمكنين تتشبههم أسر متينة البنيان محصنة صحياً ومشاركة إنتاجياً ووطنياً، وقادرة على صناعة كيانها ومستقبلها وإدامة نمائها. وهو كله يترجم في شعار عام يوجه هذه السياسة: التحول من تبعية الرعاية الفوقية إلى توظيف الوفرة في بناء التمكين والتنمية المستدامة.

نقدم تباعاً في هذا العرض جولة على أبرز الإنجازات والتقديمات الخليجية للأسرة. ويكون لنا وقفة تفويمية عامة حول مردوداتها، وصولاً إلى اقتراح التحولات المطلوبة في السياسة الاجتماعية المستقبلية، مما يضمن إعطاء الجهود الكبيرة والموارد السخية لمردوداتها المبتغاة مستقبلياً.

أولاً - الإنجازات المتحققة:

أولت دول مجلس التعاون اهتماماً كبيراً برعاية الأسرة وحمايتها وتحسينها وإنمائها، وبوتيرة متزايدة منذ حلول البحبوحة. شاركت دول المجلس بكثافة وفاعلية في كل الأنشطة الدولية التي عقدت في التسعينات في مجال الأسرة والطفولة والمرأة، وما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات وندوات عديدة في هذا المجال. كما انضمت معظم دول المجلس إلى الميثاق والمعاهدات الدولية في هذه المجالات الثلاثة إضافة إلى الشباب والحالات الخاصة والمسنين والإسكان وسواها من مجالات التنمية الاجتماعية. وشاركت دول المجلس بقية دول العالم للتحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في العام 1994م والأعوام اللاحقة، حيث تعقد ندوات قطرية وتنظم احتفالات سنوية بالأسرة. كما شاركت دول المجلس في وضع الإستراتيجية العربية للأسرة ضمن إطار جامعة الدول العربية في العام 2004، وقامت بتنفيذ بنودها. وأسهمت دول المجلس في المؤتمرات الإقليمية الخاصة بالأسرة والتي عقدت في دول مجلس التعاون الخليجي وعدة دول عربية أخرى في الأعوام 1992، 1993، 1994. ولقد تناولت بالدراسة والحوار حقوق الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية. وبادرت الجهات المسؤولة

إلى تشكيل لجان وطنية متعددة المستويات والمرجعيات للاهتمام بمختلف شؤون الأسرة.

ويضاف إلى ذلك الكثير من الدراسات والمطبوعات والتقارير حول قضايا الأسرة والطفولة والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. وكان للمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية إسهام متميز في مجال إعداد الدراسات والأبحاث حول الأسرة ودعمها.

توفر لنا وثيقتان رئيسيتان تعرضان إنجازات دول مجلس التعاون في مجال رعاية الأسرة وخدماتها. الأولى هي التقرير العربي الخاص بإنجازات الدول العربية في مجال تنفيذ أهداف الإستراتيجية العربية للأسرة، وضعه في العام 2008 الدكتور زهير حطب خبير التنمية الأسرية. أما الثاني فهي الدراسة القيمة التي وضعها كل من الدكتور علي الطراح، والدكتور أحمد حمودة بعنوان "تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون" وإصدار المكتب التنفيذي في العام ٢٠٠٤م. نستعرض بإيجاز معطيات هاتين الوثيقتين فيما يتعلق بإنجازات دول المجلس في مشروعات وبرامج رعاية الأسرة الخليجية.

١ - المرجعيات المسؤولة:

على صعيد المرجعية هناك آلية وطنية معتمدة رسمياً لمتابعة شؤون الأسرة إضافة إلى جمعيات وهيئات المجتمع الأهلي في كل من دول المجلس. تتولى وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية هذه المسؤولية في كل من دولة الإمارات العربية

المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، سلطنة عمان. كما أن هناك مجالس عليا مكونة للعناية بالأسرة والمرأة والطفل في كل من مملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان. ويضاف إلى ذلك العديد من الهيئات الأهلية والجمعيات المتخصصة برعاية الأسرة والطفولة والمرأة والحالات الخاصة والمسنين. وهي تنسق أنشطتها مع وزارات الشؤون والتنمية بشكل وثيق حيث تتلقى منها الدعم المالي وتخضع لإشرافها.

٢ - التشريعات والقوانين:

على صعيد التشريعات ونظم الحماية القانونية، سنت كل دول المجلس العديد من التشريعات التي تنظم الزواج والسن الأدنى له، والأحوال الشخصية وحقوق مختلف الأطراف، وإجراءات حل الخلافات الزوجية، مما يدل على نوعية الاهتمام بصحة الأسرة وتماسكها واستمرارها والضمانات المتوفرة لها. كما وضعت كل دول المجلس نصوصاً قانونية لحماية الزوجة والأطفال من التعنيف، ورعاية الأمومة والمساعدات التي تقدم للشرائح المحتاجة والضعيفة، ونظم الفحص الطبي قبل الزواج، والحد من ظاهرة الطلاق وضمان الأمومة الآمنة، والتشجيع على الزواج ومكافحة العنوسة. كما تم في العديد من دول المجلس إنشاء مكاتب للتوفيق الأسري لعلاج الصراعات والحيلولة دون الطلاق، وضمان تنفيذ النفقة وحماية المطلقات وأبنائهن على صعيد توفير السكن وإعفاء الدعاوى الشرعية من الرسوم، وتوفير الدفاع عن الطرف العاجز عن الترافع أمام المحاكم الشرعية. ويضاف إليه الكثير

من قوانين حماية الأمومة وتيسير رعاية الأطفال في سنهم المبكرة.

كما تشمل التشريعات كل من رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة، وحماية الأمهات والأطفال من آثار سجن الأزواج. ووضعت قوانين الحضانة العائلية في حالات الأسر المتصدعة، وقانون التأمينات الاجتماعية، والمساعدات المالية للأرامل والمطلقات والأيتام والمسنين والمعوقين. وخالصة القول حققت دول المجلس إنجازات كبرى على صعيد تشريعات وقوانين إنشاء الأسر وحمايتها ورعايتها وحصانته، مع تمايزات وطنية في كل منها تبعاً لسياساتها الاجتماعية العامة وخططها التنموية.

٣ - البرامج والمشاريع:

يحتاج عرض البرامج والمشاريع المخصصة لخدمات الأسرة في مختلف دول مجلس التعاون إلى حيز لا يتوفر لهذه الدراسة. ولذلك نحيل الدارس الراغب في الاطلاع على التفاصيل الوافية إلى الوثيقتين اللتين أشرنا إليهما في مستهل هذا الجزء.

ويبين الاستعراض السريع لهذه البرامج والخدمات التنوع الكبير في مجالات تغطيتها لقضايا الأسرة واحتياجاتها، إذ أن دول المجلس قد قطعت شوطاً متقدماً في مجال خدمات تغطية

احتياجات مختلف أوضاع الأسر وشرائحها، إضافة إلى خدمات المرأة والأم والطفل والمسن والمعاق.

وهناك في كل دولة من دول المجلس برامج متميزة ورائدة يمكن الاستفادة منها وتبادل الخبرات حولها وصولاً إلى اعتمادها وتعميمها.

منها مثلاً إنشاء مرصد لدراسة وتشخيص أوضاع الأسر في دولة الإمارات العربية المتحدة والكشف عن الاتجاهات والتحديات والتخطيط لمواجهتها، وكذلك المرصد الاجتماعي للوقاية والإنذار المبكر والتدخل بما يحول دون تفاقم المشكلات والظواهر وكذلك التوسع في تأسيس قواعد بيانات وطنية تضم مؤشرات أوضاع الأسرة الإماراتية على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتربوية، مما يشكل مرتكز لرسم السياسات ووضع برامج التدخل.

ومن هنا في مملكة البحرين مشروع الأسر المنتجة الذي يهدف إلى دعم الأسر محدودة الدخل لتحسين مواردها الذاتية وتحويلها من أسر مُعالة إلى منتجة تسهم في التنمية الاقتصادية. ويتمثل في التدريب على طائفة واسعة من الحرف وزيادة القدرة على التنافس مع المنتجات المماثلة في السوق. وهناك أكثر من مركز للأسر المنتجة في المملكة، مع معارض دائمة لتسويق منتجاتها. وتخصيص جوائز سنوية للأسر المنتجة المتميزة. ومن البرامج المميزة في المملكة

تدريب العاملين في خدمات الأسر في مختلف مجالات التدخل القانوني والإداري والتدريبي والإرشادي والرعايي.

وفي سلطنة عمان هناك مشروع وطني هام يشكل علامة رائدة في التخطيط لخدمات الأسرة، إضافة إلى مختلف الخدمات المعروفة والتي تغطي مختلف احتياجات الأسرة وشرائحها وأفرادها. أنه مشروع إدخال تنمية الأسرة العمانية والنهوض بأوضاعها بشكل متكامل ضمن خطة التنمية الوطنية التي تمتد على عشرين سنة وتشمل ستة قطاعات كبرى. ولقد أدرج للأسرة وتنميتها خطة في كل من قطاعات التنمية الوطنية الشاملة. وهو ما يشكل طرماً رائداً يتمشى مع أحدث سياسات رعاية الأسرة وتنميتها ضمن منظور التنمية المستدامة والنهوض الوطني.

أما في المملكة العربية السعودية فيشكل برنامج التعاون موضع اهتمام خاص من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية باعتباره يمثل بعداً هاماً من النشاط الاقتصادي وبرامج تنمية المجتمعات المحلية. تقوم برامج التعاون على أساس المبادرة الذاتية والمشاركة الجماعية للمواطنين في مختلف مجالات النشاط المهني. ولقد امتد النشاط التعاوني ليغطي خدمات اجتماعية متعددة لتحسين أوضاع البيئة والنهوض بها. وتقوم بأنشطته لجان التنمية الاجتماعية المحلية مما يعتبر من أهم الأساليب الرائدة في التنمية التي تشرف عليها اللجان المتخصصة في وزارة الشؤون لتغطية أكبر عدد من مناطق

المملكة. وهنا تدخل خدمات الأسرة وتميبتها ضمن هذا المنظور التشاركي المبادر الذي يوفر الأسس المتينة لتولي الأسرة لزام صناعة كيانها واستدامته.

ويقوم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في دولة قطر والذي تم تأسيسه بقرار أميري في العام ١٩٩٨م، كما تم تطويره بقرار أميري آخر في العام ٢٠٠٢م برئاسة صاحبة السمو قرينة الأمير ويساعدها نائب برتبة وزير لرعاية كل شؤون المرأة والطفل والأسرة، دراسة وبحثاً وخدمات وتنمية، بحيث تتكامل كل البرامج ضمن خطة كبرى واحدة، مما يضمن فاعليتها وبحيث تعزز إنجازات الواحدة فيها الأخرى وترسخها. ويندرج تحت مظلته العديد من الهيئات التي تعمل بشكل متناسق ومتآزر.

ومن التجارب الرائدة في دولة الكويت ذات التاريخ العريق في خدمات جميع الشرائح الأسرية وفي مختلف مجالات التنمية، تجميع أسر المجتمعات المحلية القديمة في مناطق الإسكان الجديد بحيث يتم الحفاظ على الروابط الأسرية والمحلية التقليدية بما لها من دور حاسم في خلق بيئة حاضنة حامية وموجهة للأسر الأقل قدرة على مقاومة تحديات تحولات التحضر.

وفي المحصلة لم تترك دول المجلس مجالاً لخدمة الأسرة وتميبتها إلا وقامت بتوفير وسائله المالية واللوجستية بسخاء

غير مسبوق، مما تمثل في قائمة طويلة من الخدمات، وسلسلة واسعة من الهيئات الرسمية والأهلية. وإضافة إلى خدمات المعونات المالية التي توفرها صناديق الزكاة، ووزارات التنمية الاجتماعية، وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والتأهيل، هناك جهد حثيث لمتابعة المستجندات في أساليب التدخل وآلياته وبرامجه، ليس العلاجية فقط وإنما الإنمائية، وليس في المجال الاجتماعي وإنما في كل مجالات حياة الأسرة اقتصادياً ومهنياً وصحياً وتربوياً وتنقيفياً. ولا بد في هذا المقام من وقفة عند خدمات الإرشاد الأسري بأنواعه الثلاثة العلاجية والوقائية والنمائية التي تعرف توسعاً مضطرباً في كل دول المجلس.

٤ - خدمات الإرشاد الأسري:

تتدرج هذه الخدمات ضمن برامج رعاية الأسرة الخليجية. ويتضح من دراسة "واقع الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون" المنجزة لصالح المكتب التنفيذي (حجازي، 2010م)، والتي استطلعت آراء الوزارات المختصة بالموضوع، أنها على درجة عالية من التنوع، والتغطية المتزايدة لمزيد من الشرائح الأسرية ذات الحاجة.

تقدم كل دول المجلس إداً خدمات إرشاد أسري تعود مرجعيتها التنظيمية إلى كل من الهيئات الرسمية (وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية والمكاتب التابعة لها)، والقطاع الأهلي (جمعيات أسرة، وامرأة، وجمعيات ترعاها فاعليات أهلية).

وهناك جهود تنسيق كبيرة ومتنوعة ما بين الوزارة وهيئاتها المتخصصة وبين مختلف وزارات الدولة الخدمية (صحة، تعليم، أوقاف، إسكان، عدل) من ناحية، وهيئات النفع العام والمنظمات الأهلية من الناحية الثانية. ويتمثل هذا التنسيق في التعاون على دراسة الحالة وإحالتها إلى جهات الاختصاص.

أما الخدمات الإرشادية المتوفرة فهي كالتالي من حيث الأولوية: إرشاد ما قبل الزواج والصحة الإنجابية، الصراعات الزوجية، الإرشاد في أساليب تنشئة الأبناء، الهجر والإهمال، إرشاد أسر المدمنين، إرشاد مهارات والدية ومهارات إدارة الحياة الأسرية، وإرشاد الحياة المدرسية وقضاياها. ويتضح من هذا التسلسل أن الأولوية تتراوح ما بين الإرشاد العلاجي للصراعات الزوجية والعنف الأسري، وبين الإرشاد النمائي الذي يشتغل على تمكين الأسرة في إدارة حياتها وتنشئة أبنائها. كما يأتي في المقام الثاني من الصدارة كل من إرشاد ما قبل الطلاق وأثناءه وبعده، وإرشاد الإعداد للزواج والصحة الإنجابية.

يتوزع الجمهور الأكثر إقبالاً على الخدمات الإرشادية على مختلف الشرائح الأسرية بشكل عام. ويحجم عن هذه الخدمات الأسر ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي العالي التي تلجأ إلى الاستشارات الخاصة مدفوعة الأجر. كما يحجم عنها الأسر ذات المستوى الاقتصادي التعليمي/ الاجتماعي المتدني التي لازالت دون مستوى الوعي بأهمية الخدمات الإرشادية،

والتي تتعامل مع المراكز الاجتماعية كي تطلب مساعدات مادية أساساً.

وهناك تسهيلات كبيرة في دول المجلس تقدمها المراكز المتخصصة في توفير الإرشاد لجهة مجانية الخدمة، وحسن الاستقبال، وسرعة تلبية الطلب والمرونة في المواعيد بما يتناسب مع ظروف المسترشدين، ومراعاة السرية والخصوصية. كما تتعدد التدخلات في بعض الحالات ما بين إرشاد نفسي وتنقيف وتوعية، ومساندة قانونية قضائية ومساعدة مادية تبعاً للحالة.

وأما أبرز فنيات التدخل فتتراوح ما بين طرق الإرشاد النفسي (وخصوصاً السلوكي والمعرفي) وبين الإرشاد والنصح الديني مع مزاجية ما بين المقاربتين في بعض الأحيان، وبين التدريب على مهارات إدارة الحياة الأسرية والتنقيف حول الزواج والصحة الإنجابية وتنشئة الأبناء، إضافة إلى الخدمة الاجتماعية بأنشطتها المعروفة، والمساعدة القانونية في قضايا الطلاق وشؤونه.

جل العاملين في تقديم الخدمات الإرشادية في القطاع الرسمي يحملون إجازات جامعية في علم النفس والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، وشريعة وقانون، وإرشاد صحي. وليس هناك إلا نسبة جد محدودة منهم تحمل اختصاصاً في الإرشاد الأسري وفنياته. إلا أن غالبيتهم تتلقى تدريبات متخصصة في

مختلف مجالات الإرشاد. كذلك هو شأن العاملين في القطاع الأهلي الذين يغلب على إعدادهم متابعة بعض الدورات أثناء الخدمة.

وهناك خطط في مختلف دول المجلس لتكثيف تعميم الخدمات الإرشادية بحيث تغطي جميع مناطق الدولة، وخصوصاً الشرائح السكانية الريفية والشعبية الأكثر حاجة. كما تبرز الحاجة إلى استكمال الجهاز البشري الإداري والفني لتلبية هذا التوسع في تقديم الخدمة، مع الحاجة إلى رفع مستويات التنسيق بين مختلف الهيئات الرسمية والأهلية. ويأتي في رأس قائمة احتياجات تطوير خدمات الإرشاد الأسري، التأهيل الفني للعاملين في مختلف اختصاصات الإرشاد العلاجي والنمائي، وتمهينهم في العمل الإرشادي، بما فيه التأهيل الملائم للمتطوعين من القطاع الأهلي مما يمكنهم من التدخل الفاعل الذي يتجاوز الاجتهاد الشخصي.

هذه الانجازات التي حققت خطوات نوعية في خدمات الأسرة الخليجية تشكل مرتكزات إيجابية يمكن الانطلاق منها والبناء عليها في رسم السياسة الاجتماعية المستقبلية لرعاية الأسرة وتمكينها.

ثانياً - نظرة تقييمية لواقع خدمات الأسرة الخليجية:

يقدم لنا الطراح وحمودة (2004م) في دراستهما المشار إليها أعلاه عرضاً تقييمياً لواقع برامج رعاية الأسرة الخليجية وخدماتها، لابد من الوقوف عنده وصولاً إلى الشغل على تلافي ما يصاحب هذه البرامج من سلبيات تحول دون إعطائها الثمار المرجوة منها. وسوف يتضح من هذا العرض أنه لا بد في رسم السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة من إجراء بعض التحولات في الرؤية والتوجه والممارسة كي تتحقق الغاية الكبرى لهذه السياسة المستقبلية، والتي تتمثل في التحول من الرعاية التقليدية الفوقية إلى التمكين القائم على الشراكة وتحمل مسؤولية بناء الأسرة لكيانها. (المصدر ذاته، ص 213-222).

يبين لنا حمودة في عرضه أن هناك عدة خصائص تميز برامج رعاية الأسرة وخدماتها في دول مجلس التعاون أبرزها ما يلي:

- 1- اعتماد البرامج على تمويل الدولة، حيث أنها الممول الرئيسي لهذه الخدمات منذ ثلاثة عقود. وهو ما قلص دور المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التي أصبح العديد من مشروعاتها يعتمد على تمويل الدولة بدور.
- 2- إذكاء روح الاتكالية نظراً للاعتماد الكلي على تمويل الدولة وخدماتها العينية. وهو ما أدى إلى انحسار قيمة وألوية العمل المنتج لدى الأسر التي تتلقى المعونات خصوصاً ولدى المواطنين عموماً، والذين شاع في أوساط العديد من شرائحهم

الميل إلى الكسب السهل والمطالبة بالمزيد من التقديرات بدون جهد موازٍ.

٣- لم تؤد البرامج إلى رفع المستوى المعيشي للمستفيدين منها تدريجياً بحيث يتحولون إلى تولى مسؤولية رعايتهم الذاتية. لقد استمرت الأسر التي تتلقى المعونات المالية والعينية أسيرة لهذه المساعدات التي خفضت من وطأة الحاجة لديهم، إلا أنها لم تقدم لهم إمكانيات بناء القدرات الذاتية وتطويرها باتجاه تحمل المسؤولية الذاتية.

٤- استمرار الطابع التقليدي لمضمون البرامج رغم التحضر السريع وتحولات العولمة ومتطلباتها والتي أدت إلى تحولات في بنية الأسرة ووظائفها. وهو ما جعل المعونات ذات مردود مؤقت يلبي الحاجات الضاغطة بدون تغيير أسلوب السلوك وإدارة الحياة.

٥- تمحور البرامج حول تقديم خدمات ومعونات استهلاكية دورية (شهرياً) تفتقد عنصر الاستدامة من خلال بناء القدرات والمهارات وتولي مسؤولية الحياة. ولكن ذلك لا يجوز أن يطمس الانجازات المتنامية في المستوى والانتشار التي تركز على الفلسفة الجديدة في الرعاية القائمة على التأهيل المهني وبناء القدرات الإنتاجية. ينطبق ذلك هو والبند الذي سبقه على توزيع الصدقات وصناديق الزكاة التي توزع معونات مالية بدلاً من توظيف هذه الموارد في مشاريع بناء التمكين والاستقلالية الاقتصادية.

٦- لم تؤد برامج المعونات إلى علاج المشكلات التي تعترض الأسرة الخليجية. فعلى الرغم من السخاء في الخدمات

والمعونات لم يتم القضاء على جيوب الفقر ومعدلات البطالة، والتصدع الأسري المصاحب لهما وأثاره على الأبناء وتنشئتهم. ويكمن الحل في توظيف هذه الموارد المالية في إنشاء مشاريع أسرية إنتاجية صغيرة من (خلال تعميم تجربة مملكة البحرين في هذا المجال) (المأخوذة عن تجربة بنك القروض الصغيرة في سريلانكا) وتدريب الأسر وتنقيفها لإحداث هذا التحول.

٧- تحتاج برامج الخدمات إلى المزيد من التنسيق والتكامل ما بين مختلف الجهات الرسمية المسؤولة عن جوانبها المختلفة وبين إسهامات المجتمع الأهلي ومشاركته. هناك تنسيق إلا أنه لا يندرج ضمن شبكة مترابطة تعمل على تضافر الجهود والموارد بحيث تعطي كامل ثمارها وتعمل بكامل طاقتها. ولا زال هناك العديد من حالات الازدواجية والتدخلات الموازية المستقلة عن بعضها بعضاً. ولا يندر أن يقدم كل طرف خدماته بمعزل عن الآخر، مما يحول الأمر إلى نوع من البؤر الخدمية التي لا تساعد على النهوض بوضع الأسرة.

٨- لا تطل خدمات البرامج تعزيز القيم التي تتطلع إليها المجتمعات الخليجية من مثل تعزيز المواطنة والانتماء والفاعلية الاجتماعية. إذ طالما ظلت عند مستوى تقديم المعونة والخدمة، فلن تعمل على تربية المواطنة من خلال إدماج الأسر التي تتلقاها وبشكل نشط يعزز اللحمة الاجتماعية ويحصنها، بواسطة إخراج الأسر من هامشيتها وعزلتها عن المشاركة في الشأن العام.

٩- عزلة برامج الخدمات الأسرية عن خطط التنمية الوطنية. فمن المفروض حتى تؤتي السياسة الاجتماعية كامل ثمارها في نهضة الأسرة وإدماجها وتحويلها إلى كيانات منتجة، أن تتدرج ضمن الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية في جميع محاورها، ذلك أنها إذا ظلت معزولة عن السياق الكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والمهنية فتستمر بمثابة إعانات إسعاف ظرفية. بينما أنها يتعين أن توظف كل اعتماداتها للتنمية المستدامة من خلال التمكين والتشغيل والإنتاجية وصولاً إلى الإدماج المجتمعي.

١٠- حاجة برامج الخدمات إلى الاستناد إلى قاعدة معرفية كافية بواقع الشرائح الأسرية وبيئاتها وظروفها. هناك كمية ذات شأن من الأبحاث الأسرية، إلا أنها تحتاج إلى أن تتدرج ضمن خطة وطنية شاملة تشخص الواقع بميسراته ومعوقاته. هناك تجربة الإمارات الرائدة على هذا الصعيد حول إنشاء مرصد اجتماعي لمشكلات الأسرة وخصائصها وشدتها وتوزيعها ومؤشرات تطوراتها، يرفدها إنشاء قاعدة للبيانات. بذلك يمكن معرفة احتياجات الواقع وإمكاناته ورسم السياسة الاجتماعية استناداً إليه، حتى تعطي الخدمات كامل ثمارها المرجوة. ينطبق هذا الأمر على قضايا التشغيل والتدريب المهني وخططه، كما ينطبق على خدمات الإرشاد الأسري. وإلا فإن الخدمات بما فيها الإرشاد الأسري سوف تظل بمثابة تدخلات جزئية تقدم نتائج جزئية قد لا تصب دوماً في مواقع الحاجة الفعلية. وقد تظل الصلات المنهجية منقطعة ما بين الدراسات والأبحاث واتخاذ القرار على صعيد وضع البرامج والتدخل،

وهو ما يحول البرامج والخدمات في هذه الحالة إلى نوع من الاجتهاد والتقدير الذاتي للجهات التي تتخذ القرار، مما قد يصيب أو يحيد عن الصواب.

أما الثغرة البحثية الأكبر على هذا الصعيد فتتمثل في الغياب شبه الكلي للأبحاث المتعلقة بالمتابعة وتقويم النتائج: تخطط برامج وتقدم مساعدات وتبذل جهود طيبة وكبيرة من القطاعين الرسمي والأهلي وتقف عند هذا الحد. فلا يتضح إلى أي مدى حققت هذه الجهود أهدافها المطلوبة، وما هي الميسرات التي ساعدت على إعطائها لثمارها، وما هي المعوقات التي أدت إلى تدني فاعليتها. وهو كله ما يعرض هذه الجهود للوقوع في دائرة المجهول.

وقد ينطبق ذلك أكثر ما ينطبق على خدمات الإرشاد الأسري إذ ليس من الواضح من دراسة أوضاعه في دول المجلس مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه: إلى أي مدى أدت خدمات الإرشاد الأسري إلى الحد من تفاقم المشكلات الأسرية والزوجية. وهل يعزي استمرار ظواهر المشكلات الزوجية، إن لم نقل تفاقمها، إلى فشل هذه الخدمات على صعيد الفاعلية الفنية المهنية، أو يعود إلى التغافل عن متغيرات وقوى فاعلة في السياق الاجتماعي الذي تدرج هذه الأسر فيه وتعيش ضمنه، أم هي تعود إلى التحولات المتسارعة التي يمر بها المجتمع الخليجي وتتعكس آثاره على الأسر، أو هو يعود إلى منظومة متفاعلة من هذه العوامل جميعاً.

١١- ويشكل تمهين العاملين في هذه البرامج وأنشطتها وتأهيلهم الفني لمجالات تدخلهم الحاجة الأكثر إلحاحاً باعترافهم هم أنفسهم. فكل الدراسات الاستطلاعية حول الواقع المهني لهؤلاء العاملين تشير إلى طلباتهم الملحة إلى الإعداد الفني المتمكن والتمهين. ذلك أن الجهود التطوعية الخيرية سواء مالياً أو عينياً أصبحت تشكل شطراً محدوداً من السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية رعاية وتمكيناً. إنها تلبى حاجات الإسعاف ولكنها لا تضمن بناء التنمية المستدامة التي تقوم على التخطيط والممارسة الاحترافية. كما أصبح تمكين الأسرة يتطلب تدريب هؤلاء المتطوعين وبشكل مكثف بحيث تتضافر وجهودهم مع جهود العاملين المهنيين.

هنا أيضاً يشكّل الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون الخليجي مثالا على الحاجة الملحة لتمهين العاملين سواء في الإرشاد العلاجي والتمكين من فنياته، أم في الإرشاد النمائي الذي يركز على تنمية مهارات إدارة الحياة الأسرية ومهارات الوالدية.

لن نخوض في هذا المقام في أسباب قصور التمهين في أداء الخدمات وإدارة البرامج والحاجة إليه. تكفي الإشارة إلى انه يكاد يكون ظاهرة عامة خليجياً، حيث أن التحضر والتحول الاجتماعي وتوفر الإمكانيات المالية لتأسيس الخدمات وانتشارها بشكل غير مسبوق وفي زمن قياسي، أبرز الحاجة العاجلة إلى تلبية الاحتياجات الكبيرة من العاملين الوطنيين، مما لم يترك المجال الكافي للإعداد العلمي/المهني المتمكن لهم.

ثالثاً - التحولات المطلوبة:

إنه مما لا شك فيه أن دول المجلس قد قدمت إمكانات وموارداً سخية لرعاية الأسرة بعد وفرة الطفرة النفطية، كما أسست برامج عديدة يتصف بعضها بالريادة. وقد يكون الأوان قد حان لوقفه تقويم وإعادة نظر في هذه الأنشطة وتوظيف الموارد المالية والبشرية.

ذلك أن رغم التقدم الذي أنجزته دول المجلس برزت الحاجة إلى إعادة النظر في التوجهات الكبرى المتمثلة في فلسفة السياسات الاجتماعية لرعاية الأسرة التي تم اتباعها حتى الآن. لابد من الاستمرار في تعزيز تطوير أصالة الإحسان وعمل الخير التي تنص عليها تعاليم الدين الحنيف. ولا بد من تعظيم الموارد والجهود التي يبذلها القطاع الرسمي والقطاع الأهلي. فلسفة التراحم والتوادد وإعانة المحتاج وذوي القربى تشكل رصيذاً استراتيجياً ثميناً وفريداً لخدمات الأسرة يتعين التمسك الكلي بها، تنفيذاً لتعاليم الدين الحنيف، وحفاظاً على الأصالة العربية الإسلامية الموجهة لمجتمعاتنا. إنما لا تتمثل إعادة النظر في الجوهر وإنما في المضمون وفي الخطط التنفيذية وبرامجها.

يجب التحول في الفلسفة من أنماط الرعاية التقليدية إلى أنماط مستقبلية، مبررة في الحاجة المتصاعدة على صعيد السياسات الاجتماعية كما التنمية الوطنية العامة، كي تتعامل مع تحولات العولمة التي تقع دول المجلس في قلب دوامتها، وما تفرضه من تحديات مستجدة ومتعاضمة على المجتمعات والجماعات والأفراد على حد سواء. العولمة يحكمها قانون القوة سواء على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية،

أم على الصعيد الثقافي والاجتماعي والشخصي مما يتلخص في الاقتدار والتمكن والمناعة والقدرة التلاؤمية مع التحولات ومفاجأتها. فقط القادرين والأقوياء يجدون لهم مكانة أكيدة ويتمكنون من لعب الدور النشط وأخذ النصيب المستحق من مميزات العولمة. وهو ما ينطبق على الأسرة في أدوارها الحاضرة والمستقبلية على صعيد تنشئة الأجيال تحديداً، والحفاظ على قيم الأصالة ونقلها إليهم، كما على صعيد تشكيل قاعدة الحصانة المجتمعية. ذلك أن العلاقة تكاملية تفاعلية ما بين الأسرة والمجتمع، فبمقدار عافية المجتمع تكون عافية الأسرة وصحتها، وبمقدار تمكنها تكون الحصانة والمنعة الاجتماعية.

يضاف إلى ما سبق ضرورة مواكبة السياسات الاجتماعية للأسرة للتحولات الكبرى التي أحدثتها عملية التحضر السريع في دول المجلس وانعكاساتها على تغير أنماط الحياة وتوجهاتها ومتطلباتها، مما يفرض إعادة النظر في توجهات الرعاية التقليدية بحيث تخدم الاحتياجات الناشئة في المهام والأدوار المطلوبة ، وصولاً إلى إعداد الإنسان للعب الدور المستقبلي القائم على الاقتدار الكلي.

أما المبرر الثالث لإعادة النظر في فلسفة رعاية الأسرة والفرد فيتمثل بضرورة مواكبة تغيرات دور الدولة في إدارة المجتمع ومؤسساته، وتوجيهها بما يضمن الدور المستقبلي الفاعل. فبعد أربعة عقود من قيام دول المجلس بدور "الأب الراعي" لأبنائه من المواطنين، حيث آلت إلى الدولة موارد الطفرة النفطية ومهمة إدارتها، تحمل تحولات الاقتصاد والإنتاج ضرورة إعادة النظر في دور الأب الراعي هذا في اتجاه المزيد من الانفتاح على الشراكة مع القطاع الخاص

والأهلي، والمزيد من التحول من التبعية والانتكالية على الدولة ومساعدتها إلى تحمل مسؤولية الإنتاج وتوفير الموارد وإدارة الحياة. وعلى ذلك فالمستقبل يتطلب فلسفة في السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية تتصف بالتالي:

١- التحول من فلسفة الدولة الأب الراعي إلى فلسفة الشراكة الفاعلة والنشطة ما بين القطاع الرسمي والأهلي اقتصادياً ونتاجياً، وسياسياً، وإدارة لشؤون المجتمع، وإدارة الأسرة لذاتها، وتمكينها من توفير موارد الحياة الكريمة. الدور الأهلي في منظماته وعلى صعد الجماعات المحلية والأسرة والفرد هو بصدد التحول مستقبلياً باتجاه المسؤولية الذاتية والقدرة على تحملها في بناء الحياة (الطراح، 2004م).

ويتمثل لب هذا التحول على صعيد الأسرة والفرد في بناء القدرة على تحمل المسؤولية الذاتية عن الكيان والمكانة والدور، بدلاً من الانتكالية التي سادت في مجتمعات الخليج لما يقرب من نصف قرن على الدولة ومواردها النفطية. ذلك إن استمرار الانتكالية قد يوصل إلى بعض المآزق لكل من الدولة وأعبائها المتزايدة ومواردها المتذبذبة مع تغيرات سوق المال وتأثيره على المداخل النفطية، وعلى الأسرة والفرد اللذين قد لا يتمكنان من تدبير أمورهما مع احتمال تذبذبات موارد الإعانات والخدمات.

فالالتكالية وما يميزها من سلبية تلقي الخدمات بدون القيام إلى بذل الجهد وبناء القدرة لتحمل مسؤولية الذات والكيان، هي مصدر لخطر انكشاف كل من الأسرة والفرد، والدخول في مآزق اقتصادية. وهو من الأمور الجدية التي يجب التنبيه لها وإعداد العدة للتحصن ضدها في عصر العولمة وتحولاتها المفاجئة في أسواق المال والأعمال والاقتصاد عموماً.

٢- ويندرج ضمن ضرورة القيام إلى تحمل المسؤولية الذاتية والتخلي عن الاتكالية وسلبية استهلاك الخدمات، ضرورة تحول الأسرة خصوصاً والمجتمع عموماً من الاستهلاك المفرط لخدمات العمالة الوافدة، سواء منها عالية الاختصاص والتي أصبحت تمسك بزمام قيادة الأنشطة الاقتصادية الكبرى وتسييرها، أم العمالة الحرفية والخدمية متدنية الاختصاص والتي أخذت تعزو الساحة الاجتماعية وأنشطتها اليومية. وهو ما أخذ يؤدي إلى رفع الصوت من خطر تهديد الثقافة وأصالتها والهوية الوطنية وحصانتها. فلسفة الاستسهال في مختلف مجالات النشاط الاجتماعي محفوفة بأخطار مستقبلية ما انفك الباحثون والخبراء والمفكرون يحذرون منها. وقد يكون أكثرها سلبية إيكال أمر إدارة شؤون الأسرة اليومية للخدم، أما أخطرها مستقبلياً فهو بلا شك الاتكال على الخدم في القيام بالوظيفة المركزية للأسرة والمتمثلة بالطبع في رعاية الأبناء وتنشئتهم. ذلك أن تحمل مسؤولية التنشئة هي ببساطة تحمل مسؤولية بناء المستقبل وصناعة المصير.

٣- ويرتبط بما سبق على صعيد رعاية الأسرة، التحول من الإعانات والصدقات المتزايدة بفضل البجوحة النفطية، والتي تستهلك من قبل الأسر المستفيدة بدون أي تغيير في واقعها المتصف بالعجز والاتكالية والسلبية، إلى توظيف هذه الموارد في برامج التمهين والتأهيل المعرفي والثقافي والمهني ومهارات إدارة الحياة. ميزانية المعونات المالية المقدمة من الدولة، كما أموال الزكاة والصدقات وأعمال الخير الأهلية يستحسن أن تجمع في صناديق تنمية أسرية تخصص لتأهيل الأسرة وصولاً إلى تمكنها من الإنتاج الذي يوفر لها موارد العيش الكريم، وينتشلها من وضعية العجز والدونية والهامشية، إلى مكانة فيها تقدير للذات واكتساب الاحترام الاجتماعي، وصولاً إلى المشاركة الاجتماعية والمواطنة الكاملة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على المطلقات والأرامل، والأسر التي هجرها عائلها، وأسر التصدع الصريح في المناطق الأكثر هامشية. لا بد لها من وضع سياسة اجتماعية تركز على إعادة تأهيلها الكامل، فذلك لا يرتد نفعاً عليها وارتقاءً بنوعية حياتها فقط، وإنما هو يرتد في المقام الأول إيجاباً على المجتمع وحصانته، من خلال تجفيف منابع سوء التكيف والانحرافات على اختلافها، والتي تجد جذورها الأولى في أمثال هذه العائلات المتصدعة. ويتمثل ذلك كله في التحول من سد الحاجات الآنية لهذه الأسر من خلال المعونات الشهرية الرسمية والصدقات الموسمية، إلى التنمية الأسرية المستدامة التي تتدرج في إطار المشروع العام للتنمية الوطنية المستدامة.

٤- تتطلب التحولات السابقة في السياسة الاجتماعية لخدمة الأسرة، الشروع في خطة تمهين العمل الرعائي من خلال التحول من الجهود الاجتهادية والمبادرات الشخصية من قبل العاملين في القطاع الرسمي وأصحاب أعمال الخير في القطاع الأهلي، إلى تدخلات منهجية ضمن برامج منتظمة تهدف إلى بناء التمكين والاقتدار. وهو ما يتطلب بدوره توفير الكوادر المتمكنة مهنيًا لقيادة العمل وتقديم المشورة لمبادرات الخير الأهلية، في نوع من التعاون الوثيق بين الطرفين. كما يتطلب هذا التحول بناء برامج التدخل انطلاقاً من أبحاث ميدانية تحيط بالظواهر وأسبابها وعواملها وشدتها وانتشارها، كما هو الحال في تجربة دولة الإمارات الرائدة في مجال إنشاء المرصد الاجتماعي لقضايا الأسرة على المستوى الوطني وتتبع تحولاتها. ولا يقتصر أمر المسوح لأوضاع الأسرة عليها ذاتها، وإنما يتعين دراسة الواقع المحلي الذي تعيش فيه، وما يتضمنه من معوقات وعوامل سوء تكيف تغذي هشاشتها الذاتية وتفجر سوء تكيفها. كما يتعين استقصاء كل العوامل المسيرة في بيئة الأسرة التي لا بد من الاستناد إليها لتعزيز فرص نجاح التدخل. ويتوازي ذلك مع استقصاء الأوجه الايجابية النمائية الذاتية التي لازالت فاعلة لديها كي تبنى عليها التدخلات، سواء لحل مشكلاتها أم لخطة تأهيلها. وبالتالي فإنه لا بد في دراسة الحالة التي تتم عادة قبل التدخل وتقديم الخدمة من عدم الاقتصار على تشخيص المشكلات والاضطرابات كما هو شائع في الممارسة، وإنما إعطاء أهمية كبرى لاستكشاف الايجابيات، مهما كانت مطموسة

أو غير منظورة، والعمل على إبرازها وتفعيلها. فذلك وحده هو الذي يضمن نجاح الجهود، ضمن فهم عميق للخصائص الثقافية للبيئة ومراعاتها.

٥- من التحولات الجوهرية المطلوبة لضمان عملية التأهيل والتمكين والتنمية المستدامة سواء للأسرة بمثابة وحدة اجتماعية أو المجتمع المحلي، إعطاء الصدارة للمشاركة على الرعاية الفوقية من الجهات المانحة الرسمية والأهلية. لا بد من اعتماد سياسة التنمية بالمشاركة التي تشكل أحد أهم التوجهات في البرامج التنموية الوطنية والمحلية وصولاً إلى مستوى الوحدات الأسرية. فقط المشاركة هي التي تضمن نجاح التدخل العلاجي منه كما التأهيلي. فلقد أصبح معروفاً في الإرشاد النفسي العلاجي أن فرص نجاح العلاج تتوقف في المقام الأول على رغبة ودافعية المسترشد لحل مشكلاته وعلاج اضطراباته، من خلال الاستناد إلى القوى الإيجابية التي لازالت فاعلة لديه، أو تلك الكامنة ويمكن تفعيلها. لا بد إذاً من إطلاق دافعية الأسرة وأعضائها للنهوض بواقعها، وصولاً إلى تغيير قواعد اللعبة بحيث يتحولون إلى اللاعب الأساسي في العملية وتتحول مراكز تقديم الخدمة إلى مجرد عناصر ميسرة تقدم التسهيلات والمشورة والخبرة. وتعتبر تجربة السعودية رائدة في هذا المجال (خلف، 2009م).

٦- والأمر ذاته ينطبق على تنمية المجتمعات المحلية: الإلمام بخصائصها الثقافية وظروفها ومعوقاتنا وميسراتها. التفتيش عن هذه الميسرات، والبحث عن القيادات المحلية الأكثر تأثيراً على توجهات الرأي العام في المجتمع المحلي، والأكثر دافعية للانخراط في برنامج التنمية وبالتالي الأكثر استعداداً للتجاوب وصولاً إلى القيام بقيادة عمليات البرنامج واستقطاب طاقات أعضاء المجتمع المحلي وتأييدهم، وبحيث تتحول الجهات المانحة إلى عناصر مساعدة تقدم التسهيلات المالية والعينية والمشورة الفنية. كل ذلك من خلال النقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الأولويات والآليات، ومن خلال تبني الجماعات المحلية للبرنامج باعتباره مشروعهم وصادراً عنهم، ولخدمة قضاياهم ونمائهم.

٧- هناك تحول وطني لا بد من الانخراط فيه خليجياً يتمثل في تغيير فلسفة الحياة التي سادت خلال العقود الماضية بفعل البحبوحة الفائقة التي حملتها الوفرة النفطية. وهي فلسفة تتصف بالانغماس في الاستهلاك الآني لموارد الثروة النفطية، بدوافع ذاتية وبفعل ضغوط القوى الرأسمالية المتحكمة باستخراج النفط وأسواقه على دول مجلس التعاون الخليجي. لا بد من تبني فلسفة عقلانية في الحفاظ على الموارد واستدامتها، وحفظ حق الأجيال الطالعة فيها، من خلال رؤى بعيدة المدى تلجم جموح الانجراف في الربح الآني السريع، وكذلك رؤى بعيدة المدى في استدامة بيئة قابلة للحياة للأجيال الطالعة. وهو ما يتطلب الوعي

بأخطار توجهات السوق المالية العالمية التي تركز على الربح السريع وحده، في حالة من تجاهل آثاره المستقبلية الفادحة وعدم أخذها بالحسبان.

لابد من التفكير العقلاني بعيد المدى في "بناء تنمية وطنية مستدامة تقوم على غرس ثقافة الجهد والانجاز والتميز في الإنتاج ومعنى الواجب، والعمل بتعاليم الدين الحنيف في إتقان العمل. لابد من التحول من ثقافة الاستهلاك بأقل جهد إلى ثقافة بناء القدرات والتمكن والفاعلية الفردية والجماعية، إذا أراد المجتمع العربي الخليجي أن يحتل مكانته المستحقة في ساحة الشراكة العالمية الفاعلة. هناك حاجة إلى إحلال مرجعية الانجاز والإتقان والتمكن محل مرجعية الاستهلاك بحيث تصبح الموجهة للرؤى والسلوك. فذلك وحده هو الذي يهيئ المناخات الملائمة لحل المشكلات الأسرية التي يتكاثر الحديث عنها في الأدبيات الخليجية ليس فقط في الشرائح الأكثر هشاشة وعوزاً، وإنما أيضاً في شرائح التصدع الخفي المنغمسة في فرط الاستهلاك. فقط عندما تكون هناك ثقافة إنجاز وإتقان ومسؤولية ذاتية، يمكن توقع نجاح مشاريع التمكين الأسري، حيث تفرض الثقافة ذاتها ومرجعيتها وقوة تأثيرها. فإذا أصبحت هذه الثقافة هي النموذج في ما تفرضه من قيم اجتماعية، عندها سوف تتجاوب جل الأسر الهشة مع برامج التغيير والتأهيل والتمكين.

٨- يتطلب تغيير وضع الأسرة وتمكينها إذا إدراج السياسة الاجتماعية المتعلقة بها ضمن سياسة عامة في التنمية الوطنية،

كما هو الحال في تجربة سلطنة عمان الرائدة المعروفة باسم "عمان ٢٠٢٠". هذه السياسة الوطنية تتطلب في المقام الأول إعلاء شأن ثقافة الانجاز وبناء الاقتدار الوطني الذي يوفر الأسس لتنمية مستدامة لا ترتهن بموارد النفط وحدها، وإنما ترفدها جهود متزايدة لزيادة تنويع المصادر الإنتاجية من خلال رفع مستوى الإنتاجية العامة لدى كافة شرائح المجتمع وفعاليته.

فإذا توفر هذا المنظور، تخلق المناخات الكفيلة بنجاح السياسة الاجتماعية في خدمة الأسرة. ولا يشذ عن ذلك في هذه الحالة سوى شرائح محدودة لا تشكل ظواهر مقلقة.

وختاماً يمكن تلخيص التحولات السابقة كلها في شعار جامع موجه للجهود الوطنية كما القطاعية الاجتماعية والأسرية وهو: "توظيف الوفرة في بناء الاقتدار من أجل شراكة مستقبلية".

* * *

الفصل الرابع

ملاح السياسة الاجتماعية المستقبلية
للأسرة الخليجية

الفصل الرابع ملاح السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية

تمهيد: خطة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية

تُبَوَّبُ الخطة المقترحة إلى العناوين التالية:

أولاً - المرتكزات والأسس:

ثانياً - المحاور وعملياتها، وتضم:

١- علاج الإشكاليات الأسرية.

٢- التمكين وبناء الاقتدار.

ثالثاً - برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية:

رابعاً - رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة:

خامساً - المتطلبات التأسيسية والتشغيلية:

وتتسلسل هذه العناوين ومحتواها منطقياً إلا أنها تتكامل فيما بينها كي تكون خطة متكاملة المقومات، ولا بد من التأكيد في هذا المقام على أن العديد من محتويات هذه العناوين وعناصرها ومتطلباتها قد عرفت إنجازات متقدمة بل ورائدة أحياناً في دول المجلس، على صعيد سياسة رعاية الأسرة وتمكينها. بينما أن بعضها الآخر لازال في طور التحول والنماء، وبعضاً غيرها يتطلب بناؤها وإطلاقها. وأنها في مجموعها

تحتاج إلى نقلة نوعية للارتقاء بمستواها وصولاً لتحقيق أهدافها المستقبلية.

وبالطبع فإن هذه الخطة لا تعدو كونها وثيقة استرشادية موضوعة بتصريف المسؤولين وأصحاب القرار في دول المجلس، كي تختار منها كل دولة ما يتناسب مع توجهاتها وسياساتها التنموية الوطنية العامة، وسياساتها الاجتماعية لتمكين الأسرة، انطلاقاً من خصوصية واقعها من جانب وإنجازاتها وما حققت من تقدم في النهضة بالأسرة وأفرادها، من ضمن مشروعها النهضوي الوطني، من الجانب الآخر.

* * *

أولاً - المرتكزات والأسس:

تتلخص السياسة الاجتماعية المقترحة للأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي في التحرك من تدخلات سد الحاجات، عبوراً إلى حل المشكلات والتحصين ضدها، ووصولاً إلى الهدف المستقبلي الأساس المتمثل في التمكين وبناء القدرات وتوسيع الخيارات. بذلك تتحرك هذه السياسة من المرجعيات والممارسات التقليدية إلى مهام بناء المستقبل والتمكن من التعامل مع متطلباته وتحدياته.

ولا بد أن يتأسس هذا التحرك على معطيات القسم الأول من هذه الدراسة. يأخذ أولاً بالحسبان التحولات الكبرى التي مرت بها مجتمعات الخليج العربي لجهة التحضر السريع وتغير بنى الأسرة وأدوارها ووظائفها، ومشكلاتها الناجمة عن الانتقال غير التدريجي من المجتمع الريفي القبلي وثقافته وعلاقاته، إلى المجتمع المعولم بفرط انفتاحه وتغيرات نوعية الحياة والأنشطة الاقتصادية، وتأثير الثقافات الوافدة الغربية والآسيوية، وخصوصاً التحول إلى اقتصاد السوق والمال والأعمال وتعاضم إمكانيات الاستهلاك والانغماس فيه، مع تراجع الجهد المنتج المميز لمجتمع الندرة. وكذلك أخذ التجاذبات الثقافية المؤثرة على السلوك والتوجهات ما بين التقليدي والمعاصر بالحسبان. وقد يلخص هذه التحولات كلها على صعيد السياسة الاجتماعية للأسرة التحرك من إعادة إنتاج أنماط العيش والسلوك والعلاقات والتفاعلات المميزة للمجتمع القبلي/الريفي وما يحمله من استقرار ونمطية في الأدوار والعلاقات والإمكانات، إلى التوجه نحو المستقبل والإسهام في بنائه، من موقع الاقتدار على تلبية متطلبات هذا البناء من ناحية، والفاعلية في التعامل

مع تحدياته المتكاثرة، والتي قد يكون من أبرزها التغيرات المفاجئة في الاقتصاد الإنتاجي وأسواق المال وانعكاساتها على مجتمعات الخليج عموماً، وعلى استقرار حياة الأسرة وديمومة مواردها من الناحية الثانية. تتمثل القضية الأساس على هذا الصعيد في امتلاك مجتمعات الخليج وأسرهم ومواطنيه لمقومات الكفاءة في التعامل مع قانون القوة الحاكم للعولمة والمسير لعملياتها وعلاقاتها.

وتشكل حصانة الأسرة وتماسكها وفاعلية قيامها بوظائفها المتجددة أحد أهم مقومات هذه الكفاءة. وهنا لا بد من إبداء اهتمام خاص بالحفاظ على مقومات الأصالة المستقبلية التي توفر إمكانية بناء نوعية حياة مستقبلية محصنة ضد آفات العولمة وأخطارها، من مثل تعاليم السعي والعمل والإتقان والتراحم والتوادر وصلات القرى والجيرة، وصدارة الجماعة على الأنانيات الفردية والمسؤولية الجماعية، وتعاليم بناء الأسرة والعلاقات الزوجية المعافاة، وتنشئة الأبناء بما يوفر لهم الصحة النفسية والانتماء والانفتاح على المستقبل والدنيا.

ولا بد أن تسترشد السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة في أهدافها وعملياتها وإجراءاتها بالمفاهيم التي عرض لها الفصل الثاني لجهة معنى السياسة الاجتماعية وأسسها وعملياتها ومبادئ تخطيطها، وكذلك مفهوم التمكين ومكوناته وأبعاده باعتباره هو وبناء الاقتدار يشكل الهدف الأساس لهذه السياسة المستقبلية، ويكمله على صعيد التخطيط والتنفيذ مفهوم الشراكة في مختلف أبعاده (ما بين القطاعين الرسمي والأهلي من ناحية ومع جمهور الأسر المستفيدة من ناحية ثانية). الشراكة ليست مجرد وسيلة لتخفيف القطاع الرسمي من أعبائه المالية

والمادية، كما تدعو إليه أدبيات التنمية التي تطالب بها سياسات التكيف الهيكلي الدافعة إلى الحد من التقديرات الاجتماعية، وإنما هو بالأساس من أبرز مقومات التنمية المستدامة القائمة على مبادرات المستفيدين من برامجها وتوظيف إمكاناتهم وقدراتهم ومشاركتهم في صناعة القرارات المتعلقة ببناء حياتهم ومستقبلهم، وتحملهم لمسؤولية إدارة هذه الحياة، مما يضمن التزامهم بمشاريع التنمية التي تصبح مشاريعهم الحياتية الذاتية، ويوفر بالتالي فرص ديمومتها.

وقد يكون أهم من الاعتبارات المادية هذه، تلك النقلة التي تحققتها المشاركة على صعيد تغيير النظرة إلى الذات ومفهوم الذات وتقديرها واحترامها والشعور بالارتقاء بإنسانية الإنسان وشراكته بالمواطنة، من خلال توسيع خياراته التي يؤكد عليها كل من التمكين والمشاركة.

ولا بد من التأكيد على التوجهات المنهجية المعاصرة في دراسة الظواهر الاجتماعية والنفسية مما ينطبق على بحث أوضاع الأسرة وقضاياها على وجه الخصوص. يشكل التحول من دراسة الظواهر الجزئية المعزولة عن سياقها إلى الظواهر في كليتها وتفاعل عناصرها، وغرسها في سياقها الحيوي أبرز الاعتبارات المنهجية التي يتعين اتباعها في التخطيط للسياسة الاجتماعية ودراسة المشكلات والقضايا. فالظواهر المعاشة في الحياة والواقع متداخلة متفاعلة، متبادلة التأثير والتأثير سواء في مناحيها السلبية حيث تعزز سلبية معينة سواها من السلبيات، وخصوصاً في مناحيها الإيجابية حيث تردف كل منها الأخرى، مما يعظم من إيجابية مفعولها. وما ينطبق على دراسة مشكلات الأسرة هو ذاته الذي يكون أكثر فاعلية في التخطيط لبرامج التدخل: إدراج أي تدخل

جزئي علاجي أو تمكيني ضمن منظور كلي، وانطلاقاً من سياقاته الاجتماعية والثقافية وقواها الفاعلة بالسلب كما بالإيجاب. ذلك هو منهج التشابك والتعقيد الأحداث والأكثر فاعلية في دراسة الظواهر الطبيعية، كما الاقتصادية والمالية، والاجتماعية. نحن نعيش في عالم مفتوح يرتبط فيه كل شيء بكل الأشياء الأخرى، كما هو شأن الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على مختلف البلدان.

ويندرج في السياق ذاته الذهاب في الدراسة والتخطيط والتدخل من الظاهر الجلي إلى الخفي العامل بصمت. ف وراء الكثير من المشكلات الظاهرية للأسرة هناك عوامل خفية تفعل فيها وتحركها. ولا بد للعلاج الناجح أن يتحرك من التدخل على مستوى الظاهر وصولاً إلى مكامن الفعل الخفي. إذ لا يمكن مثلاً علاج مشكلة الخدم المرهبات مصدر الشكوى المتزايدة خليجياً من خلال التركيز عليها في ظاهرها الذي يخفي تراجع الالتزام بالمسؤولية عن الأبناء وتنشئتهم، والعائد بدوره إلى تنامي الميول الأنانية الذاتية المتمثلة بالجري وراء إشباع الرغبات الشخصية.

كما أنه لا بد في التدخلات الإنمائية من الذهاب إلى ما وراء الإمكانيات الظاهرية ومواردها، وصولاً إلى اكتشاف الإمكانيات والفرص الخفية مما يساعد على تعظيم فرص النجاح. وقد يكون من أبرزها استقصاء الإمكانيات الذاتية المطموسة أو المعطلة لدى المستفيدين من البرامج، وكذلك استقصاء إمكانيات البيئة المحلية ومواردها غير الظاهرة للعيان. فالبناء على هذه الإمكانيات وتفعيلها يشكل ضمانة فعلية لاستدامة التنمية الأسرية. ويندرج في السياق ذاته الشغل على تغيير القيم

والاتجاهات والعادات السلبية المعطلة لنمو الحياة الأسرية وعافيتها،
واستبدالها بأخرى ايجابية وأكثر تطلعاً نحو المستقبل.

ويشكل التحول في المنهج من التركيز على السلبيات والمعوقات
والاصطدام بحائطها المسدود، إلى الايجابيات والبناء عليها "الكلمة
المفتاح" في السياسات الاجتماعية الأسرية ونجاح تدخلاتها. ذلك هو
التوجه الجديد الآخر في التعامل مع الظواهر الإنسانية والسلوكية
وخصوصاً على صعيد العائلة. فلقد ثبت أن فرص النجاح في التعامل مع
المشكلات تنطلق أساساً وتبنى على الايجابيات وأوجه النماء التي لازالت
متوفرة، أو تلك التي يمكن تفعيلها. هذه الايجابيات هي قوام بناء الفاعلية
التي تفتح الطريق أمام تمكين الأسرة وأفرادها، (حجازي 2011م، تحت
الطبع).

ولا بد أخيراً من تحول المنظور منهجياً في بحث قضايا الأسرة
وتتميتها من إطلاق صفة التعميم الشائعة في الأدبيات (الأسرة الخليجية)،
إلى التخصيص الذي يأخذ خصائص كل شريحة أسرية وظروفها
ومعوقاتها كما إمكاناتها بالحسبان، في التخطيط وبرامج التدخل. ذلك أنه
إضافة إلى الخصائص المشتركة الاجتماعية الثقافية الخليجية لمجتمعات
الخليج هناك خصوصيات وشروط نوعية خاصة بكل مجتمع من ناحية،
وبكل شريحة سكانية من شرائحه من ناحية ثانية. ذلك هو شأن الأسر،
فهي تتوزع على عدة شرائح لكل منها خصائصها البنوية وشروطها
الوجودية، وبالتالي احتياجاتها. وعلى ذلك فبالإضافة إلى السياسة
الاجتماعية العامة للأسرة الخليجية هناك ضرورة لبرامج تدخل نوعية

تتعامل مع قضايا واحتياجات نوعية، ومع شروط تمكين تتفاوت ما بين شريحة وأخرى.

أما الاعتبار الرئيس الثالث الذي يتعين مراعاته في تخطيط السياسة الاجتماعية من حيث الأهداف والبرامج وإجراءات التدخل فيتمثل بالانطلاق من الانجازات المتحققة في رعاية الأسرة في دول المجلس. وهي إنجازات كبيرة لكل المقاييس، إذا أخذنا بالحسبان سرعة بنائها وتحقيقها. كما أنها إنجازات غنية في تنوعها ومجالاتها. وبالتالي فأى سياسة اجتماعية مستقبلية للأسرة لن تتطرق من فراغ، بل تتأسس بالضرورة على الإنجازات وخصوصاً الريادية منها. هناك في كل من دول المجلس إنجاز ريادي أو أكثر يستحق أن يبرز ويدرس ويعمم على دول المجلس الأخرى في رسم كل منها لسياستها الاجتماعية المستقبلية (الشراكة ما بين القطاع الرسمي والمستفيدين في السعودية، الأسر المنتجة في البحرين، المرصد الاجتماعي في الإمارات، إدراج سياسة الأسرة ضمن سياسة التنمية الوطنية الكلية في سلطنة عمان ... كي لا نذكر سوى أمثلة محدودة هناك العديد غيرها في بقية دول المجلس).

وتتم التحولات المطلوبة التي تم بيانها في الفصل السابق مرتكزات رسم السياسة المستقبلية الجديدة. وعلى رأسها التحول من فلسفة الدولة الأب الراعية إلى فلسفة الشراكة الفاعلة، ومن منحى سد الحاجات الآنية إلى التنمية المستدامة، ومن الإتكالية التبعية إلى الإسهام النشط في بناء الأسرة لذاتها ووصولها إلى الاستقلال، من خلال تنمية قدراتها الإنتاجية. وقد يكون من أبرزها خليجياً ضرورة البدء في تحويل المسار من فلسفة فرط الاستهلاك بالاعتماد على الوفرة النفطية وحدها،

إلى سياسة تنموية وطنية إنتاجية تقوم على إعداد الكفاءات الوطنية معرفياً ومهنياً بمستويات قادرة على التنافس الفعلي على الساحتين الوطنية والدولية. وقد يتوج ذلك خليجياً العودة إلى ثقافة الإنجاز ومعنى الجهد وتحمل مسؤولية الذات والمصير التي طالما ميزت حياة الأسرة الخليجية قبل طفرة البحبوحة النفطية.

ثانياً - المحاور وعملياتها:

١ - علاج الإشكاليات الأسرية:

سبق أن صنفنا المشكلات الأسرية الخليجية في عدة إشكاليات تضم كل منها تكتلاً من المشكلات المترابطة. وكان الغرض من هذه العملية، كما سبق بيانه، رد المشكلات الجزئية إلى قضايا كبرى تستوعبها وتمثل القوى الخفية الفاعلة فيها والمسببة لها. وكان الهدف من ذلك تجاوز الأسباب الظاهرية لكل مشكلة مفردة، وصولاً إلى الأسباب الخفية التي يتعين الشغل عليها، إذا ما أردنا القيام بتدخلات علاجية فاعلة. وبذلك يتكون منهج التدخل في كل حالة من خطوتين: الأولى مباشرة تعالج أعراض المشكلة وعواملها الظاهرية، والأخرى عامة تتصدى للإشكالية بما هي ظاهرة اجتماعية تتطلب تدخلاً على مستوى السياسات الاجتماعية العامة. وإلا فإن علاج الحالات الفردية يبقى محدود النطاق، مما يبقي الظاهرة (من مثل الطلاق) قائمة.

أبرز الإشكاليات على الصعيد الأسري هي: إشكالية الأسرة وتماسكها، إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية، إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء، وإشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي.

١-١ إشكالية الأسرة وتماسكها:

وتضم الطلاق، الهجر، العنف، تراخي الروابط الأسرية، ارتفاع المهور وتكاليف الزواج الباهظة مما يؤدي بدوره إلى إحجام الشباب عن الزواج، والزواج من أجنبيات، والعنوسة، والتفاوت الكبير بين سن الزوجين (مسن يتزوج فتاة في سن المراهقة).

كل هذه المشكلات الفرعية ناجمة بشكل أو بآخر، وبدرجات متفاوتة عن قضية تأسيس الأسرة وسلامة تكوينها من ناحية، وقضية تماسكها واستمرارها من الناحية الثانية، مما يجب بحثه بمثابة قضية اجتماعية تتطلب التصدي لها بخطة اجتماعية وطنية.

على المستوى المصغر الخاص بكل مشكلة فإن كل من الطلاق والهجر والعنف الأسري يتطلب تدخلات إرشاد أسري تقوم به مراكز خدمات الإرشاد العاملة في دول المجلس. كما يتطلب تدخلات إصلاح البين المتبعة في أكثر من دولة وبأكثر من صيغة، إما من خلال المكاتب الإرشادية العاملة في إطار

المحاكم الشرعية، أو من خلال لجان التوفيق والمصالحة التي تديرها الهيئات الأهلية.

وقد يتخذ التدخل الإرشادي طابع النصح الديني، أو هو يتوسل فنيات الإرشاد العلاجي الزوجي المعروفة علمياً. كذلك هو الحال في إرشاد المطلقات والمعنفات الذي توفره المكاتب المتخصصة.

ويضاف إلى الإرشاد الأسري كل برامج التوعية والتثقيف التي تقدمها مراكز خدمات الأسرة، وجمعيات الأمومة والطفولة والمرأة، والمرجعات الدينية النشطة اجتماعياً، والإعلام وبرامجه. وهي تعالج هذه المشكلات المباشرة وتحد من آثارها. ويدخل ضمن برامج التوعية هذه نشر الثقافة الزوجية في المجتمع من خلال الهيئات الفاعلة لجهة حسن اختيار القرين، والتكافؤ الزوجي بين الزوج والزوجة على صعد السن والمستوى التعليمي والتثقيف بأسس التوافق الزوجي، ومقومات الحياة الزوجية والأسرية الناجحة، والمستقرة.

وتلعب التشريعات النازمة لتكوين الأسرة وحياتها واستمراريتها وحماية حقوق مختلف الأطراف ضمنها دوراً هاماً على صعيد السياسة الاجتماعية الوطنية. من مثل قوانين السن الأدنى لزواج الرجل والمرأة والذي تحدده عدة بلدان عربية بسن ١٨ سنة أو ١٩ سنة. وقوانين حماية حقوق المرأة

والأطفال في حالات الهجر والطلاق. وتسهيل إجراءات المحاكم الشرعية وضمان عدم استغلالها من قبل أحد الزوجين للانتقام من الآخر أو التهرب من مسؤولياته، وعدالة حقوق حضانة الأطفال والإنفاق عليهم.

ومن أكثر الأمور أهمية على صعيد تشريعات الزواج والطلاق والهجر والعنف وقوانينها، ضرورة تفعيل هذه القوانين والتشريعات وضمان حسن تطبيقها. ذلك أنها قد تكون شاملة توفر الضمانات الكافية، إلا أنها تبقى غير مطبقة عملياً، مما يجعلها مجرد نصوص عديمة التأثير، بحجة التمسك بالعبادات والتقاليد المتوارثة والتي قد لا تتطابق في الكثير من الأحيان حتى مع تشريعات الدين الحنيف. وهو ما يتطلب توفير الآليات الرقابية الكافية لضمان تطبيق التشريعات، وجسر الهوة ما بين النصوص والواقع العملي.

ولا بد في علاج إشكالية التماسك الأسري من سياسة وطنية عامة تشتغل على تغيير الاتجاهات والعبادات، وأسلوب الحياة. وقد يكون من أهم عناصرها توفير الأسس الاجتماعية لسلامة تكوين الأسرة منذ البدء من خلال التربية والتنقيف على أهمية الأسرة ومكانتها في المجتمع بمثابة ضمانة للحصانة الوطنية. وقد يدخل ضمن هذه السياسة تغيير التعلق بمظاهر الوجاهة المتمثلة في المبالغة بالمهور وتكاليف الزواج وإعطائها مكان الصدارة على حساب الأساس المتمثل بحسن الاختيار وضمان مقومات التكافؤ والتوافق الزوجي. وكذلك تغيير بعض

الاتجاهات التي تجعل من الاقتران مجرد نزوة سرعان ما ينتهي أجلها، وتكرار الانخراط في نزوات أخرى سواها.

وقد يكون من أبرز هذه السياسات الاجتماعية الوطنية ضمان الصحة النفسية للأبناء في عمليات التنشئة والتربية في جو أسري معافى وبيئة اجتماعية سليمة. وهو ما يمثل مشروعا وطنيا عاما. ذلك أن صحة الأسرة المقبلة تتوقف بدورها على صحة الزوجين النفسية وتعزيزها. وهو ما يبرز الصلات المتفاعلة ما بين إشكالية التماسك الأسري من ناحية وإشكالية تنشئة الأبناء من الناحية الثانية. كما يبين الترابط ما بين هاتين الإشكاليتين وبين إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي. وهو ما يطرح خليجيا قضية كبرى تتمثل في تربية حس المسؤولية والالتزام وضرورة نشرها وتعميمها مجتمعيا بديلا عن تنامي الفردية والأنانيات الذاتية والتركز حول الرغبات الفردية والجري وراء إشباعها، مما تساعد البحبوحة على تناميها، ويعززها توجهات العولمة وما يروجه إعلامها وإعلاناتها من هوس استهلاك فردي باعتباره يمثل نموذج الواجهة والحظ والحظوة.

٢-١ إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء:

وترتبط مباشرة بتماسك الأسرة وصحتها واستقرارها. وتتضمن تراخي رعاية الأطفال، تأثير الخدم المرديات على التنشئة، تراخي توجيه ورعاية المراهقين وحمائتهم، انعكاسات

عمل المرأة على تنشئة الأبناء، تدني ثقافة الصحة الإيجابية والتباعد بين الولادات، الإعلام الفضائي وتأثيره على التنشئة. يمكن هنا أيضاً التدخل على مستوى كل مشكلة على حدة، إلا أن كل هذه المشكلات الفرعية ترتبط بقضية عامة هي الموقف من المسؤولية الوالدية وممارستها.

يتكرر ربط التراخي والخدم المربيات بعمل المرأة. إلا أن هذا الربط لا يمس القضية الفعلية في التنشئة. ذلك أن كلا من تراخي رعاية الأبناء وإيصال أمرهم إلى الخدم المربيات يتكرر بوتيرة أكبر لدى أسر التصدع الخفي حيث يتحول البيت إلى ما يشبه الفندق الذي يقوم الخدم على إدارة شؤونه، بينما ينصرف كل من الوالدين إلى قضاياهم الذاتية. أما عمل المرأة فقد يكون عاملاً إيجابياً في تنشئة الأبناء خصوصاً المرأة ذات المستوى العلمي والمهني الجيد وذات الالتزام الأسري والوالدي المتين. فمن خلال عملها تتوسع آفاقها وثقافتها ويتعزز نضجها مما ينعكس على نوعية أومتها.

وعلى كل حال فالحلول لعمل المرأة لجهة الأمومة معروفة في الأدبيات وهناك انجازات خليجية طيبة في هذا المجال حيث توفر لها قوانين العمل إمكانية رعاية أبنائها مع استمرارها في العمل. وهناك على كل حال حاجة إلى مزيد من التقديرات والتسهيلات للمرأة العاملة الأم من مثل إنشاء الحضانات الكافية وذات المستوى المهني الجيد. ومن مثل إدخال إجراءات مرونة على دوام الأم العاملة بحيث تتمكن من

التوفيق بين المهمتين. أما الزعم بأن عمل المرأة يحرم الطفل من الرعاية فهو لا ينطبق إلا إذا كانت الأم متواضعة الالتزام برعاية أبنائها أصلاً، وإذا كان الأب ينفذ يده من التعاون مع الأم على توفير الرعاية الكافية للأبناء وتقاسم مسؤولياتها.

يكون لعمل المرأة تأثير فعلي في حالة الأمهات اللواتي يعملن في المصانع أعمالاً مرهقة ولساعات دوام طويلة تحت وطأة ضرورة تأمين لقمة العيش، وفي ظل شروط عمل مجحفة تستنزف طاقات الأم. يتعين في هذا المقام قيام الدولة بسن القوانين التي تحمي حقوق العاملات وبالتالي تحمي الأمومة وتوفير متطلباتها.

تأثير الخدم المربيات السلبي على التنشئة على جميع صعداتها العاطفية والسلوكية والاجتماعية والثقافية أصبح معروفاً في الأدبيات المتكاثرة في الموضوع. وهو بحاجة إلى برامج تثقيف وتوعية بآثاره وأضراره على صحة الطفل النفسية ونضجه العاطفي والاجتماعي وغنى لغته وانضباطه السلوكي وما يحمله من خلل في الهوية.

وقد لا تكفي عمليات التثقيف هذه، بل لا بد لدول المجلس من سن قوانين تلزم الوالدين بحسن الرعاية للأبناء ومراقبة سلوكياتهم. كما لا بد من حملة وطنية لتنمية حس المسؤولية الوالدية والالتزام بها وأهميتها بالنسبة لسلامة الأسرة والمجتمع والحصانة الوطنية.

ويدخل في إطار هذه الخطة الوطنية لرعاية الطفولة ودور الوالدية العمل على تغيير الإعلام الخليجي الذي تتجرف قنواته التجارية في الترويج للاستهلاك وتزيين متعه، والحث على إعلاء شأن الأنانيات الفردية والتركيز حول ملذاتها ورغباتها، كل ذلك بحثاً عن مزيد من الأرباح من خلال مزيد من الإعلانات التي تسوق لكل أنواع الاستهلاك. ذلك أن تراخي رعاية الأبناء وإيصال أمرهم إلى الخدم سوف يعيد إنتاج ذاته لدى جيل هؤلاء الأبناء حين يصبحون أمهات وآباء. وهو ما يهدد سلامة الأسرة وبنية المجتمع والحصانة الوطنية.

ومن الإجراءات الفاعلة في السياسة الاجتماعية لرعاية الأبناء قيام حملات وطنية للدعوة إلى العودة إلى تعاليم الدين الحنيف في الوالدية وفي رعاية الطفل وحقوقه. وهي تعاليم في غاية الثراء وتنمشى مع أحدث معطيات الأبحاث في مجال الصحة النفسية والنمو المعافى ذهنياً وعاطفياً واجتماعياً وانتماءً ثقافياً. تكفي الإشارة إلى استقبال المولود الجديد بالبشر وإعطائه الاسم الحسن، وملاعبته سبعا، وتأديبه سبعا، ومرافقته سبعا، في مقابل البر بالوالدين والتراحم والتوادم مع ذوي القربى. إنه برنامج متكامل في التنشئة المعافاة والصحة النفسية ومن يتمتع به من الأبناء سوف يؤسس أسرة مستقبلية معافاة، وينشئ بدوره أبناءاً يتمتعون بالصحة والنمو والانتماء.

أما على الصعيد الإجرائي فإن للمراكز الاجتماعية و وحدات الإرشاد الأسري وخدمات الأمومة و الطفولة دوراً محورياً في عمليات التوعية و التنقيف بدءاً ببرامج حماية الأم و الطفل، و مروراً ببرامج الإعداد للزواج المتكافئ و المعافى، و وصولاً إلى برامج مهارات الوالدية و هي كثيرة و عالية الفاعلية، و برامج الصحة الإيجابية و التباعد بين الولادات بحيث يحظى كل مولود بفرصته الكافية للرعاية، إضافة إلى برامج تشجيع الرضاعة من الثدي و توفير سبلها. الرضاعة من الثدي لا تقتصر فوائدها على المناعة الجسمية و إنما هي في أساس بناء المناعة النفسية الحاسمة في النضج و الانفتاح و تحمل احباطات و ضغوطات الحياة اللاحقة.

ولحسن الحظ فإن دول المجلس توفر العديد من هذه البرامج في مراكز خدماتها. إلا أنها تحتاج إلى المزيد من تعزيز فاعليتها من خلال تمهين العاملين الذين يديرونها و رفع كفاءتهم في تقديمها. كما تحتاج إلى نشرها كي تغطي مختلف الشرائح الاجتماعية، و مختلف المناطق الوطنية. ذلك أن مردودها على الرعاية و الأسرة و المجتمع و الوطن هو بالفعل أكبر بما لا يقاس من تكاليفها المالية، إنها تشكل رصيماً هاماً للإنتاجية الوطنية و الحصانة المجتمعية. أما التراخي بهذا الشأن بدعوى عدم توفر إمكانات تمويل التخطيط و التجهيز و التنفيذ و الكوادر المؤهلة فإن كلفته غير المنظورة على الاقتصاد الوطني أعلى بكثير من كلفة التمويل. تكفي الإشارة إلى كلفة المشكلات التكوينية الناجمة عن غيابها، و مقدار

الخسارة الاقتصادية الوطنية الناجمة عن نشأة أبناء لا يتمتعون بالصحة النفسية والتكيف المهني، وبالتالي تدني الإنتاجية.

أما رعاية المراهقين وعلاقات الوالدين مع الشباب فهي تحتاج بدورها إلى خطة متكاملة تصبح أكثر إلحاحاً بمقدار تزايد تحديات هذا السن الحرج وتعرضه لطوفان مؤثرات الإعلام الفضائي والمعولم، مع تزايد انحسار دور كل من الأسرة والمدرسة وتناقص مرجعيتها، في مقابل تزايد مرجعية الإعلام الفضائي وشيوع ثقافة المتع ورضاعة التسلية وتسطيح الوعي (حجازي 2005م).

نركز على العلاقات ما بين الوالدين والمراهقين والشباب من ضمن السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة. أما تمكين الشباب وقضاياهم فهو يندرج ضمن سياسات الشباب القائمة بذاتها. تراخي الرعاية الوالدية للمراهقين تعرضهم للوقوع ضحايا أخطار إغراءات متنوعة ومتكاثرة مع تزايد مرجعية الإعلام وتقنيات المعلومات. وهنا يتعين تطوير برامج توعية وتنقيف للوالدين على تحصين أبنائهم ذاتياً، حيث التحصين الخارجي لم يعد ممكناً. مهارات الوالدية حاسمة في تحصين المراهق منذ طفولته. أما إذا تراخت رعايته في الطفولة وأوكلت إلى الخدم المربيات مع رشاوى مادية من قبل الوالدين للتعويض عن الإشباعات العاطفية والعلاقات الوثيقة مع الأهل، فنكون عندها بإزاء تعرض هؤلاء المراهقين للخطر والوقوع ضحايا الإغراءات الخارجية. لا بد من توعية

الوالدين على القيام بمسؤولياتهم في الرعاية والتوجيه والتشاور والحوار مع أبنائهم وبناتهم في سن المراهقة الحرج. لا بد في برامج التدريب على مهارات الوالدية من تعليم الوالدين على القيام بدور حماية ظهر أبنائهم وجعل الأسرة هي الملاذ الآمن لهؤلاء المراهقين يعودون إليه حين تواجههم تحديات الانفتاح على الدنيا وإغراءاتها المتكاثرة.

هنالك ضرورة في هذه السياسة لتدريب الوالدين على أدوار جديدة في التعامل مع الأبناء تتمثل بدور النصح والتشاور من موقع الشراكة في الطموحات والهموم مع الجيل الناشئ، وليس من موقع السلطة الفوقية المقيدة التي تعزلهم عن الدنيا والانفتاح على الحياة وخوض اختباراتها. المطلوب من الوالدين مواكبة الأبناء ومساندتهم في خوض هذه الاختبارات وبناء هويتهم المستقلة التي تشكل مرتكز عبورهم إلى الرشد باقتدار. لقد ولى زمن العلاقات الفوقية/التبعية ما بين الآباء والأبناء، لأن زمن العولمة الحاضر والمستقبل هو للعلاقات الأفقية المتبادلة القائمة على الاعتراف المتبادل بكيان كل من الطرفين ومكانته. هذا التحول هو أفضل ما يمكن أن يقدمه الآباء لمساعدة الأبناء على شق طريقهم وبناء هويتهم وإيجاد مكانتهم المستقبلية في الدنيا المفتوحة، في فرصها المتعاضمة وتحدياتها الأكثر شدة.

يتطلب الأمر سياسات وطنية جديدة في التنشئة والتربية تشارك في وضعها وتنفيذها كل المؤسسات والهيئات الرسمية

والأهلية وكل الفاعلين والمعنيين بأمر إعداد الأجيال الطالعة للمستقبل. وبالطبع فهناك الكثير من الانجازات المتفرقة على هذا الصعيد في مختلف دول المجلس، ولا بد من توليفها وتعميمها كي تشكل نوعاً من الثقافة السائدة الجديدة.

أما الشباب والعلاقات الأسرية فهو بدوره بحاجة إلى خطة لبناء ثقافة وطنية مستقبلية على صعيد الأسرة والمؤسسات المعنية بالشباب. أهم مقوماتها هي تجسير الهوة ما بين عالم الكبار الذي يشد باتجاه التقاليد وأنماط العلاقات التسلطية التبعية ويتمسك بها، ويدخل في صراع مع الشباب وتطلعاتهم وعالمهم الجديد متكرراً له ومتهماً إياه بالجحود والخروج عن الطاعة والتمرد على الأصول، وبين الشباب الذي هو ابن الحياة الراهنة والمستقبلية وما عرفته من تحولات كبرى. لابد من توعية الوالدين والمرجعيات المؤسسية بأن الزمان قد تغير وأن أصول اللعبة قد تبدلت وأن الماضي قد مضى، وبدأ عهد أنماط جديدة من العلاقات والتفاعلات القائمة على الحوار والاستماع والتفهم والإقناع المتبادل، من موقع الاعتراف بدنيا الشباب وسعيهم المشروع لبناء كيان ومستقبل متكيف لتحولات الدنيا.

قد يكون برنامج تغيير أنماط العلاقة والتواصل والتحول إلى السلطة المعنوية المواكبة والمشاركة والمساندة والموفرة للحماية العاطفية، هو ما يمثل السياسة الأسرية في العلاقة ما بين الأجيال. كما أن على الوالدين والمسؤولين أن يعوا أن

جيل الشباب قد يكون أكثر معرفة منهم، وخصوصاً في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات والإعلام، بل إنه أصبح اللاعب الأساس وهو المرجع في هذا المجال، الذي يفتح للشباب آفاقاً من المعلومات غير متوفرة لجيل الكبار في معظمه. وقد يكون الأخطر على هذا الصعيد نفض جيل الآباء ليدهم من شؤون الشباب من أبنائهم، بدلاً من لعب دور المشارك والمساند المعنوي لهم في معركة بناء حياتهم.

ذلك هو بدوره برنامج وطني لا يقتصر على الأسرة والمؤسسات العاملة مع الشباب، وإنما يشمل السلطات السياسية والإعلامية والدينية والاقتصادية والقيادات الاجتماعية. وهو برنامج لا بد أن يبنى، تبعاً لأوضاع وخيارات كل دولة وظروفها وإمكاناتها، على تغيير النظرة السلبية إلى الأجيال الطالعة واتهامها بمختلف المثالب والآفات بشكل غير واقعي، إلى نظرة إيجابية تفسح المجال أمام تفجر طاقات الشباب الحية، وتطلعاتهم إلى العطاء والتضحية، والإيمان بقدراتهم، وإفساح المجال لهم للمشاركة الفاعلة ولعب الدور. ذلك هو برنامج الربح المزدوج للطرفين في السياسة الاجتماعية للأسرة والمجتمع بشكل عام.

٣-١ إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي:

وتتضمن كل من مشكلات رعاية المسنين والأيتام والحالات الخاصة، وتراخي الترابط الاجتماعي بصدد المطلقات

والأرامل، وتراخي المشاركة الأسرية في العمل الاجتماعي العام وتنمية البيئة المحلية، كما تتضمن صعوبات رعاية وتكفل مجهولي الأبوين.

قد تكون هذه الإشكالية الأقل شدة من بين بقية الإشكاليات، حيث تقدم دول المجلس إمكانيات جيدة لرعاية مختلف هذه الفئات، وإنما يتم جل هذه الخدمات في مؤسسات خارج الأسرة. ومن المعروف أن الرعاية المؤسسية مهما كان مستوى جودتها تحمل الكثير من السلبيات التي لا مجال للخوض فيها هنا.

ويعود تراجع دور الأسرة إلى التغيرات البنيوية التي طرأت عليها باتجاه الأسر النووية، حيث لا يتوفر في هذه الأسر الإمكانيات الكافية لرعاية المسنين أو الأيتام أو ذوي الحاجات الخاصة في كنف الأسرة، لا من حيث المكان ولا من حيث توفر الوقت اللازم، حيث ينشغل أعضاء الأسرة اللذين تحولوا إلى تركيز الاهتمام من الأسرة الممتدة إلى شؤونهم الخاصة، وأخذوا يستسهلون الركون إلى خدمات الرعاية المؤسسية التي تنفق عليها الدولة، ويتكلمون عليها للتحقق من التزاماتهم ليس المادية وحدها وإنما المعنوية الخاصة بصلة الرحم.

التحول المطلوب والذي سوف يتم بحثه في عنوان قادم من خطة السياسة، يذهب عموماً إلى رعاية هذه الفئات في كنف الأسرة. وإذا لم تتييسر اللوجستيات اللازمة لذلك في الأسرة

النواتية، فإن هناك صيغاً عديدة يمكن الاستعانة بها لتخفيف العبء عن كاهل الأسرة. منها ما هو مطبق في بعض دول مجلس التعاون في رعاية المسنين من خلال صيغة المجلس، أو توفير أندية لهم يمارسون فيها أنشطة مفيدة خلال النهار، حيث الأسرة مشغولة بأمرها. وهي أيضاً من الترتيبات القائمة في بعض دول المجلس. وقد يكون في العمل على إحياء روابط العائلة الممتدة كي يتم استيعاب هذه الحالات عند الأقارب، إذا تعذرت رعايتهم ضمن الأسرة النواتية. وهناك تسهيلات مالية وفنية يمكن أن تقدم لهؤلاء الأقارب كي يصبح استقبال الحالات ممكناً من قبلهم بدون تحميلهم أعباء غير ملزمين بها.

الأمر الأهم في السياسة الاجتماعية المستقبلية على هذا الصعيد هو تنظيم حملات وطنية دينية اجتماعية لإيقاظ روح المسؤولية عند أفراد الأسرة الخليجية، عملاً بتعاليم الدين الحنيف وتخلياً عن قسط من الأنانيات الذاتية، وطمعاً بالثواب على الجهد المبذول على هذا الصعيد.

والأمر ذاته ينطبق على مسألة تراخي الالتزام بالشأن المجتمعي العام، وتراجع المشاركة في قضاياها سواء على صعيد الجماعة المحلية أم على الصعيد الوطني. وهي ظاهرة تعود في الأساس إلى ما سبق بيانه من قيام الدولة الأب الراعية لمختلف شؤون المواطنين، بحيث تعززت الميول الاتكالية على الدولة وخدماتها، وأصبح المواطنون يشعرون

أنهم في حل من الالتزام بما يتجاوز شؤونهم الخاصة. والواقع أن دولة الأب الراعي قد شجعت المواطنين على هذه الاتكالية، مما أدى إلى تراجع الالتزام التقليدي بالجماعة خلال سيادة نمط الأسرة الممتدة. إنه تحول مستقبلي يتطلب، كما تؤكد عليه أدبيات التنمية المستدامة ومتطلباتها، تغيير الدولة لفلسفتها الرعائية، وإطلاق حملة وطنية لإعادة إحياء الشراكة الجماعية. وهناك خليجاً العديد من التجارب الرائدة في مجال تنشيط المشاركة الجماعية في البيئة المحلية في تخطيط وتمويل وتنفيذ مشاريعها التنموية الخاصة، يمكن الاستفادة منها والعمل على تعميمها، حيث لم يعد الاستمرار في هذا السخاء بدون مقابل ممكناً، ولا هو يوفر شروط بناء تنمية مستدامة تحمل في ذاتها ضمانات استمرارها.

٤-١ إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية وتحول قيم الأصالة:

وتضم الإسراف الاستهلاكي، العزوف عن العمل المهني، ضعف الإنتاجية، التلوث البيئي، والتركز حول الذات.

هذه الإشكالية هي وليدة طفرة البحبوحة النفطية التي طالت خيراتها شرائح أخرى أكثر تواضعاً. وحيث لم تكن هذه البحبوحة ثمرة تنمية اقتصادية تقنية وصناعية قائمة على جهد طويل النفس، فإن الجهد أصبح في الكثير من الحالات من الأمور النافلة طالما أمكن الاعتماد المكثف على العمالة الوافدة المتخصصة منها، وغير المتخصصة.

وبالتالي تراجعت الإنتاجية في القطاع العام حيث أصبحت الوظيفة بمثابة نوع من أخذ النصيب من الغنيمة. ومع تراجع الإنتاجية تراجع في الآن عينه الإعداد العلمي والمهني المتمكن. وفي المقابل انصرفت الشرائح الأسرية الأكثر حظوة والأعلى نصيباً من البحبوحة إلى حياة الرفاه والاستهلاك والتباري في وجاهته والإشراف فيه، في نوع من تضخم التركيز حول الذات. وهو ما يؤدي بالطبع إلى تراجع المسؤولية وحسن الالتزام تجاه العائلة، كما تجاه المجتمع.

حالة الرفاه هذه وما ولدته من ميول تكاد تكون المسؤول الأكبر عن بقية إشكاليات الأسرة الخليجية على الصعيد الاجتماعي المكبر: إشكاليات تماسك الأسرة، ورعاية الأبناء وتنشئتهم، وتراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي. ولذلك فإن برامج التدخل على صعيد المشكلات الجزئية، ضمن كل من هذه الإشكاليات، تظل محدودة نطاق التأثير والفعل، مما تتكرر منه الشكوى في الأدبيات الخليجية حول الموضوع. إلا أن ذلك لا يجوز أن يغطى الجهود الطيبة والمعطاءة من قبل العاملين في المجال حقها بالتقدير، والسعي لتعزيزها وزيادة فاعليتها.

على أن التحول إلى التنمية المستدامة القائمة على المشاركة الفاعلة وتعبئة جهود المعنيين بها من الأسر والمواطنين عموماً، يتطلب صياغة سياسات وطنية عامة تقوم على فلسفة الإنتاج وترسيخ ثقافة الانجاز والإتقان والمشاركة المسؤولة.

لا بد في هذه الفلسفة من التحول من معيار الاستهلاك ومظاهر الرفاه، باعتباره معيار القيمة ومرجع الرؤية والتوجه والسلوك، إلى معيار الانجاز والإتقان. وقد يكون أفضل سبيل إليه إعادة إعلاء شأن تعاليم الدين الحنيف في هذا المجال وجعلها هي المرجعية وهي معيار القيمة والنموذج الذي يحتذى في التوجهات والسلوك.

قد لا يكون من السهل إجراء هذا التحول مع تصاعد موجه الدعوة إلى الاستهلاك التي يروج لها اقتصاد العولمة. كما أن تعديل سلوك الرفاه ليس بالتحول الذاتي الهين. تلك مسألة تعود مرجعيتها إلى السلطات المسؤولة عن إدارة شؤون المجتمعات الخليجية كي تتدبر وسائل التحول المطلوب، مما لا يعني التخلي عن التمتع بنعم البحبوحة. فالخيار المطروح ليس بين الغرق في الاستهلاك الطفيلي وبين تقديم الجهود المضنية. ذلك أن أماننا عالمياً نماذج يمكن الاقتباس منها. فالدول الأكثر غنى والمجتمعات الأكثر بحبوحة عالمياً هي ذاتها الدول الأعلى إنتاجية، والمجتمعات الأكثر بذلاً لجهود الإعداد العلمي والمهني، على الصعد الفردية والجماعية على حد سواء.

على أنه ليس من الواقعي الموضوعي تعميم مسألة الرفاه هذه وآثارها، على جميع شرائح المجتمعات الخليجية. فهناك قلة فقط هي التي تتمتع برفاه البحبوحة. هناك في المقابل شرائح ليست بالهينة من حيث الحجم لازالت تكافح من أجل بناء الحياة الكريمة، من خلال الإعداد والجهد. وهي الشرائح التي يمكن أن تتوجه إليها السياسة الاجتماعية القائمة على التمكين وبناء الاقتدار.

٢- التمكين وبناء الاقتدار:

إنه يمثل نواة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية والنهوض بمستواها وبنوعية حياتها. ولقد عرضنا في تحديد المفاهيم (انظر الفصل الثاني) لمفهوم التمكين ودلالاته وأبعاده، مما يتعين البناء عليه في تمكين الأسرة وبرامجه. كما سبق أن عرضنا لمبررات التحول من الرعاية إلى التمكين وضروراته في عصر العولمة.

تمكين الأسرة أصبح حيوياً لقيامها بوظائفها الأساسية في تنشئة أبناء يتمتعون بالقدرة النفسية والمهارية الحياتية بوجه عام، كي يكونوا عناصر فاعلة في التعامل مع تحديات المستقبل وبنائه. إذ لا مجال للضعفاء في دنيا المستقبل التي يحكمها قانون القوة على جميع الصعد دفعة واحدة. كما أن تمكين الأسرة للقيام بتنشئة الأجيال القادرة يشكل بدوره ضماناً أساسية لمجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي من أجل الولوج إلى الشراكة العالمية وأخذ الدور والمكانة الفاعلين.

والواقع أن استعراض الانجازات المتحققة في دول المجلس على صعيد خدمات الأسرة وبرامجها يبين بلا شك أن هناك العديد جداً من الأنشطة المتنوعة التي تتدرج ضمن عملية تمكين الأسرة الخليجية وعلى أكثر من صعيد. ما تبرزه الأدبيات منها هو مشاريع الأسر المنتجة وبرامج القروض الصغيرة التي ترفع من مستوى تحملها لمسؤولية تلبية حاجاتها المادية، وخصوصاً إخراجها من وضعية التبعية العاجزة إلى وضعية الكيان المنتج المشارك والفاعل، مما يشكل أهم مميزات هذه البرامج.

ويندرج في الإطار ذاته برامج التدريب الكثيرة التي تديرها المراكز الاجتماعية لنساء أسر الشرائح الشعبية والمطلقات والأرامل في مجالات الصناعات المنزلية المنتجة (الأشغال التراثية، وصناعة الأغذية وحفظها)، وفي مجال التدريب على الأعمال المنتجة التي تنفذ خارج المنزل من مثل التزيين والسكرتارية وسواها، وكذلك البرامج الأحدث الموجهة إلى الشابات من مثل أعمال الحاسوب. وهناك برامج رائدة في مجال التمكين المهني المنتج تنفذها المنظمات الأهلية ويشارك فيها القطاع الخاص (بنوك، شركات الخ....) تمويلاً وتجهيزاً وإدارة.

كما أن خدمات الأسرة المتوفرة خليجياً والتي تصب في تمكينها بنوياً ووظيفياً تتجاوز مجرد التمكين الاقتصادي الإنتاجي. فكل برامج محو أمية النساء في الريف والمناطق الشعبية تؤسس لبناء الاقتدار عند الأمهات لجهة فتح آفاق المعرفة والقدرة على التدبير وحسن اتخاذ القرارات المسيرة للحياة. ويندرج في الإطار ذاته كل برامج التنقيف والرعاية الصحية للأسرة وأبنائها وتعزيز صحة الأم والطفل. وتلعب برامج الصحة الإنجابية والتباعد بين الولادات والإرضاع من الثدي دوراً هاماً في تمكين الأسرة على صعيد تنشئة أبناء أصحاء يتمتعون بالحصانة الجسمية والنفسية على السواء. ويندرج في الإطار ذاته كل برامج الوالدية وجدارة الوالدية وأساليب التنشئة المعافاة.

على إن تمكين الأسرة بنوياً يبدأ من البرامج الكثيرة المتوفرة خليجياً على صعيد إعداد الشباب والشابات للزواج والتنقيف على حسن الاختيار الزوجي بما يضمن بناء أسرة متماسكة ولها حظوظ طيبة من الاستقرار والاستمرار.

وهنا تدخل التشريعات الخاصة بالأسرة والمرأة والطفل، والتي أحرزت دول المجلس تقدماً واضحاً فيها، لجهة تشريعات الزواج وضماناته وحمايته، وحقوق الزوجين والأبناء، وسن الزواج، والوقاية من الآثار السلبية لبعض العادات الشعبية في شؤون الزواج، وقوانين حماية المرأة والطفل من التعنيف والإهمال والحرمان من الحقوق (الحضانة، النفقة، المسكن الآمن الخ...)، في حالات الانفصال والطلاق والتي تحرز فيها دول المجلس تقدماً مضطرباً على صعيد التطبيق، وتبني الاتفاقات الدولية وتوجيهات الأمم المتحدة في هذا المجال، كلها تعمل على تمكين الأسرة من خلال تعزيز حصانتها وضمان حقوق أفرادها ودفعهم إلى تحمل مسؤولياتهم عن حماية حياتهم الأسرية واستقرارها.

كما أن برامج التدريب على مهارات إدارة الحياة الأسرية والتي تنفذها المراكز الاجتماعية، والمنظمات الأهلية ووحدات الإرشاد الأسري تصب بدورها في تمكين الأسرة. ويندرج في الإطار ذاته كل أنشطة الإرشاد الزوجي وحل الصراعات الزوجية والوالدية مما يساعد على تعزيز استقرار الأسرة وتماسكها.

هناك إذاً جهود طيبة تقوم في دول المجلس تصب كلها في عملية تمكين الأسرة. ويعززها جميعاً تزايد الوعي من قبل القطاعين الرسمي والأهلي مضافاً إليها القطاع الخاص، بأهمية تمكين المرأة والأسرة وإنشاء المجالس العليا على اختلاف صيغها ومسمياتها العاملة على تحقيق دفع واضح إلى الأمام في هذا المضمار. إلا أن هذه الجهود الطيبة تشكو من بعض المعوقات التي يتعين علاجها، كي تعطي ثمارها المرجوة بأفضل ما يمكن. قد يكون من أبرزها أنها تنفذ بمثابة برامج

وتدخلات وأنشطة مستقلة عن بعضها بعضاً، يتناول كل منها جانباً من جوانب حياة الأسرة بمعزل عما عداها. وهي بحاجة بالتالي لأن تدرج في خطة وطنية عامة لتمكين الأسرة بشكل متكامل ومتزامن، في جميع المجالات وعلى جميع الصعد دفعة واحدة، بحيث تعزز إسهامات بعضها بعضاً وصولاً إلى تحقيق الغاية الكبرى المتمثلة في رفع الكفاءة الكلية للأسرة في قيامها بمختلف وظائفها. بذلك وحده يمكن ضمانة توسيع خياراتها وتحولها إلى كيان اجتماعي مندمج ومشارك. أما العزلة والبعثرة في بذل الجهود فقد يفتقر إلى تحقيق ضمانات النجاح.

لا بد لهذه الخطة الوطنية الشاملة أن تؤسس على أبحاث ومسوحات تشخص الواقع في مختلف خصائصه وميسراته ومعوقاته ومراحل تطوره، والاحتياجات النوعية لكل شريحة من شرائح الأسرة الخليجية وظروفها. كما لا بد من إطار جامع يوفر توافق مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التمكين رسمياً وأهلياً وقطاعاً خاصاً وعلى اختلاف مجالات تدخلها التشريعية والقانونية والتنظيمية والتمويلية والإدارية والمهنية والفنية (التدريبية والإرشادية)، بحيث تتوضح أدوار كل طرف ومجالات تدخله وأهداف هذا التدخل وكيفية تكاملها مع الأدوار والتدخلات الأخرى في تحقيق أهداف الخطة الوطنية العامة للتمكين وفلسفته وسياساته. كما لا بد لهذه الخطة الوطنية من معايير أداء وأدوات متابعة وتقويم على المستويين المباشر العلماني والدوري والنهائي، لقياس الانجازات المتحققة وتعزيزها والتدخل في الوقت المناسب لعلاج المعوقات التي لا بد أن تعترض التنفيذ.

ولا بد لهذه الخطة الوطنية العامة لتمكين الأسرة من حملة وطنية عامة سابقة عليها ومواكبة لها للتوعية بأهميتها التنموية الوطنية

المستدامة وضمان الاقتناع بحيويتها لبناء المستقبل. وهنا يبرز دور التوعية والإرشاد الديني، ودور التوعية والتنقيف الإعلامي، ودور القيادات الوطنية وقيادات المجتمع المحلية والفعاليات الاقتصادية والمهنية. وأبرزها بالطبع المشاركة الفاعلة للأسر المستفيدة من هذه الخطة والاقتناع بالالتزام بها وتحمل المسؤوليات العائدة إليها في إنجازها وإنجاحها.

ويتطلب ذلك كله حملة توعية وطنية لتغيير العادات والتقاليد التي تشد باتجاه التمسك بممارسات قديمة لم تعد تتمشي مع متطلبات بناء تنمية مستدامة ومشاركة وطنية فاعلة خليجياً وعربياً ودولياً. كما يتطلب العمل على التربية على المواطنة وتمرس الأسرة وأعضائها بالاهتمامات السياسية والمشاركة في بناء المستقبل الوطني، مما لا يزال راهناً في الظل أو يكاد يكون مفقوداً في خدمات الأسرة. إنه التحول الثقافي طويل النفس من العصبية القبلية والعشائرية والأسرية، إلى المواطنة بما هي الإطار الجامع لكل الفئات والشرائح والموجه للممارسات.

٣ - مقومات خطة تمكين الأسرة ومضامينها:

٣ - ١ الكفاءة البنيوية:

وتشكل نقطة الانطلاق في الاستقرار والاستمرار والتمكين. فبمقدار توفر شروط متانة تكوين الأسرة تتوفر ضمانة قيامها بوظائفها، وخصوصاً وظيفة التنشئة.

- التكافؤ بين الزوجين:

وهو من أبرز شروط الرباط الزوجي. ويرتبط التكافؤ بالأهلية، بحيث يكون كل من الزوجين أهلاً للآخر. وهو يطرح على صعيدين موضوعي (يشيع الحديث عنه) ونفسي - ذاتي (يظل مضمراً معظم الأحيان).

يتمثل التكافؤ الموضوعي عموماً في ثلاثة السن، والوضع التعليمي، والوضع المهني أو الاقتصادي. وتشكل هذه الثلاثة مقومات موضوعية لإقامة علاقة زوجية متوازنة وقابلة للحياة، حيث يجد كل من الزوجين مكانة معقولة، لا تكفه أثماً معنوية ونفسية، أو حتى مادية باهظة. وإلا فإن احتمالات الصراع والتناقضات تبرز بعد فترة تقصر أو تطول.

التوازن العمري ضروري بين الزوجين حتى ينموان معاً، وإلا فقد تنشأ حالات من التفاوت في الحاجات والمتطلبات والرؤى والتوجهات، من قبيل ما يحدث ما بين رجل مسن وزوجة صغيرة السن. إذ بعد مرحلة البدايات وجدتها وتنازلاتها، لا بد أن تأتي مرحلة إعادة حسابات الربح والخسارة، بحيث قد يتحول كل منهما معيقاً لحياة الآخر أو عبئاً عليه، نظراً لتفاوت مرحلة تطور كل منهما وتفاوت احتياجاتها. وقد ينعكس ذلك على الأبناء مباشرة حيث يصبح المسن غير متوفر عاطفياً وذهنياً أو صحياً بما يكفي لاستمرار الوفاق الزوجي، وبما يوفر الشراكة في تنشئة الأبناء الذين يعانون من الحرب الزوجية الباردة أو الساخنة.

كذلك هو حال التكافؤ التعليمي حيث يحدد المستوى التعليمي أفق الرؤية ونوعية النظرة إلى الذات والوجود، كما يحدد الاهتمامات والعلاقات. وهنا قد تتحول تفاوتات النظرة والتوجه بعد مرحلة قضاء النزوة الأولية أو خمودها، إلى تناقضات كبرى، حيث يشكو كل من الزوجين من سوء فهم الطرف الآخر له. وتتضاعف الخطورة إذا تلاقى التباين التعليمي مع التباين الاجتماعي بحيث تطرح مسألة المكانة بكل حدتها، وتطل مشاعر الغبن والندم برأسها مؤسدة لتصدع الرباط الزوجي. كما يشكل التكافؤ النفسي الذهني مقوماً هاماً آخر من مقومات الكفاءة البنوية. ونعني بذلك التكافؤ في العلاقات والتفاعلات والأدوار: مدى التوافق على المكانة في مقابل صراع المكانة، ومدى الأفقية في مقابل العلاقة الفوقية التبعية أو ما يعرف بعلاقة التسلط. ذلك أن التسلط يلغم العلاقة، فالرضوخ الأولي يحمل دوماً بذور الثورة والتمرد الذي يصل حد قلب الأدوار حين تتراخي سلطة الطرف المتسلط لأي سبب كان (وهن السن، أو الصحة، أو الإمكانيات) (حجازي، 2006م).

- نظام التوقعات والسياسات:

يقبل كل من الزوجين على الحياة الزوجية وهو يحمل نظاماً ذاتياً من التوقعات لما ستكون عليه مكانته ودوره وحقوقه وإرضاءاته وأنماط علاقاته. كما أن لكل منهما تصوره عن سياسات الحياة الزوجية وإدارة شؤونها في الإنفاق والاستهلاك والإنجاب والتنشئة وأسلوب الحياة وأنماط العلاقات مع

الآخرين وسواها. وتقوم كل من السياسات والتوقعات على افتراضاته الذاتية وعلى تجربته الحياتية وتنشئته. ولا بد من حوارات وتفاهمات حول الأمرين بحيث يصلان إلى درجة من التلاقي والتراضي يجعل تدبير أمور الحياة الزوجية ممكناً.

يتطلب التفاهم والتوافق قدرًا كافيًا من التسويات والتعديلات والتنازلات القائمة على المرونة الشخصية من جانب، وعلى الالتزام بالرباط الزوجي وبناء حياة أسرية وتحمل مسؤوليتها من الجانب الآخر. ويتوقف الأمر على درجة النضج الشخصي والصحة النفسية التي يتمتع بها كل منهما.

أما التناقض في التوقعات والسياسات بسبب من التصلب النفسي والتركز المفرط حول الذات فسوف يدخلهما في صراعات متفاوتة المدى والنتائج التي قد تنتهي بالانفصال. يغفل الزوجان في هذه الحالة عن حقيقة حاجة الرباط الزوجي ودوامه إلى عملية صيانة دائمة على شكل قبول حقيقي بالآخر، وبذل الجهد لإيجاد حلول للمشكلات والقناعة بأن الحياة الزوجية لا تسير هكذا من تلقاء ذاتها، وأن هناك دوماً تفاوت ما بين المتوقع المرغوب وبين الواقعي والفعلي، وإلا فسيحل الشعور بالغبين والحظ العاثر، وتراكم المرارة التي تستنزف الحياة الزوجية. ذلك أن الرباط الزوجي هو مشروع يبني وينمو ويزدهر أو هو يتعثر ويتدهور، وليس بناءً جاهزاً يقدم كأعطية أو هبة.

- النضج النفسي:

ويتجلى في كل من الصحة النفسية والذكاء العاطفي ومقوماتهما من مثل الواقعية في تقدير الذات والأمور والقدرة على حل المشكلات والمرونة التكيفية والتفكير الإيجابي وتعديل الأفكار الخاطئة، والانفعالات الإيجابية، وغلبة التفاؤل على التشاؤم، مما يفتح سبل التحرك والبناء والنماء، والقدرة على الاستبصار بالذات ورغباتها ومشاعرها وحسن إدارتها، والاستبصار برغبات الآخرين ومشاعرهم والتعامل معها، وتحمل الضغوطات وإيجاد المخارج لها، والاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار، وتحمل الاحباطات وتأجيل الإرضاءات وإيجاد البدائل لها. وهي كلها تشكل مقومات الاقتدار النفسي الضروري ليس فقط لإنجاح الحياة الزوجية والأسرية، وإنما أيضاً للتعامل مع تحديات انفجار الانفتاح الذي حملته العولمة، وما تتصف به ظواهرها من تسارع التغيرات وانعدام التأكد بصدد التحولات ومفاجأتها.

يشكل قصور النضج النفسي أحد أبرز المعوقات أمام نجاح الرباط الزوجي ونماء الحياة الأسرية، مما يعود إلى العديد من الأسباب أبرزها فرط الأنانية والتركز حول الذات وإشباع رغباتها بدون تأجيل، مما يميز تنشئة الرفاه المادي المفرط المتلازم مع قصور الحب والرعاية والتوجيه، أو هو يميز النشأة في أطر أسرية متصدعة تغطي عليها الصراعات والإهمال والنبذ والحرمان العاطفي.

- النضج العاطفي الجنسي:

ويتمثل أساساً في القدرة على أن نحب وأن نحب وأن نجد الإرضاء في الرباط الزوجي والقدرة على توفيره للقرين في آن معاً. وكلاهما يقومان على العلاقات العاطفية الأولية الوثيقة مع الأم والوالدين من بعدها، في جو أسري يتصف بقبول المولود الجديد وتوفير الحب والحنان والرعاية له، وكثافة التواصل والتفاعل واستقراره وحسن التوجيه والحماية وبناء الطمأنينة القاعدية لدى الطفل، بما يشعره بأنه بخير وأن الآخرين بخير وأن الدنيا بخير.

وهو ما يؤدي إلى النمو السليم المعافى والانفتاح على الدنيا والإقبال عليها، والقدرة على الارتباط العاطفي المتين مع الوالدين، ومع الأصحاب ومن ثم مع القرين الجنسي.

ذلك أن الأسرة المعافاة نفسياً تنشئ أبناءً يتمتعون بالصحة النفسية والقدرة على تكوين أسر معافاة نفسياً بدورهم، والعكس صحيح تماماً: فابن الأسرة السعيدة ينشأ أسرة سعيدة بدوره، وابن الأسرة المتصدعة الصراعية يعيد إنتاج النمط ذاته من الأسر المتصدعة التي لا تتوفر لها مقومات النجاح والبقاء.

- جدليات الرباط الزوجي وأطوار الحياة الأسرية:

لا تقتصر الكفاءة البنوية للأسرة على مقومات التوافق الزوجي، بل تستكمل من خلال أطوار نماء الحياة الأسرية وتحول أولويات الحياة الزوجية كي تتوافق مع هذا النمو. ذلك

أن الرباط الزوجي في حالات توافقه، كما في أزmates، هو مسيرة دينامية تتمثل في حالة دائمة من التكون والنماء أو التدهور والصراع. هناك تحول في الحاجات والمتطلبات والمهام لابد من التكيف معها مما يؤدي إلى تغيير هرمية أولوياتها. تغطي الحاجات العاطفية الجنسية في البداية، وتبرز من ثم حاجات الإنجاب واثبات جدارة الذكورة والأنوثة من خلالها. وهي تؤدي إلى احتلال متطلبات الوالدية والتنشئة مكان الصدارة. ثم قد يلي ذلك حاجات بناء وضع اقتصادي متين من خلال النجاح المهني وترسيخ الهوية المهنية ومتطلباتها من الجهد والتفرغ. وقد تبرز حاجات إثبات المكانة الاجتماعية والمكانة في المدينة وأدوارها النشطة. كلها أطوار تتابع أو تتلازم وتتبادل سلم الأولويات في تكريس الاهتمام والجهود. ولا بد للزواج الناجح الذي يؤسس أسرة مستقرة ونامية من التوافق مع هذه الأطوار والشراكة فيها بين الزوجين باعتبارهما يبينان معاً مشروع حياتهما.

وعلى قدر التوافق على هذه الصيرورة والمسيرة وتحولاتها تتوطد أركان الحياة الأسرية. أما التباين في هذه التحولات بحيث يشد طرف في اتجاه تحولي بينما يتمسك طرف آخر بأولويات مرحلة سابقة فإنه يولد العديد من أوجه الصراع والأزمات ومشاعر الغبن، واتهام الآخر بأنه عقبة في اتجاه تحقيق التطلعات وإشباع الرغبات. وهو ما يشكل الكثير من أوجه الصراع الزوجي الذي يسم جو الحياة الأسرية. الشراكة في مراحل حياة الأسرة المتقدمة والحصول على

الرضى هام بقدر أهمية ارضاءات مرحلة البداية وجدتها. على أنه لا بد من أخذ ازدواجيات وتجاذبات الرباط الزوجي بالحسبان، فالوفاق والشراكة لا يمكن أن يكونا كاملين ودائمين. هناك في الحالات العادية المعافاة أوجه لقاء وشراكة وأوجه اختلاف وتباين، باعتبار أن القرينين كائنان مستقلان وليس نسخة طبق الأصل عن بعضهما البعض الآخر. ذلك ما يجب على كل منهما تفهمه واستيعابه والقبول به ومراعاته واعتباره عنصر إثراء للحياة الزوجية، وليس عقبة في طريق بقائها ونمائها. وتصل الشراكة الزوجية مستوى متقدماً إذا أسهم كل طرف في تعزيز المشروع الوجودي الذاتي للطرف الآخر، وقدم له المساندة المادية والمعنوية. أما طغيان الأنانية الفردية على هذا الصعيد فهو يلغم الحياة الزوجية كسواه من حالات الأنانية المتجاهلة للتطلعات المشروعة للطرف الآخر.

ويتم هذه المقومات كلها نوعية تدخلات أهل كل من الزوجين في حياتهما. وهي تدخلات قد تكون ايجابية تساعد على النماء وترسيخ بنیان الأسرة الناشئة، أو تكون سلبية تعمل على تلغيم هذا البنیان، من خلال الشحن النفسي لأحدهما أو كليهما ضد الآخر. ويرفدها الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه الأسرة، وما فيه من عادات وتقاليد وقيم وتوجهات قد تكون ميسرة منمية أو معوقة معطلة. وأبرز ما يعترض الأسرة الخليجية على هذا الصعيد التمسك بالتقاليد التي كانت سائدة قبل طفرة التحولات الحضرية والمجتمعية الخليجية، والتي كانت ناظمة للحياة الأسرية التقليدية وتشكل عامل استقرار واستمرار لها.

تعنت الأهل أو بعضهم في التمسك بهذه التقاليد واعتبارها من ثوابت الأصالة يولد مواطن صراع وأزمات، وإعاقة لتكيف الحياة الزوجية الناشئة لمتطلبات التحضر وتحدياته. وهو ما يتعين الشغل عليه في إطار التغيير الثقافي لمواكبة التحولات، مع الحفاظ على تلك الثوابت من التراث التي توفر ضمانات استقرار للحياة الأسرية في عصر العولمة، وأبرزها حس المسؤولية والالتزام بحماية هذه الحياة وصيانتها.

من خلال هذه الإشارات السريعة لمقومات التكافؤ الزوجي وعوامل استقرار الأسرة ونمائها يتضح مقدار الجهد الفردي والجماعي والمؤسسي والمجتمعي اللازم لمشروع حياة أسرية ذات كفاءة بنيوية وقدرة على النماء. تلك هي إحدى مهام برامج السياسة الاجتماعية لرعاية الأسرة وصولاً إلى تمكينها البنيوي. وهو ما يتعين أن توضع له الهياكل التشريعية والقانونية والتنظيمية وبرامج الخدمات، وتعد له الأطر الفنية التنفيذية الممتثلة وجيدة التدريب.

٣-٢ الجدارة الوالدية وتنشئة الأبناء:

إذا كانت الوالدية تقوم على قرابة الدم والنسل، فإن جدارتها تقوم على نوعية العلاقات الوالدية وكفاءة التنشئة. يشكل إعداد هذه الجدارة وتنميتها وتعزيزها بعداً أساسياً من أبعاد عملية تمكين الأسرة. إذ أنها تشكل وظيفة محورية من وظائفها التي قد تشتغل بكامل طاقتها ومدائها في حالة الصحة النفسية الأسرية، كما قد

تتراجع وتتدهور في مختلف حالات التصدع الأسري الذي لا يصيب فقط فشل العلاقة الزوجية، وإنما يطال في الآن عينه فشل الوالدية. هناك ترابط وثيق بين الصحة النفسية الزوجية وبين نجاح الوالدية. يتوفر للأبناء الذين هم ثمرة زواج سعيد وجو أسري حميم ومعافى مقدار كبير من الحب والقبول والرعاية. بينما يتعرض الأبناء ثمرة الزواج العاثر إلى كافة ألوان النبذ والإهمال والتعنيف حيث يحملون دلالة بؤس العلاقة الزوجية وعبئها. ومن المعروف في الصحة النفسية الأسرية أن الأبناء يحملون دلالة اضطراب الوالدين (الولد النحس، الولد العبد، الولد الذي يحمل دلالة الزوج الظالم أو أهله، أو الزوجة التي تنغص حياة الزوج). تلك هي أسباب نبذ الأبناء عادة. كما أنهم يكونون أول ضحايا الصراع وعمليات التنشفي خلال الانفصال والطلاق الذي يتسم بالصراع.

يتضح من هذه اللمحة السريعة، مدى أهمية تمكين الأسرة على صعيد الجدارة الوالدية. فهي ضمانة حسن التنشئة وإنتاج أجيال معافاة نفسياً وتتمتع بالجدارة والاقتدار.

ذلك هو أيضاً مبرر الإطالة في الحديث عن مقومات الزواج الناجح وأهمية برامج الإعداد له. ومن المعروف كذلك أن الطفولة الناشئة غير المتكيفة سلوكياً وتعليمياً وغير المندمجة اجتماعياً هي في جلها نتاج الأسر المتصدعة، حيث تضطرب الوالدية وتفشل في القيام بمهامها.

جهود دول المجلس على صعيد الإرشاد الأسري العلاجي لاضطرابات الحياة الزوجية والإرشاد النمائي حول أساليب تنشئة الأبناء تحتل مكانة هامة في أنشطة مكاتب الإرشاد وهيئاته. إلا أنها لا تمارس ضمن خطة متكاملة لتمكين الأسرة على الصعيد البنيوي والوظيفي، مما يجب تطويره وصولاً إلى زيادة فاعليته وإعطاء الجهود المبذولة فيه لنتائجها المرجوة.

وهناك في هذا المجال العديد من البرامج المعروفة علمياً في مجال بناء المهارة الوالدية في تنشئة الأبناء والتعامل معهم ورعايتهم. وبالإمكان الحصول عليها من مصادرها التجارية وترجمتها وتوطينها وتدريب الوالدين عليها. وهي تشمل مروحة كبيرة من المهارات: فن العلاقة والتعامل والتواصل ما بين الوالدين والأبناء، أساليب الرعاية، أساليب حل صراعات الآباء والأبناء، أساليب التعامل مع مشكلات الأطفال العاطفية والسلوكية والجسمية وحلها من قبل الوالدين، نظم العلاقة المنمية ما بين الآباء والأبناء، أسس بناء مناخ أسري يوفر الحماية ومشاعر الأمن والأمان والطمأنينة القاعدية للأبناء الصغار، أسس بناء علاقات أسرية مع الناشئة والمراهقين والشباب تساعد على نموهم المعافى، وتطلق طاقاتهم. وكذلك الأنشطة التربوية المختلفة التي يمكن القيام بها في الأسرة لإعداد الأبناء للدراسة وإطلاق دافعيتهم وتعزيز مستوى طموحهم، بحيث تصبح الدراسة والنجاح فيها من بديهيات حياة الطفل، وأمرًا طبيعيًا مثله مثل اللعب. كما أن الأدبيات المنشورة حول الناشئة وقضاياها كثيرة وفي المتناول، على شكل كتب وكتيبات ومصورات وحقائب تربوية ونفسية.

يعتبر الشغل على الجدارة الوالدية أمراً استراتيجياً في مشروع تمكين الأسرة، وخصوصاً تحولات العولمة وتحدياتها المتزايدة، وتراجع البيئات الأسرية الممتدة المحمية والضابطة، وتصادم الحاجة إلى التحصين النفسي وبناء الاقتدار المعرفي وكذلك التحصين الخلقى الداخلي، وترسيخ الهوية والانتماء. أي باختصار إعداد أجيال تتصف بالاقتدار على جميع الصعد ودفعة واحدة، إضافة إلى الفاعلية الذاتية. وهي مهمة يجب أن يعد لها الأهل وتعد لها المدرسة وجهازها التعليمي، فيما يتجاوز إلى حد بعيد هم انجاز البرنامج الدراسي والاقتدار عليه. مدارس النخبة، كما أسر النخبة أصبحت تعطي الحيز الأكبر من الجهد لتنمية الشخصية القادرة المحصنة المزودة بكل وسائل لعب الدور النشط على ساحة الحياة الاجتماعية والمهنية. ولا بد للمسؤولين على اختلاف مستوياتهم عن التنشئة وسياساتها، من النهوض إلى هذه المهام لضمان فرص دول مجلس التعاون الخليجي في ولوج الساحة العالمية، ولعب الدور الفاعل فيها، واحتلال المكانة المستحقة.

هناك طاقم متكامل من الكفاءات وأوجه الاقتدار يتعين على الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن رعاية الطفولة والناشئة والشباب من الشغل المتزامن والمنسق عليها. أبرزها الصحة والمناعة الجسمية، الكفاءة النفسية والصحة النفسية، الكفاءة المعرفية في مختلف أبعادها، الكفاءة الاجتماعية، الكفاءة المهنية والاقتدار المهني، الحصانة الخلقية، ورسوخ الهوية والانتماء. ولكل من هذه الكفاءات وأوجه الاقتدار برامجها وأنشطتها وتجهيزاتها.

نشير فقط إلى أنشطة بناء الهوية والانتماء وترسيخه نظراً لما تحمله العولمة وأسواقها وإعلامها الذي يغرق المشاهدين بعالم الإعلانات الاستهلاكية، من تهديد للهوية وإذابة لها وتحويلها إلى رقم حساب وأرقام بطاقات ائتمان ومظاهر استهلاك، بمثابة هوية بديلة ينصب تهديدها الأخطر على الجيل الناشئ.

لابد من ثورة ثقافية خليجية، على الانغماس في فرط الاستهلاك وهيمنة المجمعات التجارية العملاقة على ساحة المدينة وأنشطتها واستقطابها لجمهورها. لابد من خلق مناخ حضري في المدينة يبرز الهوية وأصالتها ويحول اللعبة ويعيد استقطاب جمهور الناشئة تحديداً: المسارح، مراكز الفنون الشعبية والتراث، المتاحف التاريخية والحضارية، إبراز المعالم الأثرية الوطنية، إحياء الأعياد الدينية والوطنية، تثمين الأزياء الوطنية ورموز الثقافة وأدواتها وأنشطتها، إحياء سير الأبطال التاريخيين والوطنيين والدينيين، وتعريف الناشئة على مسيرة كل منهم وعطاءاته وانجازاته، بحيث يمثلون النموذج المرجعي في ذاكرة الأجيال وانتمائهم، بدلاً من رموز العولمة الاستهلاكية. لابد من متاحف علوم وتقنيات، ولا بد من الأندية الثقافية والفنية والرياضية التي تساعد على تنمية الهوايات المعززة للهوية الشخصية وتقدير الذات المرتبط بالإقبال على البطولات الرياضية والإبداعات من كل نوع. ذلك أن الجدارة الوالدية لا يمكن أن تشتغل في الفراغ بل لابد لها من مناخات بيئية محلية واجتماعية ومدينية عامة توفر الأطر وتقدم المحفزات لفتح شهية الجيل الناشئ على بناء نوعية حياة قادرة وواثقة وفاعلة وطنياً وعالمياً.

على أنه لا بد من البدء من البداية في مجال تنمية الجدارة الوالدية، أي من سنوات التأسيس في حياة الطفل منذ ما قبل الولادة، وفي السنوات الثلاث الأولى من العمر بعد الميلاد. هنا يكون دور الأم تحديداً والأب من بعدها وبالتلازم معها حاسماً في وضع أسس الصحة النفسية للطفل، وتزويده بالمناعة والقوة البنيوية وتفتح طاقاته وإمكاناته. لقد أثبتت الأبحاث حيوية العلاقة الوثيقة مع الأم في السنوات الثلاثة الأولى من العمر ودورها الحاسم في النمو المعافى. هذه العلاقة الوثيقة والدائمة مع الأم غير قابلة للتعويض من قبل أي خادمة/مربية. العلاقة الأولية والارتباط الآمن حيث يجد الطفل القبول والاعتراف بكيانه ليست مسألة ثانوية، بل هي حاجة أولية تماماً مثل حاجات الغذاء والنوم. الطفل، كما أثبتته الأبحاث المستفيضة مزود فطرياً بآليات للتعلق بالأم منذ ما قبل الميلاد (يأنس لنغمات صوتها، ولضربات قلبها، ويضطرب في الرحم حين تتعرض للأزمات الانفعالية والحياتية). يتعلق برائحتها وبوقع خطاها وبصورة وجهها منذ الأسابيع الأولى. يحرصها على التفاعل معه ومناغاته ويستجيب لمناغاتها وحنانها وابتسامتها بالارتياح، فيرضع جيداً وينام جيداً وينمو جيداً. كثافة التواصل غير اللفظي ما بين الأم والطفل، وكثافة التواصل غير اللفظي بعد ذلك تطلق طاقات النماء الذهني والعاطفي والحيوية الجسدية والانفتاح على الدنيا وناسها، إضافة إلى نمو الذكاء. إنها باختصار مرحلة التأسيس الجسدية والنفسية.

وبمقدار وثوق العلاقة مع الزوج والرضى الزوجي، تزداد الأمومة غنى وتفتحاً وعطاءً، مما يدعم المناعة والقوة النمائية للطفل، ويغنتي عالمه ويترسخ انتماءه وتفتحته الاجتماعي. تلك

هي الوظيفة الحيوية للوالدية الجديدة التي لا بديل عنها، ولا مجال لتعويضها بشكل كاف. إنها تطلق النمو المعافى المحصن ضد متاعب الحياة اللاحقة واختباراتها. وبالتالي فلا بد من ثورة خليجية تستعيد وظائف الأمومة والأبوة التقليدية بكل غناها وعطائها. المسألة أصبحت متزايدة الحيوية والإلحاح مع تزايد تحديات الحياة. وهنا لا بد من إعادة تفعيل تعاليم الدين الحنيف، فائقة الغنى والتميز، في العلاقة ما بين الوالدين ومولودهما. لقد كادت العولمة وإغراءاتها أن تنسي الوالدين الخليجين هذه الوظيفة غير القابلة للتعويض. إن كل قصور فيها من خلال التراخي في الوالدية وتفويضها إلى الغير أياً كان مستواه، سوف يؤسس لإشكالات واضطرابات قد تكون غير منظورة، إلا أنها تعيق النمو المعافى.

لابد لبرنامج التمكين وأنشطة رعاية الأمومة والطفولة من إبداء الاهتمام الكامل لتنمية الجدارة الوالدية إلى حالاتها الفضلى. ولابد من تغذية هذه البرامج بوسائل التدخل والإرشاد الفاعلة، وتدريب الجهاز العامل فنياً، إضافة إلى إطلاق ورشة إعلامية تثقيفية وطنية دينية في تنمية الجدارة الوالدية.

٣-٣ التمكين المعرفي والثقافي:

وهو يشكل أحد مقومات مهارات الانفتاح على الدنيا والحياة في عصر انفجار المعلومات وتهاوي الحدود بين المجتمعات، والتزايد المضطرد لتداخل الثقافات وتفاعلها.

جرت العادة تقليدياً أن يكون هذا التمكين مسألة فردية ينخرط فيها الناس بدرجات متفاوتة تبعاً لاهتماماتهم المعرفية وتوجهاتهم الحياتية. أما في عصرنا الراهن، وأبرز ما يميزه الاقتدار المعرفي وقوة المعرفة، فلقد أصبحت القضية جماعية بل وطنية بامتياز. لقد أصبحت تقاس مكانة الأمم بدرجة تمكنها المعرفي العام والتقني والمتخصص. لقد أصبحت المعرفة هي الثروة، وهي القوة، وهي السلطة، وهي مصدر الفخار الوطني، كما ورد على لسان أحد وزراء تربية النمر الجدد. ذلك أن المعرفة أصبحت من أهم مصادر ثروة المجتمعات المتقدمة، وقوام نهضتها العلمية والتقنية. المعرفة هي التي تقود راهناً رأس المال وتسيره، وهي تقود السياسة والحرب، وقبلها مخططات التنمية الوطنية في جميع مجالاتها. ومن يبقى خارج حلبة التمكين المعرفي فسيكون محكوماً عليه بالتبعية للبلاد الأقوى معرفياً.

والمعرفة مستويات تتفاوت في درجة قوتها ورقبيتها. هناك في مستوى أول البيانات التي تشكل المعلومات الخام. يليها المعلومات التي تمثل البيانات التي تمت معالجتها. ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث التقدم المعرفة التي تحول المعلومات إلى مهارات فكرية وتطبيقية وتقنية متخصصة. وتفتح المعرفة المتقدمة على الرؤى التي تميز القادة في الإدارة والسياسة والاقتصاد والمجتمع، حيث يمكن استشراف المستقبل والتبصر بكيفية سير الأمور وتحولاتها وصولاً إلى التمكين من توجيهها لصالح المؤسسة أو الجماعة أو الوطن. بدون رؤى تبقى الممارسة على مستوى الروتين الرتيب تكرر ما هو معروف ومألوف. أما الرؤى فهي الطريق إلى

تجاوز الواقع الراهن والتفكير بآفاق أو مقاربات جديدة. وتتوج الحكمة سلم المعرفة: إنها القدرة على استخلاص العبر فيما يتجاوز مهارات الممارسة. وهي الوصول إلى استكشاف المعاني الكبرى للوجود الإنساني وممارساته، وماذا يتعين أن يكون فيما يتجاوز المنافع الحياتية.

مع انفجار المعلومات وتضاعف حجمها الكوني الكلي مرة كل بضعة سنوات، وانتشار تقنيات المعلومات وتسارع الوصول إليها وتساعد فاعليتها، انقسم الكون إلى مجتمعات غنية بالمعلومات، وتمثل البلدان المتقدمة صاحبة الريادة، ومجتمعات فقيرة بالمعلومات هي بلدان العالم الثالث. تزايدت المعرفة وتوسعت الرؤى في عصر العولمة إلا أن الحكمة هي التي لازالت في المؤخرة. ذلك هو السبب الأهم في المآزق الراهنة التي تعرفها سياسات العولمة، وأسواقها المالية، وما تدخل البشرية فيه من أزمات ومآزق معروفة تستنزف مدخرات البشرية وجهودها. استنزاف الثروة النفطية هو نموذج بيّن على تنامي المعرفة وغياب الرؤى المستقبلية بعيدة المدى، واستخلاص الحكمة من هذه المسارات وتدارك أخطارها على مستقبل الدول النفطية وحقوق أجيالها الطالعة، وتهديد ديمومة البيئة الحيوية، من خلال هوس جمع الثروات وفرط الاستهلاك على حساب سلامة البيئة ودوام قابليتها للحياة.

قد تكون جولة الأفق السريعة هذه في مجال المعرفة، قد أوضحت مدى أهمية التمكين المعرفي والثقافي للأسرة الخليجية، ضماناً لمستقبلها ومستقبل أجيالها الطالعة.

على المستوى الأسري الضيق أصبحت كل مناحي الحياة تستلزم كفاءة معرفية: معرفة أسس الاقتران المتكافئ والذي تتوفر له فرص النجاح والاستقرار، معرفة مهارات الوالدية وتنشئة الأبناء، معرفة مهارات إدارة العائلة لمختلف شؤون حياتها وتخطيط أمور حاضرها وبناء مستقبلها. لقد تحولت كل هذه الأنشطة إلى علم لا بد من الإلمام به والتمكن منه وذلك على عكس السير على خطى الأجيال السابقة التي تنقل معرفتها العملية إلى الأجيال اللاحقة. العناية بالأطفال مثلاً أصبحت تتطلب معرفة متزايدة بشؤون الصحة والوقاية الصحية وسلامة الغذاء والدواء وأسلوب الحياة، ومهارات حل مشكلاتهم العاطفية والسلوكية. فكل شيء في حياة الأسرة وتنشئة الأجيال أصبح أكثر تعقيداً، وأصبح بالتالي يقوم على مبادئ وممارسات علمية لا بد من استيعابها والتمكن منها.

وما يصدق على مستوى أولويات الحياة اليومية في التربية وأصولها، وإدارة ميزانية الأسرة، والتخطيط لمهامها ومشاريعها، يصدق من باب أولى على التمکن من العيش في عصر العولمة وظواهرها متزايدة التعقيد، والوقاية من أخطارها التي لم يعد هناك من حماية ممكنة منها بدون اقتدار معرفي، وصولاً إلى

أخذ النصيب من فرصها المتعاضمة التي لا تتاح الاستفادة منها إلا لذوي الدراية والعلم.

لقد أمست الأسرة المعاصرة التي تعيش حياة حضرية بحاجة إلى محو طاقم من الأميات. أولها بالطبع الأمية الألفبائية التي لم تعد موضع بحث إلا بين أسر المناطق الهامشية التي تنفسي فيها الأمية، وخصوصاً بين النساء اللواتي يشكلن محور حياة الأسرة وإدارتها. أما الأسرة الحضرية الخليجية، فهي بحاجة في المقام الأول إلى محو أمية التفكير العلمي المنهجي. ولا بد لها من التمرس بمهارات تحديد المشكلات وتحديد أهداف الحل لها، وتوليد بدائل الحل وتمحيصها في إيجابياتها وسلبياتها، القريبة المدى والبعيدة المدى، والموازنة بينها من حيث مقدار الإيجابيات وحدود السلبيات، وصولاً إلى اتخاذ القرار ومن ثم وضع خطة التطبيق ومتابعته، وصولاً إلى الهدف، وتقويم مدى التقدم أو التعثر وكيفية تصويب المسار. وكذلك اكتساب مهارة تحديد الأهداف بطريقة علمية تحدد الكمية والمستوى والنوعية المطلوبة والزمن المستغرق، والموارد اللازمة، ووضع أولوية الأهداف تبعاً لأولوية متطلبات الحياة. كما أصبحت إدارة حياة الأسرة تتطلب مهارة التخطيط قريب المدى وبعيد المدى، ووضع مختلف السيناريوهات والمفاضلة بينهما في إدارة الحياة.

أصبحت الأسرة، كما هو شأن الأفراد والجماعات والمؤسسات بحاجة إلى اكتساب مهارات التفكير التحليلي والتفكير النقدي، والتفكير التوليقي الذي يتعامل مع الظواهر الحياتية متزايدة التشابك والتعقيد. بذلك وحده تتمكن من الإمساك بدفة مركب

حياتها والإبحار في الدنيا والتعامل مع مفاجأتها. ويشكل التفكير الإيجابي أهم هذه المهارات جميعاً. كذلك لا بد للأسرة من محور الأمية المعلوماتية وتقنياتها، كما تقنيات الاتصال التي أصبحت تتحكم بجميع مفاصل حياتنا اليومية، كما المهنية والاقتصادية والسياسية. تكفي الإشارة إلى عالم الانترنت الذي أصبح من مستلزمات حياة الأسرة، إذ يتيح الدخول إلى عالم المعلومات والمعرفة في جميع مجالاتها، مما لا غنى للأسرة عن الاستفادة من تقديماته التي لا حدود لها. وتتزايد أهمية هذا النوع من محور الأمية كي يتمكن الوالدان من مجاراة الأبناء والتعامل معهم، وهم جيل تقنيات المعلومات والاتصال التي تشكل عالمهم. فقط من خلال محور الأمية المعلوماتية يمكن للوالدين توجيه الأبناء إلى المفيد، وتنبيههم إلى الأخطار المتزايدة، وإلا فإن مرجعيتهم ستفقد منهم لصالح مرجعية الشبكة التي يعرف الأبناء من عوالمها وأسرارها أكثر من آبائهم ومعلميهم. كذلك هو الحال في محور أمية تقنيات الاتصال التي تملأ دنيا الجيل الطالع، وتشغله باضطراب، وهي بصدد إنحسار الأسرة ومرجعيتها.

ويتلزم مع محور الأمية المعلوماتية محور أمية الإعلام الذي أصبح يملأ الفضاء الاجتماعي وحياة الناس كبارهم وصغارهم. الإعلام الرسمي منه، كما الخاص، وخصوصاً الفضائي ليس محايداً ومجرداً عن الغايات. إنه أداة لإدارة الإدراك وقولبة العقول والتحكم بالتوجهات وتشكيل القنوات، إضافة بالطبع إلى وظائفه الثقافية والتعليمية والترفيهية.

ولذلك ونظراً لزخم الإعلام وتعدد قنواته على مدار الساعة، وبحيث يغطي كافة الغلاف الأرضي، برزت الحاجة إلى مهارة قراءة أجدية الصورة المشغولة وما تنقله من رسائل وتوجهات. تكفي الإشارة إلى حجم المادة الإعلامية في القنوات الفضائية الخليجية حول أسواق المال والأسهم والبورصات. ما هو مبرر إغراق أذهان المشاهد الخليجي بهذا الحجم، وهذا التكرار في الحديث عن أسواق المال، طالما أن لخبراء سوق المال شاشاتهم المتخصصة؟ إنها قولبة الأذهان باتجاه التحول من الاقتصاد الإنتاجي إلى أسواق المال الباحثة عن الربح السريع وصفقاته. ولا داعي للتذكير بالكوارث التي أحدثها هذا التوجه على صعيد مدخرات أهل الخليج.

هناك بالمقابل كل إدارة الإدراك الإعلامي بصدد تشكيل القنوات السياسية التي تخدم سلطات المال والأعمال والسياسة، وما يتوسله الإعلام في ذلك من تقنيات الإبراز والتكبير والتضخيم والتكرار لدرجة الإغراق، أو على العكس التحجيم والإغفال، بحيث لم يعد التلفزيون ينقل الواقع الموضوعي بقدر ما هو يعيد تشكيله، خدمة لأغراض قد لا تخدم مصالح المواطنين وقناعاتهم الأصلية.

أما تسطيح الوعي ورضاعة التسلية وبرامجها المبتذلة والمتكاثرة على الشاشات الفضائية العربية والخليجية (حجازي، 2005م، 2010م)، فهي تهدف إلى صرف الاهتمام عن قضايا المجتمع

والوطن والإسهام فيها. مطلوب الانغماس في التسلية بدلاً من الالتزام بالقضايا الوطنية.

أما الإعلانات التي تسيطر على الإعلام الفضائي وبرامجه وتمولها وتتحكم فيها وفي سياسات اختيارها، فإنها تهدف بكل بساطة إلى تشكيل الأذواق وعادات الاستهلاك ونماذجهِ والترويج لوجهة الاستهلاك. إنها لا تروج لسلع تشبع الحاجات بالضرورة، وإنما هي كما يقول الخبراء، تعمل على خلق حاجات استهلاكية غير موجودة، مبرزة إياها إلى موقع الصدارة وجاعلة من القدرة على استهلاكها معيار القيمة.

تشكل الإعلانات وتقنياتها المشغولة جيداً، والقائمة على أكثر مبادئ التحكم بالإدراك وصناعة الأذواق تقدماً ملفاً قائماً بذاته، لا مجال هنا للاستفاضة في آلياته وكيفية تأثيرها الخفي على الأسرة، كبارها وصغارها على السواء. من هنا ضرورة امتلاك مهارة قراءة أبجدية الصورة الإعلانية التي تغرق الشاشات وساحات المدينة على حد سواء. إنها أصبحت مسألة حيوية بالنسبة للأسرة وأعضائها لا تخدم مصالحهم الحقيقية. بناء اقتدار الأسرة وتمكينها يتطلب محو الأمية الإعلامية كي تدير الأسرة حياتها وتحدد أولوياتها بناء لمصالحها الفعلية وليست المصالح المصطنعة التي يزينها لها الإعلان. بذلك تستطيع الأسرة كذلك أن توجه أبنائها وتعمل على تحصينهم خلال المشاهدة، وبحيث يتاح للأهل والأبناء على حد سواء التمييز بين الغث والسمين وحسن الاختيار للنافع والمفيد، والترويج والترفيه ذي القيمة المنمية.

يشكل التمكين الثقافي بعداً محورياً من أبعاد تمكين الأسرة الخليجية التي تعيش مجتمعاتها في قلب انفجار الانفتاح الكوني، حيث تختلط الثقافات وتتفاعل وتزداد تنوعاً. المدينة الخليجية أصبحت كوسمبوليتية ثقافياً نظراً لفيض العمالة الوافدة عالية الاختصاص والحرفية الخدمية من آسيا وأوروبا وأميركا إضافة إلى العالم العربي. العيش في المدينة الخليجية يتطلب التعامل مع هذا الفيض من التنوع الثقافي الذي يكاد يطمس الثقافة الوطنية في بعض الحالات. لم يعد هناك من عزلة سكانية أو ثقافية كما كان الحال قبل التحضر السريع. وبالتالي لم تعد العزلة الثقافية ممكنة، كما لم تعد أحادية الثقافة التقليدية هي سيدة الساحة والمجال الفكري والحياتي. التمكين الثقافي يساعد الأسرة الخليجية على حسن الاقتباس والاختيار، بما يحفظ هويتها ويخدم مصالحها. إنه يزود الأسرة وأفرادها بعدة التواصل والتفاعل والتعامل الناجع مع هذا الفيض الثقافي فائق التنوع وتحويله إلى فرصة للاغتناء الذاتي والحياتي، بدلاً من أن يكون عنصر تهديد للهوية الثقافية وإغراقاً لها. الأسرة التي تريد أن تشق دربها وتصنع حياتها وتأخذ كامل فرصها، لابد لها من بناء اقتدارها على جميع الصعد وبشكل متلائم وخصوصاً الاقتدار المعرفي والثقافي.

٣-٤ التمكين على صعيد الشراكة والمواطنة:

إنه محور هام آخر من محاور تمكين الأسرة الخليجية من أجل المستقبل. كان انتماء الأسرة تقليدياً وقبل عملية التحضر السريع

للقبيلة والعشيرة والعائلة ضمن أطر المجتمعات المحلية. ولقد استمرت هذه الانتماءات بدرجات متفاوتة مع التحول إلى حياة المدينة والعيش فيها. ودخلت شرائح متزايدة من الأسر الخليجية، خصوصاً مع تزايد انتشار النمط النواتي، في تجاذب ما بين الانتماء التقليدي وبين الانتماء إلى عالم المدينة والعولمة التي تحكم توجهات الحياة فيها. فالعولمة في فلسفتها السياسية تقوم على الانفتاح الكلي ومرجعيات السوق وثقافتها، وفرديتها المفرطة التي تكاد تتسلف المرجعيات المؤسسية التي قامت عليها المجتمعات الصناعية الغربية. ظهرت العولمة ضمن إطار مرحلة ما بعد الحداثة التي تتميز اجتماعياً بانحسار السلطات المؤسسية وتنظيماتها الإدارية والإنتاجية ضمن الدولة القومية.

وهكذا تجد الأسرة الخليجية الحضرية ذاتها ما بين قوتين تتجاذبانها قوة الانتماءات التقليدية وما توفره من حماية ومغانم مقابل الولاء، وقوة أسواق العولمة التي تتجاوز المرجعيات المؤسسية وتطلق العنان للمبادرات الفردية والمرجعية الفردية إلى أقصى مدى ممكن، مما يجد أفصح تعبير عنه في الضغوطات التي تفرض الخصخصة على المجتمعات ذات نظم الحكم والإدارة المركزية. ويرافق هذه الضغوط أخرى موازنة للحد من سلطة الدولة الوطنية بغية تحويل العالم كله إلى مجرد سوق مالية تقوم على الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الأرباح. من هنا دعوة العولمة إلى المواطن العالمي اللامنتمي سوى إلى أعماله وصفقاته، والذي لا يرى في هذا الوطن سوى ساحة لممارسة نشاطه المالي.

وهكذا أصبح الوطن ومؤسساته ونظمه المجتمعية محاصراً من الجانبين. من قبل الانتماءات التقليدية (قبيلة، عشيرة، عائلة) التي تسبق الانتماء إلى الوطن باعتبارها تمثل المرجعية الأساسية الحاكمة للتابعين لها، ومن قبل قوى العولمة التي تسير باتجاه الفردية المنفتحة عالمياً بمثابة انتماء، واقتصاد السوق بمثابة مرجعية.

إلا أن ضمان مستقبل مجتمعات الخليج يتطلب كسر هذا الحصار المزدوج من خلال بناء مرجعية وطنية تشكل أساس الهوية والانتماء، وتحول المنتمين إليها من رعايا (دولة الرعاية القائمة على الانتماءات التقليدية) إلى مواطنين كاملي الشراكة والمسؤولية والحقوق. وضمن إطار المواطنة هذه يمكن الحفاظ على الانتماءات التقليدية بمثابة نوع من الخصوصيات المحلية، ضمن إطار الوطن الجامع والناظم لحياة أبنائه، كما يمكن في الآن عينه الانفتاح على العولمة وأنشطتها ودنياها. أما القفز فوق الانتماء الوطني باعتباره المرجعية الأساس في تحديد الهوية والانتماء، من خلال تحالف العصبية القبلية/العشائرية/العائلية وامتيازاتها مع قوى العولمة السياسية والمالية، فهو محفوف بخطر فقدان مجتمعات الخليج لهويتها الثقافية والوطنية في آن معاً.

من هنا أهمية تمكين الأسرة وأفرادها على صعيد المواطنة بمثابة انتماء كيان، وخصوصاً أن دولة الرعاية تسير نحو الانحسار بحيث لن تعود وضعية الرعايا (أبناء دولة الرعاية) متيسرة. ذلك خيار استراتيجي وطني تقع مسؤوليته على عاتق السلطات المسيرة

وصاحبة القرار، وعلى شرائح المواطنين على اختلافهم في آن معاً. إحلال الانتماء إلى المواطنة محل الانتماء إلى العصبية التقليدية، وإلى فرط فردية العولمة وأسواقها، ضرورة تحتمها التنمية الوطنية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وكيانياً. التنمية المستدامة هي ضمانة قوة الكيان الوطني ومناعته، وهي تتطلب تجاوز كل من فردية العولمة وعصبية الانتماءات التقليدية. إذ لا هذه ولا تلك تتخذ من الكيان الوطني مرجعية وهوية. يقوم الكيان الوطني على شبكة مؤسساته القوية ذات الحيوية والفاعلية العالية التي توّطر أنشطة المواطنين وتشكل مجالات تحركهم. وضمن هذا الكيان الوطني المكون من مؤسسات ومواطنين فاعلين تتوفر مقومات بناء التنمية المستدامة التي أصبحت أكثر إلحاحاً بما لا يقاس عما مضى، نظراً لمآزق العولمة وأزماتها المتزايدة.

لابد إذا لصيانة الكيان الوطني الخليجي وتراثه التاريخي والثقافي من التحول من الرعايا إلى المواطنين، وهو خيار وطني استراتيجي طويل النفس إنما لا بديل عنه لتوفير فرص البقاء. ذلك ما أقدمت عليه المجتمعات النامية المدعوة باسم النور الجدد. قامت نهضة ماليزيا كما هو معروف على تعزيز الكيان الوطني والمواطنة والانتماء الإسلامي المميز لثقافتها الاجتماعية. وبنيت نهضتها ضمن إطار الوطن والمواطنين المنتجين الفاعلين. ومنه استطاعت أن تخرج إلى ساحة العولمة وتحل مكانتها، في الآن عينه الذي تمسكت فيه بأصالتها الثقافية وبالاعتزاز بانتمائها الوطني.

مشروع تمكين الأسرة على صعيد المواطنة يتطلب تدخل كل المؤسسات الاجتماعية ووكالاتها الرسمية والأهلية، انطلاقاً من خيار استراتيجي مأخوذ على أعلى المستويات، وتشارك فيه جميع شرائح المجتمع.

وهنا يبرز دور الشراكة الملتزمة والمسؤولة وصاحبة الحقوق في أن معاً. شراكة المجتمع بكل مؤسسات القطاع الأهلي التي يتعين تعزيزها من خلال القوانين والسياسات الوطنية، وتفعيلها من قبل المنتمين إليها والناشطين فيها. وشراكة القطاع الخاص الذي تصب إنتاجيته في التنمية الوطنية. وقبل هذا وذاك وضمن إطارهما شراكة المواطنين جميعاً على اختلاف انتماءاتهم وأوضاعهم، بحيث تتوسع خياراتهم ويشاركون في مسؤولية القرار وصناعته، مما يحولهم إلى ملتزمين به باعتباره صادراً عنهم ويمثل مصالحهم، وليس مسقطاً عليهم من أعلى.

الأسرة تشكل حركة محورية في بناء المواطنة المؤسسية المشاركة. تقع على كاهلها مسؤولية تنشئة الأبناء على هوية المواطنة ومرجعية المؤسسات. وتأتي بعدها كل وكالات التنشئة وتسيير المجتمع. ولا بد أن يلعب الإعلام الوطني الرسمي والخاص على حد سواء دوراً محورياً في عملية التحول في اتجاه بناء المواطنة ومرجعية المؤسسات. إنه جهد تغييري يبدأ بالضرورة في أعلى هرم السلطة والقوانين الناظمة للمجتمع وينتشر على مستوى القاعدة، كي يعود فيصعد إلى أعلى الهرم في حركة نمائية.

لابد للأسرة أن تكسر قواقعها القائمة على السعي وراء مصالحها الذاتية، وتفتح على المشاركة والقيام بمسؤولياتها والمطالبة بحقوقها والمراقبة لحسن سير حركة بناء المواطنة. بذلك وحده تتأمن لها الحصانة والحماية، وتنخرط في عملية نماء ذاتي من خلال المشاركة في مشروع التنمية الوطنية المستدامة. فكما أن حصانة الوطن تقوم على قوة مؤسساته وفعاليتها ونشاط مواطنيه المشارك، كذلك فإن نماء الأسرة والارتقاء بنوعية حياتها يكمن في تحولها من مجرد الرفاه المادي إلى الرفاه الإنساني، كما تحده أدبيات الأمم المتحدة في هذا المجال: توسيع الخيارات من خلال المشاركة في قرارات بناء الوطن وصناعة المستقبل. إنها تحول نوعي آخر لابد أن يندرج في صلب خطة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة.

٣-٥ التمكين الاقتصادي:

لن نخوض في هذه المسألة بالنسبة للشرائح الأسرية العادية التي تملك درجات من التمكين تتفاوت ما بين العالي جداً في شرائح النخبة، وبين التمكين المتوسط في الشرائح المتوسطة وما دونها. هنا تطرح مسألة التمكين المهني والتقني لهذه الشرائح الأخيرة. هناك ظاهرة خليجية شائعة في أوساط أفراد هذه الأسر تتصف بتواضع المستويات التعليمية والاتقانية والتقنية للعمل. وهو ما يجعل المردود الإنتاجي وكذلك الدخل متواضعاً. إلا أنه من الممكن تطويره خلال الخدمة فيما يعرف ببرامج التربية المستمرة. وهناك إحساس متزايد لدى أبناء أسر هذه الشريحة بضرورة الارتقاء

بوضعهم المهني وصولاً إلى الارتقاء الوظيفي وتحسين المداخل، مما أصبح من ضرورات مواكبة متطلبات الحياة المعاصرة المتزايدة باستمرار.

لأبد هنا من برامج توعية وطنية ومؤسسية لغرس ثقافة الانجاز والإتقان. وهي تغرس منذ بدايات الحياة في البيت، ثم في مختلف مراحل الدراسة التي تتطلب بدورها نقلة نوعية في مخرجات التعليم. فمن المعروف راهناً أن التعلم الرسمي في مختلف مراحلها العامة والتخصصية ذو مخرجات متواضعة بالمقارنة مع حجم الإنفاق السخي عليه، وهو ما يجعله يخرج أجيالاً لا تملك المؤهلات المطلوبة والمتزايدة فنياً في سوق العمل، مما يلقي بها في البطالة التي أخذت تشكل عبئاً فعلياً على الاقتصاد والمجتمع بصورة عامة، مولدة مشكلات عديدة من أبرزها تعثر شؤون الزواج أو أزمت الشباب المهمش. لقد صاحب الأداء المتواضع للتعليم بدايات مرحلة بحبوحة الطفرة النفطية حيث كانت الشهادات، بصرف النظر عن مستواها، تشكل جواز سفر لدخول الوظيفة العامة. أما مع العولمة والخصخصة وتشعب القطاع العام وظيفياً فلقد ظهرت سوءات هذه المخرجات المتواضعة.

غرس ثقافة الانجاز وتتميتها وتعميمها بحيث تصبح هي النموذج الاجتماعي السائد، وهي معيار الممارسات المهنية وممارسات الأداء غير المهني قبلها، أصبح من مستلزمات مشروع التنمية الوطنية المستدامة في دول المجلس. ولا بد أن يطال ذلك أيضاً تغيير أسلوب حياة الشريحة المحظية التي تعيش للاستهلاك ومن

أجله في غياب ثقافة الجهد. ليس المطلوب حرمانها من حظوظها بالطبع، وإنما المطلوب هو أن لا يظل أسلوب حياتها المتصف بفرط الاستهلاك هو المعيار والنموذج والمأمول الذي تتطلع إليه كل شرائح المجتمعات الخليجية.

ثالثاً - برامج تمكين خاصة ببعض الشرائح الأسرية:

١- الأسر المتصدعة:

هناك شريحة أسرية تحتاج إلى برامج تأهيل كامل يشمل جميع أبعاد حياتها، كي يتم الارتقاء بمستواها الكياني والاجتماعي، بحيث تعاود الاندماج في المجتمع. إنها شريحة أسرية مهمشة تتواجد عادة في المناطق الاجتماعية الهامشية المحيطة بالمراكز الحضرية، أو في جزيرات البؤس التي لازالت موجودة في الأحياء القديمة من المدن الكبرى، أو في مناطق الإسكان الجديد. ويغلب أن تنزح في الأساس من الريف إلى هذه المناطق الهامشية، ولكنها لا تتمكن من الانغراس المهني والارتقاء الاجتماعي. إنها أسر مغبونة على أكثر من صعيد. فهي ركيكة التكوين في الأصل، حيث تتكون من زيجات لا تتوفر لها مقومات النجاح والاستمرار، زيجات متسرعة عشوائية غير مخطط لها بما يكفي. ولذلك سرعان ما تظهر هشاشتها على صعيد التوافق الزوجي. تتكون هذه الأسر في الأساس من زوجين يأتیان عادة من أسر متصدعة عاشت في ظروف اجتماعية اقتصادية لا يتاح لها فرصة النمو السليم وبناء كيان مستقر. لا يندر أن يكون

الزوجان قد تعرضا لدرجات متفاوتة من حرمان خماسي الأبعاد: مادي، رعائي، عاطفي، تعليمي وتأهيلي مهني، وثقافي. ترتفع نسبة الأمية بين الزوجين وخصوصاً النساء، أو يكون مستوى التعليم متواضعاً لا يوفر عدة التأهيل المهني. رب الأسرة يغلب أن يكون غير مستقر مهنيًا ينتقل من عمل ارتزاقى إلى آخر، مع فترات متفاوتة من البطالة. وهو يشكل قبل الزواج أو بعده جل أعداد زبائن مكاتب الاستخدام في وزارات العمل، مع قصور في الدافعية لبذل الجهد الكافي للتدريب الذي يوفر النجاح في العمل والاستقرار فيه. وبذلك تكون موارد رزق الأسرة غير منتظمة بشكل يعرض استقرارها الحياتي للاضطراب. وتقوم الزوجات عادة بمحاولة سد الاحتياجات الحياتية الأساسية من خلال طرق أبواب هيئات الصدقات والإعانات المالية الرسمية والأهلية، وصناديقها المختلفة. ولا يندر أن ينفذ الزوج يده من مسؤوليات إعالة الأسرة منصرفاً إلى حياته الخاصة، إن لم يلج عالم الإدمان حيث يصرف دخله عليه.

تتصف هذه الأسر عادة بعدم القيام بتخطيط شؤونها الحياتية، تاركة ذاتها تعيش رهناً بالظروف وتحولاتها. يظهر ذلك بوضوح في غياب الصحة الإنجابية والمباعدة بين الولادات، حيث يخضع الإنجاب المتكرر للحتمية البيولوجية وحدها. وتكون النتيجة أبناء وبنات يأتون إلى الدنيا بدون توفر شروط الرعاية لهم. كذلك هو حال الإدارة المنزلية حيث الفوضى هي السائدة في الأكل والنوم والنظافة.

ويضاف إلى ذلك التصدع الأسري الصريح من شجارات علنية وعنف مادي ولفظي يصبه الزوج على الزوجة والأطفال، مما يدخل الأسرة في حالة من الشدة والعوز يعمل أهل الخير على تقديم العون لها. وتتحسر الوالدية إلى أدنى حدود الرعاية. ليس هناك اهتمام كافٍ بصحة الأطفال، ولا بانخراطهم في الدراسة المنتظمة. وكذلك سرعان ما يتسربون بعد عدة سنوات وهم شبه أميين. يتحولون إلى سوء التكيف سائرين فيه على سنة الأب غير المنغرس مهنيًا واجتماعيًا، والأخوة الكبار الذين يكررون سيرة الأب دراسياً وتدريباً ونشاطاً مهنيًا.

تتصف هذه الأسرة عادة بتدني الاندماج الاجتماعي وبشيوع مشاعر انعدام الأهلية الاجتماعية والاستسلام للعجز الحياتي. قلة منها فقط هي التي تحاول انتشار وضعها من هذا التدهور الإنساني. أما جل الأسر فهي لا تتجاوب مع جهود مراكز التنمية الاجتماعية في مجال تأهيلها وتحسين نوعية حياتها. وهي حين تتعامل مع هذه المراكز وسواها من الهيئات الأهلية، فذلك لطلب المساعدات المالية والمادية. إنها تعيش في حالة خطر خلقي وكياني مزدوج. فبالإضافة إلى ركافة تكوينها وتعثر حياتها، هناك الخطر الخلقي الذي تشكله البيئة المحلية التي تعيش فيها. إنها بيئة الأحياء الهامشية التي تفتقر عادة إلى الخدمات العامة الأساسية من إنارة وماء وسكن صحي ونظافة. كما أنها تظل إجمالاً خارج نطاق أجهزة الرقابة المدنية والأمنية، إلا حين تحدث فيها أحداث تستدعي التدخل العاجل. تسود فيها اللامعيارية الاجتماعية الناتجة عن غياب الرقابة من ناحية، وعن تراكم خليط

سكاني لا تقوم بين وحداته روابط وصلات تآزر وتساند أو ضبط سلوكي. وهو ما يزيد بالضرورة من درجة الخطورة الخلقية التي يتعرض لها الأبناء: تسبيب وفقدان رعاية وعنف في المنزل، الذي قد لا يوفر بيئة صالحة لحياة مستقرة وآمنة، وبيئة محلية تتكاثر فيها عوامل الانحراف.

إلا أن الصورة قد لا تكون بالضرورة بهذه القتامة والسلبية. فهناك الكثير من الأسر التي تصارع من أجل البقاء، وتحاول انتشال ذاتها من هذه الأخطار، إلا أنها قد تفتقر إلى وسائل الخروج وتولي مسؤولية حياتها. من هنا تتبع ضرورة توفر برامج متكاملة لإعادة تأهيلها ضمن خطة عامة للارتقاء بمستواها وصولاً إلى وضعها على طريق التمكين الذاتي. هنا تبرز الحاجة إلى التحول من تقديم خدمات جزئية لحل مشكلات ظرفية، بما فيها المعونات المالية والمادية الملحة، إلى برامج منتظمة لإعادة التأهيل.

ويتعين أن تسير هذه البرامج في خطين متوازيين ومتآيين: الأول يتناول تنمية هذه الأحياء ذاتها، والآخر يشغل على إعادة تأهيل الأسر.

١-١ لابد من خطة وطنية لتحويل هذه الأحياء الهامشية إلى أحياء مندمجة في عملية الاقتصاد الوطني ومنفتحة اجتماعياً. لابد من العمل على فك عزلة هذه الأحياء وانغلاقها من خلال دخول الخدمات العامة إليها: تحسين شروط السكن والصحة والتعليم وتكثيف خدمات المراكز الاجتماعية وزيادة فاعليتها، إضافة إلى

توفير التغطية الأمنية المنتظمة. ولا بد من القيام بمشاريع إنتاجية يواكبها برامج تدريب وتهيئة لأفراد الأسرة في سن العمل المدر للدخل المنتظم. ولا بد من إعادة ربط هذه الأحياء بالمدينة وأنشطتها ومؤسساتها، من خلال شبكات الطرق والمواصلات والإنارة. كل ذلك ضمن خطة تنمية محلية توفر شروط الانفتاح على المجتمع الأكبر، والاندماج فيه والمشاركة في شؤونه. وقد لا تبدو هذه كلها من الأولويات في نظر بعض المخططين، أو أنها ذات كلفة عالية. إلا أنها لا تختلف في شيء عن برامج التنمية الريفية وضرورتها كي لا تتحول إلى مناطق هامشية بدورها. كما أن الكلفة والجهود مهما كبرت فإن مردودها كبير على الحصانة الوطنية القائمة على متانة وحيوية البنيان الاجتماعي، وتماسكه وصحته.

٢-١ على الصعيد الأسري، الأنشطة معروفة وقائمة في كل دول المجلس إضافة إلى المساعدات المالية والعينية. جل خدمات المراكز الاجتماعية تصب في خدمة هذه الأهداف من رعاية صحية وبرامج تثقيف، ومحو أمية، وبرامج التدريب الحرفي والمهني للفتيات والنساء على اختلافها، وهي كثيرة ومتنوعة ونشطة، خصوصاً عمل النساء في المنزل. وتشكل برامج القروض الصغيرة لتأسيس أعمال منتجة تساعد على تولى الأسرة لتغطية احتياجاتها، وتوفير الإرشاد والإشراف وتيسير سبل توفير المواد الأولية وتسويق المنتجات، تجارب رائدة ومتزايدة الانتشار في كل دول المجلس.

وتلعب مكاتب الإرشاد الأسري الرسمية والأهلية دوراً هاماً في التأهيل النفسي لهذه الأسر وأفرادها، كي يتمكنوا من الاستفادة من برامج التدريب ومشاريع الإنتاج. لا بد من البدء من البداية. أي تكثيف عمليات محو الأمية، وبرامج الصحة الإنجابية والمباعدة بين الولادات والاهتمام بالأم الحامل صحياً ونفسياً، وكذلك تربيها على الوالدية الكفاءة وخصوصاً في سنوات الطفل الأولى وأصول رعايته. ويأتي قبلاً إرشاد ما قبل الزواج للشابات والشبان، وتقديم الإرشاد العلاجي لبعض معوقات نجاح الحياة الزوجية. وكذلك التوعية بأصول التكافؤ الزوجي والحقوق الشرعية لكل من الزوجين وضرورة الاقتناع بها. ثم يأتي دور الإرشاد على صعيد حياة الأبناء المدرسية. وكذلك مواكبة هذه الأسر ومساعدتها على حل مشكلات الحياة الزوجية تبعاً.

وبالطبع التجاوب لن يكون يسيراً، ونجاح هذه البرامج على اختلافها لن يكون سهلاً أو مضموناً بمجرد القيام بتقديم خدماتها. هناك شغل يتلزم مع هذه التدخلات لا بد من القيام به ويتمثل في عنوان كبير هو التمكين النفسي للزوجين تحت شعار "مواجهة المستقبل بشجاعة" (حجازي، 2008م). ويتضمن العمل على ما يلي:

- التغلب على القمع الذاتي وقصور الكفاءة الاجتماعية وتفشي الروح الانهزامية الاستسلامية، وتنمية الثقة بالنفس والاحترام الذاتي. ويتم ذلك من خلال برامج علاج العجز المتعلم

- وصولاً إلى إطلاق الطاقات الحية المطموسة و تعزيز النظرة المتفائلة إلى الذات والدنيا.
- تنمية الذكاء العاطفي لدى الزوجين بحيث يتمكنان من التبصر بمشاعرهما وإدارتها، ومشاعر القرين وإدارتها، والتعامل مع الضغوطات والتوافق مع الذات واحترامها، ومع الآخرين وقبولهم.
 - تنمية مهارات التفكير الايجابي ومحاكمة الأفكار السلبية الانهزامية والتغلب عليها، وصولاً إلى إجلال أفكار واقعية أو إيجابية في النظر إلى الذات وإمكاناتها. وكذلك تنمية مهارات حل المشكلات وإيجاد البدائل.
 - إطلاق إرادة التنمية الذاتية والدخول المبادر إلى الحياة والعمل، وذلك من خلال تحريك الدافعية وطاقات الحياة المطمورة.
 - الإرشاد العلاجي لتمكين الزوجين من مواجهة معاناة الماضي وجروحه وتجاوزها والانفتاح على المستقبل والثقة بالنفس وتوكيد الذات، واكتشاف معنى الكرامة والقيمة الذاتية واحترام الذات.
 - التدريب على مهارات الحياة على صعد إدارة الميزانية وتنظيم شؤون الحياة، ومهارات التواصل والحوار، والوالدية.
 - تنمية مشاعر الانتماء إلى الجماعة والمجتمع الأكبر والشراكة الفاعلة.
 - إطلاق وتعزيز حس المسؤولية الذاتية عن الحياة الشخصية والأسرية، وصولاً إلى الإحساس بالافتقار الذاتي والفاعلية الذاتية في القيام بأعباء بناء الحياة.

هذا التأهيل النفسي يشكل ضمانة انخراط الأسرة وأعضائها بكل برامج إعادة التأهيل التي أشرنا إليها. ذلك أنه لا تنمية فعلية مضمونة بفعل التدخل الخارجي وحده. بل لا بد من بنائها على أساس من الدافعية الأصيلة والثقة بالقدرة على الفعل. وهو أمر ليس بالهين، إلا أن النجاح فيه ولو نسبياً يفتح السبيل أمام نجاح برامج تمكين هذه الشريحة الأسرية التي تشكل تحدياً فعلياً على الصعيد الفني والتأهيلي. ولذلك لا بد في هذه الحالات من الاستعانة بالجهود التطوعية للعناصر القيادية في البيئة المحلية، من نفس فئات هذه الشريحة وانتماءاتها الاجتماعية، ممن تمكنوا من التغلب على هذه الصعوبات الكيانية، وحققوا النقلة إلى الأهلية الاجتماعية مهنيًا وحياتياً.

يتمثل دورهم في عرض تجاربهم وجهودهم في معركة بناء نوعية حياتهم، ومناقشتها مع الأسر المستهدفة، والحوار بشأن إمكانية التعلم في تجاربها، وخصوصاً من خلال تقديم نماذج من الانتماء ذاته استطاعت كسب معركة بناء المكانة واسترداد الاعتبار، وصولاً إلى الاقتناع بأن البؤس ليس قدراً محتوماً.

٢- الأرامل والمطلقات:

تتفاوت أوضاع هاتين الفئتين كثيراً، من حيث مستوى التمكّن قبل الترمّل أو الطلاق، من النواحي التعليمية والاقتصادية والمهنية

والاجتماعية، وكذلك ظروف الحياة السابقة واللاحقة. وبالتالي تختلف برامج التمكين من حيث المجال والشدة والديمومة. ولهذا فليس من الواقعي تعميم الحديث عن الأرملة أو المطلقات، كما يشيع في الأدبيات، وكأنهن متساويات في الأوضاع والظروف والحاجات. والواقع أن جل ما يرد في الأدبيات حول الموضوع يتناول بالبحث تلك الشريحة الشعبية الأقل حصانة واقتداراً. يمكن عملياً التمييز بين ثلاث فئات من الأرملة والمطلقات على وجه العموم.

١-٢ هناك أولاً فئة النساء اللواتي ينتمين بالأصل إلى أسر النخبة المنخرسة اجتماعياً، والمتمكنة علمياً ومهنياً واقتصادياً. التدخل بعد الترملة أو الطلاق قد يقتصر على تقديم المشورة لإعادة ترتيب أمور الحياة من قبل مكاتب الإرشاد الأسري، إذا دعت الحاجة. إذ أن هناك نسبة لا يستهان بها من النسوة يتمتعن باحتضان العائلة الممتدة التي ينتمين إليها، بما لا يعوزهن لتدخل الهيئات العاملة مع الأسرة. كما لا يندر أن تكون الأرملة أو المطلقة على درجة عالية من الاقتدار والتمكن بحيث تتولى بوسائلها الخاصة إعادة تنظيم حياتها بعد الترملة أو الإطلاق. وقد يكون الطلاق في بعض هذه الحالات قد تم من خلال التفاهم والتوافق بين الزوجين على الشؤون المالية والحياتية والشرعية، كما على حضانة الأطفال. كما قد يكون الطلاق هو بمثابة الحل لصعوبات توافق الحياة الزوجية، مما يجعل المطلقة تتطلق في بناء حياة جديدة أكثر ملاءمة لها. وتلجأ النسوة إلى الاستشارات الخاصة التي تستعين بها على إعادة ترتيب أوضاعها.

قد تشكل رعاية الأبناء بعد الترميل أو الطلاق في هذه الحالة القضية التي تحتاج إلى تقديم المشورة الإرشادية للأم حول كيفية مساندة الأبناء لتجاوز هذا الحرمان من الوالد المتوفي أو الذي انفصل عن الزوجة والأولاد. كما قد تبرز الحاجة إلى تدخل ارشادي علاجي لمعالجة بعض اضطراباتهم الانفعالية والسلوكية الناجمة عن الحرمان من الأب. والواقع أنه كلما كانت الحياة الأسرية قبل الانفصال توفر الرعاية والحماية للأبناء، تمكن هؤلاء من اجتياز الأزمة بأضرار أقل. الأمر الهام على هذا الصعيد، من ناحية الحفاظ على صحة الأبناء النفسية وسلامة نموهم، هو رعايتهم في كنف الأم محاطة بالأقارب الأقربين.

٢-٢ وأما الفئة الوسطى من الأراامل والمطلقات فهي تحتاج لبرامج تدخل أكثر فاعلية وتنوعاً. قد تكون هناك حاجة للتمكين الاقتصادي ورفع الكفاءة المهنية ومساعدة الأم المعيلة على الحصول على عمل منتج (توظيف أو قروض صغيرة). ومعه تحتاج إلى التدريب والتوجيه في إدارة حياتها الاقتصادية، وميزانية الأسرة، وعلاقات الجيرة والقرابة، فيما يعرف ببرامج مهارات الحياة. كما قد تحتاج الأم المعيلة إلى مساعدة من قبل مكاتب الخدمة الاجتماعية في ترتيب الأمور القانونية الشرعية (إرث، نفقة، حضانة...). وكذلك المساعدة على تيسير معاملاتها مع المؤسسات الخدمية العامة، (التربوية، الصحة، العمل، الإسكان الخ...). ومن الأمور الهامة مسانبتها كي تحصل على احتضان الأقارب الذين يمكن أن يقدموا لها الدعم المالي أو المادي،

وخصوصاً المساندة النفسية والمعنوية، كي تتمكن من ترتيب أمور الحياة الجديدة.

هناك حاجة في هذه الحالات إلى مساندة إرشادية مزدوجة تتوجه في شقها الأول إلى الأم المعيلة ذاتها، وتتوجه في شقها الثاني إلى تعزيز مهاراتها الوالدية. أما على المستوى الشخصي الخاص بها فهناك حاجة إلى المساندة المعنوية، كي تتمكن الأم من مجابهة تحديات الترميل أو الانفصال، والآثار الناجمة عنه.

ويمكن على هذا الصعيد مساعدتها نفسياً للتعامل مع أزمة الترميل أو الطلاق التي قد تترك آثاراً صدمية بحاجة إلى تدخل إرشادي علاجي للشغل عليها وتجاوزها. ويساعد احتضان الأقارب للأم المعيلة كثيراً في تجاوزها لأزمته وإعادة ترتيب حياتها.

كما تحتاج إلى مساعدة إرشادية كي تتمكن من تعويض الأبناء خسارة الأب، وكيفية تعليل هذه الخسارة، بما لا يؤدي إلى توليد اضطرابات نفسية لديهم. هناك ضرورة لمواكبة الإرشاد للأم على هذا الصعيد، بحيث يمكن التدخل للمساعدة في علاج اضطرابات الأبناء الانفعالية والسلوكية، وكذلك متابعتهم في دراستهم، وإدماجهم في أنشطة أندية الناشئة. المهم والحيوي هنا هو رعاية الأبناء في كنف الأم بمساندة الأقارب واحتضانهم، ومواكبة مكاتب الإرشاد والخدمة الاجتماعية. ذلك أن بقاء الطفل في كنف أمه وفي بيئته الاجتماعية والقرابية الطبيعية من أهم عوامل الحفاظ على صحته النفسية وطمأنينته القاعدية، وبالتالي نموه السليم. وكل جهد

مادي أو معنوي أو فني يبذل في هذا السبيل يعطي ثماراً أكبر بما لا يقاس من الوضع في مؤسسة رعائية مهما كانت حسنة المستوى.

٢-٣ أما الفئة الثالثة فتتمثل بالنساء المطلقات أو المترملات من البيئات الهامشية والأسر ذات التاريخ الطويل من الصراع والتصعد. نحن هنا بصدد الحاجة إلى برامج إعادة تأهيل كاملة للأم المعيلة، مع مساندة ومتابعة منتظمة. هناك أولاً في حالة المطلقات المساعدة في القضايا الشرعية المتعلقة بالنفقة والحضانة والسكن. وكذلك حماية الأم والأبناء من التعنيف قبل الطلاق وأثناءه وبعده، حيث لا يندر لجوء الزوج إلى إجراءات انتقامية مؤذية للزوجة والأولاد، متعللاً في ذلك بحقوق يساء فيها تأويل الشرع وتعاليمه، وقد يلقي تساهلاً من قبل قضاة الشرع. لا بد اجتماعياً من سن قوانين واتخاذ إجراءات تضمن حسن تطبيق التعاليم الشرعية التي تحمي المرأة والأولاد وتتصفهما، بينما يغلب في الواقع العملي ممارسة عادات وتقاليد تنزل الغبن بالمرأة تحت غطاء الشرع، وهي ليست من الشرع في شيء. ويندرج في الإطار ذاته توعية المرأة المطلقة بحقوقها الشرعية والقانونية التي ينص عليها دستور الدولة.

وأما برنامج إعادة التأهيل الكامل فيتضمن كل من محو الأمية، والتدريب المهني والمساعدة، من خلال القروض الميسرة أو سواها على إنشاء مشروع إنتاجي صغير، والتدريب على مهارات الحياة لجهة إدارة الميزانية وتدبير شؤون المنزل

والرعاية الصحية للأبناء، والانخراط الاجتماعي. كما تحتاج إلى تدريب على مهارات الوالدية وأسس التعامل مع الأبناء ومشكلاتهم التي لا بد أن تنشأ نظراً للظروف غير المعافاة نفسياً التي عرفوها في الأسرة قبل الطلاق وأثناءه وبعده. كما لا بد من تدخل إرشادي مع هؤلاء الأبناء مباشرة لعلاج مشكلاتهم النفسية هذه بما ييسر استعادة مسيرة النمو السليم. ولا بد كذلك من تدخل إرشادي علاجي لمعالجة مشكلات الأم المعيلة النفسية هي ذاتها. إضافة إلى مساندة مكاتب الخدمة الاجتماعية لها ولأبنائها وتيسير معاملاتهم مع المؤسسات الرسمية والخاصة المعنية بحياتهم.

وعلى وجه العموم يتطابق برنامج إعادة التأهيل الكامل في هذه الحالة في محاوره وإجراءاته مع برامج تأهيل الأسر المتصدعة التي تمت الإشارة إليها. وهو برنامج يتخذ طابع الانتظام والمتابعة المكثفة في مراحل البداية، مع توفر المتابعة وإمكانات التدخل كلما دعت الحاجة، واستجبت طوارئ أو ظروف في المراحل اللاحقة.

رابعاً - رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة:

يتضمن تمكين الأسرة الخليجية تطوير قدراتها على رعاية الحالات الخاصة، التي قد تنشأ عن دورة حياة أجيالها من المسنين، وكذلك عن وظائف الإنجاب من أطفال معاقين، وعن الحرمان من الوالدية في حالات اليتيم. أصبحت رعاية هذه الشرائح تطرح متطلبات جديدة بعد

التحولات التي عرفتها الأسرة الخليجية، من مثل تزايد بروز الأسر النووية وتزايد النزعة الفردية والاستقلال عن الأسرة الممتدة، وما يصاحبها من تغيرات لوجستية على صعيد السكن المستقل محدود إمكانات الاستيعاب، وانشغال كلا الزوجين في أنشطتهما العملية والإنتاجية، مما قلص من انحسار أدوار الرعاية التقليدية لهذه الفئات في كنف الأسرة.

هذه الظواهر مستجدة خليجياً وعربياً، وأصبحت تمثل قضية بحاجة إلى إجراءات لتوفير متطلباتها. لم يكن هناك في الأسرة الممتدة مشكلات تطرح على صعيد رعاية هذه الفئات. كانت الأسرة الممتدة تستوعب في حياتها الجماعية وتعدد أجيالها التي تعيش في حيز مكاني واحد هذه الفئات، باعتبارها من وظائفها الطبيعية من جانب، وعملاً بتعاليم الدين الحنيف في تنظيم الحياة الأسرية الجماعية من الجانب الآخر. كان الأيتام، وكذلك معظم حالات الإعاقة يحصلون على الرعاية ضمن الحياة الجماعية للأسرة الممتدة. وكان المسنون يشكلون مرجعية هذه الأسر طوال حياتهم، سواء على صعيد الإنتاج وإدارة موارده أم على صعيد السلطة والمكانة، حيث كانوا يشكلون النواة الحاكمة لحياة الأسرة وأجيالها متعددة الأعمار.

أدت تحولات التحضر على صعيد الأسرة إلى تراجع هذه البنى التقليدية وأدوارها ووظائفها. وأخذت تحل محلها مؤسسات الرعاية التي أنشأتها دول المجلس وصرفت عليها بسخاء مشهود، مما أحدث نهضة رعاوية مؤسسية واضحة خارج نطاق الأسرة، على غرار ما هو متبع في الغرب.

إن الرعاية في كنف الأسرة حين تتوفر المقومات الضرورية هي الصيغة الطبيعية التي تحقق أفضل النتائج، على صعيد الصحة النفسية والاندماج الاجتماعي والتكيف العام للمشمولين بها. وكذلك عادت الرعاية في كنف الأسرة لاحتلال الأولوية من بين الصيغ المختلفة، وبرزت مساعي توفير متطلباتها وبدائلها باعتبارها المسار السليم والطبيعي.

حققت دول مجلس التعاون الخليجي، بما لا يدع مجالاً للشك نقلة في خدمات الرعاية المؤسسية، وها هي تعود اليوم من جديد إلى صيغة الرعاية الطبيعية في كنف الأسرة، وتجتهد في ابتداع أساليب جديدة تتمشى مع الواقع الأسري النواتي الحضري وضمنه. وكان الأحرى بها قبل أن تتخرط في توسيع الرعاية المؤسسية محاكاة للصيغ المقتبسة عن الغرب، أن تحافظ على تقاليد المجتمع الأصيلة وتعاليم الدين الحنيف. لا بد إذًا في السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة من الشغل على الصيغ التي تمكنها من توفير الرعاية في كنفها لهذه الحالات الخاصة. وبالطبع ليس بالإمكان الرجوع بعقارب الساعة إلى الوراء والعودة إلى بنية الأسرة الممتدة التي تعيش وتنشط جماعياً في حيز مكاني واحد. وإنما لا بد من ابتداع صيغ تتمشى مع واقعها الراهن والمستقبلي بما يوفر بدائل لتوفير شروط القيام بهذه الوظيفة. ويأتي في صدارة هذه الجهود القيام بحملة وطنية مجتمعية تعيد تفعيل تعاليم الدين الحنيف في الرعاية في كنف الأسرة إلى أقصى مدى ممكن. ويندرج ضمن هذه الحملة التوعية العلمية بأهمية الرعاية في البيئة الطبيعية، والتنبيه إلى الآثار السلبية للرعاية المؤسسية. ويقوم ذلك كله على إعادة إحياء حس المسؤولية عند أرباب الأسر عن رعاية مسنيهم وحالاتهم الخاصة، وعدم جواز نفرض

اليد من هذه المسؤولية الكبرى، بتفويضها إلى المؤسسات الرسمية والأهلية. لا بد من ترسيخ القناعة إذاً بضرورة تحمل مسؤولية الرعاية في كنف الأسرة، بحيث يبقى دورها هو الأصيل، ودور المؤسسات هو الرديف والمساعد، وبحيث تصبح الرعاية الداخلية في المؤسسات هي الاستثناء، حين تتعذر ظروف الرعاية في كنف الأسرة، كما هو الحال في الإعاقات الشديدة التي تحتاج إلى عناية خاصة، أو المرض المستفحل لدى المسنين والذي تتعذر العناية به في الأسرة. ولحسن الطالع فإن المجتمعات الخليجية لازال يتوفر لها رصيد ثقافي ديني يشكل أساساً متيناً للعودة إلى الرعاية في كنف الأسرة النواتية ذات علاقات القرابة الممتدة. كما يتوفر لهذه المجتمعات الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات هذه الصيغ البديلة عن الرعاية المؤسسية.

ولابد في هذا الصدد من التوقف عند الانجازات المتنامية خليجياً على هذا الصعيد، سواء في رعاية المسنين أو الأيتام والحالات الخاصة الأخرى. حتى أن الصيغ الرائدة في مجال الرعاية المؤسسية أصبحت تتفتح بشكل متزايد خليجياً على التواصل مع الأسرة، وتوزع حياة المستفيدين ما بين المؤسسة وبين الأسرة، مما أصبح يعطي ثماره المميزة في الرعاية.

نتوقف سريعاً عند بعض الأفكار في صيغ الرعاية البديلة في كنف الأسرة التي بدأت تتكاثر حولها الملتقيات والندوات وتبادل الخبرات الرائدة بين دول المجلس. كما بدأ يتجمع مقدار طيب من الأدبيات والمنشورات التي تروج لهذه الرعاية وتعرض أساليبها وأنشطتها الناجعة. وكلها تركز حول الأسرة باعتبارها المجال الحيوي الطبيعي،

كما تشتغل على الحد من العقبات التي تحول دون اعتماد هذا النموذج. نشير إلى الصيغ الرائدة في كل من رعاية الأيتام في كنف الأم والأسرة، ورعاية الطفل المعاق في أسرته، وتنتهي برعاية المسنين.

١ - رعاية الأيتام في كنف الأسرة:

إنها الصيغة التقليدية في الثقافة العربية الإسلامية الخليجية، وهي بدورها الصيغة التي تروج لها راهناً الأدبيات في الموضوع. تقوم الأم المعيلة برعاية أبنائها بعد غياب الأب تقليدياً في ظل أسرتها الممتدة. يبقى الأبناء في كنفها ويحظون بحنانها ورعايتها. ويوفر الأقارب الأقربين لها الحماية والاحتضان ومصادر العيش وتلبية احتياجاتها هي وأبنائها، هذا إذا لم تظل مندمجة في الأسرة الممتدة أصلاً، وإذا لم تكن تتوفر لها مصادر دخل من عملها المنتج. لا بد من تعزيز إمكانات هذه الرعاية لليتيم في كنف أمه. أما إذا لم تتوفر لها شروط العيش هذه، فتقوم مكاتب الخدمات الاجتماعية ومراكزها بالعمل على تعزيز الروابط مع الأقارب الأقربين، بحيث تتوفر لها المساندة المعنوية، كما يتوفر لأبنائها بديلاً أو أكثر عن غياب الأب. وهو بديل على غاية من الأهمية كلما صغر سن الأبناء. وتقوم صناديق المساعدات الرسمية والأهلية بتوفير الدخل المالي لتغطية نفقات عيشها وعيش أبنائها. كما تقوم مكاتب الخدمة الاجتماعية بمساعدتها في معاملتها مع المؤسسات الرسمية والأهلية (التعليم، الصحة، الشؤون القانونية

والمدينة، التواصل مع جمعيات أنشطة الطفولة والناشئة، الانضمام إلى الأندية الخ...).

وتوفر لها مكاتب الإرشاد الأسري المساندة الإرشادية اللازمة لتجاوز أزمة الترميل النفسية والعاطفية، وكذلك لتنمية مهاراتها في التعامل مع أزمات الأبناء الناجمة عن فقدان رعاية الأب وفقدان السلطة الوالدية. كما يمكن أن توفر مكاتب الإرشاد الأسري خدمة تدريبها على تنمية مهارة إدارة الأسرة وحياتها وشؤونها المالية.

ومن البرامج الهامة للأم المعيلة وتمكينها في رعاية أبنائها بكنفها توفير التدريب المهني لها من ضمن أنشطة المراكز الاجتماعية، وصولاً إلى مساعدتها على القيام بعمل منتج سواء ضمن المنزل، أو من خلال قروض المشاريع الصغيرة، أم من خلال إيجاد عمل مدر للدخل بدوام معقول خارج المنزل. وفي هذه الحالة توفر لها مكاتب الخدمات الاجتماعية الرسمية أو الأهلية، إمكانات رعاية الأبناء الصغار، خلال ساعات العمل، في إحدى الحضانات أو سواها من المؤسسات المماثلة.

وإذا لم تتوفر الرعاية في كنف الأم فإن الصيغة التالية الأنسب هي إيكال أمر رعاية الطفل إلى أحد الأقارب الأقربين الذين يعيشون في بيئته الحيوية ذاتها (عمة، خالة، أسرة عم أو خال...) وهنا تقدم لهم المساعدات المالية التي تغطي نفقات الطفل، كما تقدم لهم المساعدات اللازمة في التعامل مع

المؤسسات المعنية بالطفولة. ويتم التوافق في هذه الحالة على صيغ العلاقات ما بين المعيل الجديد ومكاتب الخدمة المسؤولة رسمياً عن حياة الطفل وسلامة نموه. كما تقدم للمعيل الاستشارة الإرشادية لحسن رعاية الطفل حين يلزم.

وأما الصيغة التي تأتي في المقام الثالث من الأولوية إذا لم تتوفر الصيغتان السابقتان فهي تكفل اليتيم من قبل أسرة راغبة تتمتع بالنضج وسلامة المناخ الأسري والمهارة الوالدية. وهنا لا بد من دراسة حالة الأسر المرشحة للتكفل والتأكد من عدم توفر معوقات الرعاية لديها. كما يصار في هذه الحالة إلى فترة تجربة تقوم فيها الأسرة بزيارة الطفل الذي يتم إيواؤه مؤقتاً في مؤسسة للرعاية بحيث تتم الألفة والقبول المتبادل بين الطرفين. وتنظم لهذا الغرض اتفاقية ملزمة ما بين الأسرة المتكفلة وبين الهيئة المسؤولة في وزارة التنمية أو الشؤون الاجتماعية على أسس رعاية الطفل وتوفير الأسرة لشروطها. وهناك نظام للمتابعة لضمان حسن التزام الأسرة ببنود الاتفاقية كما يمكن أن تتلقى الأسرة المتكفلة المساعدة المالية اللازمة إذا دعت الحاجة، شريطة الاحتياط من سوء استغلال هذه المساعدات وتحويلها إلى مصدر للكسب من خلال التكفل.

كل هذه الصيغ معمول بها في مختلف دول المجلس، وتختلف ترتيباتها التنظيمية من حالة إلى أخرى. وهناك تجارب رائدة خليجياً في هذا المجال يمكن الاطلاع عليها من خلال الأدبيات حول رعاية الأيتام في دول المجلس. كما تعرف دول المجلس

صيغاً رائدة في مجال رعاية الأطفال مجهولي الأبوين. هناك توجه متزايد ورائد للتخلي عن الرعاية المؤسسية لهذه الفئة من الأطفال، باتجاه صيغ الرعاية الأسرية البديلة، بحيث يتوفر لهم مناخ حياة أسرية تتمتع بالقبول وتوفير الحب والرعاية والاندماج في بيئة اجتماعية طبيعية باعتبارها الأفضل للنمو المعافى. وتوظف لإنجاح هذه الصيغ في الرعاية البديلة الإمكانيات المالية السخية إضافة إلى الضوابط القانونية والمتطلبات النفسية والتربوية. وهو ما يشكل رهنًا حلاً ناجعة لمشكلة رعاية مجهولي الأبوين في دول المجلس.

كما بدأت تنتشر في دول مجلس التعاون الخليجي نماذج مطورة من صيغة قرى الأطفال المعروفة دولياً بما يتمشى مع ثقافة الخليج، وخصوصاً في الرعاية البديلة لليافعين، بعد مرحلة التكفل في الطفولة. وهنا تمكنت بعض دول المجلس من تجنب سلبيات العيش في قرية الأطفال من خلال نظام أسر بديلة يديرها زوجان موثوقان يتفرغان لرعاية مجموعة من الأطفال من أعمار متدرجة، وتعيش حياتها في البيئة الاجتماعية الطبيعية. وبالطبع تقدم لهذه الأسر المساعدات اللازمة، مع تأمين راتب لهما لقاء التفرغ لهذه المهمة.

وهكذا نكون بصدد الاقتراب ما أمكن من صيغة الرعاية في كنف الأسرة الممتدة وفي البيئة الطبيعية، التي تضمن أفضل ظروف النمو المعافى. وهو جهد تحقق فيه دول المجلس تقدماً مضطرباً. وبالتالي يتعين تكريسه في السياسة الاجتماعية

المستقبلية والاجتهاد في تطوير صيغ رائدة منه، مستندة إلى تعاليم الدين الحنيف، وتستلهم التراث الثقافي الخليجي في آن معاً.

٢ - رعاية الطفل المعاق في أسرته:

قد تكون رعاية الطفل المعاق في أسرته هي الأكثر حاجة للشغل الإرشادي والتوعوي مع الأهل كي يتوصلوا إلى اتخاذ مواقف واقعية من الإعاقة، بما هو المدخل الملزم لتأسيس أي علاقة رعائية ايجابية فاعلة ونجاحها. ذلك أن الإعاقة قد تحمل في لاوعي الأهل، وحتى في إدراكهم الواعي دلالة الوصمة، أو البلاء، أو دلالة النحس، وخصوصاً تلك الإعاقات التي تتطلب التدخل الدائم من قبلهم لتلبية شؤونه اليومية، بما فيها الأكثر أولية. ذلك ما يشكل محوراً أساسياً من محاور تمكين الأسرة لرعاية طفلها المعاق.

أمام الإعاقة يمكن أن تظهر عدة مواقف من قبل الوالدين تحديداً تحتاج كلها إلى تعديل لتمكين الأسرة من السير في برنامج إعادة التأهيل.

هناك موقف أول يتمثل في نبذ الطفل المعاق ورفض الاعتراف ببنوته. يقوم هذا النبذ على الدفاع ضد دلالة الوصمة التي يمثلها الطفل المعاق. ذلك أن الإعاقة تسبب في هذه الحالة جرحاً نرجسياً، أي مساساً بصورة الذات وتقديرها، حيث تتمثل

كل أوجه القصور الذاتية الدفينة في لا وعي الأهل فيها: إنها دلالة السوء أو النقص في كيانهم الذي لا يستطيعون احتمالهم، وبالتالي لا يتكروون له من خلال نبذ الطفل كلياً أو جزئياً. ولا يندر إيكال أمر الطفل إلى مؤسسة في التربية الخاصة وتناسي أمره. وقد يكون النبذ من طرف واحد، من قبل أحد الوالدين الذي يتنكر لوصمته الذاتية ملقياً العبء على الطرف الآخر الذي يُحمّل دلالة القصور هو أو نسله، مما قد يفجر الصراع النفسي بينهما.

وقد تثير إعاقة الطفل شعوراً شديداً بالذنب لدى الوالدين يدفع بهما إلى المبالغة في الإدانة اللاواعية للذات، تولد بدورها إفراطاً في الرضوخ لهذا الطفل، مما يفقد دور المرجعية التربوية. وهنا قد يكرس الوالدان أو أحدهما ذاته لخدمة الطفل والرضوخ له بهدف التخفيف من الشعور بالذنب وتهدئة ضميره الخلقى. وهو موقف لا يساعد بدوره على القيام بمهام الرعاية بشكل واقعي فاعل. وقد يخفي هذا الشعور الواعي بالذنب عدوانية لا واعية شديدة تنصب على الطفل وتتمنى موته أو الخلاص منه. وهو موقف لا بد من علاجه لدى الأهل كي يصبح بإمكان الأسرة القيام بمهام الرعاية.

أما رد الفعل الثالث والذي ينبع من مشاعر غير صحية لدى الأهل تجاه الإعاقة، فيتمثل في فرط الحماية والاحتضان للطفل، مما يكف طاقات النماء المتبقية لديه، حيث يحال بينه وبين التجريب ومواجهة اختبارات الحياة أو تحمل مسؤولية

قيامه بأمور بسيطة في مجال الاستقلال الذاتي. يصبح الطفل في هذه الحالة الطفل - الشيء الذي لا حول له ولا طول، مما يزيد من حاجته إلى الاعتماد على الأهل من ناحية، ويزيد من حاجتهم بدورهم إلى تضخيم إعاقته لإبداء المزيد من الحماية. وهو بدوره موقف يضاعف الإعاقة الجسدية من خلال فرض إعاقة نفسية تؤدي إلى التعطيل شبه الكامل لنمو قدراته وسيره على درب تولى مسؤولية شؤونه الذاتية ولو نسبياً.

وهناك موقف آخر غير معافى يتمثل في رفض الاعتراف بحقيقة الإعاقة وواقعيتها. وهو ما يطلق لدى الأهل العيش على الأمل السحري بأن الأمور سوف تتعدل مع التقدم في السن. وقد يلجأ الأهل إلى سلسلة لا تنتهي من الاستشارات الطبية والتربوية المتخصصة على أمل وضع اليد على العلة الخفية المولدة للإعاقة والقضاء عليها، وصولاً إلى تحقيق ذلك الأمل السحري في الشفاء، والخروج من المحنة. هذا بدوره موقف آخر يهدر الوقت والجهد والموارد بدون طائل. وليس له من أثر سوى تأخير التدخل الذي يصبح أكثر صعوبة بمقدار تقدم الطفل في السن. ذلك أن فرص النجاح تكون أكبر كلما كان التشخيص العلمي الموثوق للإعاقة أكثر تبكيراً. وقد يقع الأهل في هذه الحالة ضحايا وعود بالخلوص يقدمها لهم بعض الاستغلاليين، لقاء استنزاف موارد مالية قد لا تكون هينة.

لا بد في أي برنامج لرعاية الطفل المعاق في الأسرة من مساعدة الأهل على حل صراعاتهم بصدد الإعاقة، وتعديل

مواقفهم منها ومن الطفل باتجاه أكثر واقعية، يفتح سبيل السير في عملية إعادة التربية. وإلا فإن ردود الفعل غير الواقعية هذه قد تضعنا أمام إعاقة الطفل من ناحية وإعاقة الأهل عن التدخل الناجع من الناحية الثانية.

ولا بد من الإشارة بهذا الصدد إلى مواقف بعض الأسر النابذة للطفل المعاق، والتي قد تتخذ في بعض الأوساط الشعبية قيام الوالدين بإخفاء الطفل المعاق عن أنظار المحيط تهرباً من الوصمة التي قد تلحق بهم. يحدث شعبياً أن يسجن الطفل أو حتى يقيد ويترك في حالة موت وجودي، مما يقضي عليه إذا لم يتم تدارك الأمر بشكل مبكر. وقد يحدث أن يترك الطفل لشأنه من خلال نفض الأهل لأيديهم منه وتوجيه الاهتمام بشكل تعويضي إلى بقية الأبناء غير المعاقين. أو يتعرض الطفل المعاق لمعايرته من خلال مقارنته بالأخوة والأخوات غير المعاقين. وهو ما يؤدي عادة إلى غرس روح الهزيمة في نفسه واستسلامه للعجز المتعلم، مما يفاقم من آثار إعاقته بتعطيل قوى النماء المتبقية لديه.

الشرط المسبق في إعداد الأسرة للإسهام النشط والفاعل في إعادة تأهيل طفلها المعاق يتمثل إذا في مساعدتها على حل صراعاتها المعطلة في الموقف منه والتعامل معه. الموقف الفاعل يتمثل بالعقلانية الموضوعية، والقناعة بأن الإعاقة حدث موضوعي من أحداث النمو لا يتحمل الأهل وزره أو المسؤولية عن ظهوره. والافتناع في المقابل بأن دورهم حيوي

في العلاج، يتمثل في تقبل إنسانية الطفل فيما يتجاوز إعاقته، وتجنب مواقف الإشفاق أو الحماية أو النبذ أو التكر المعطلة. إنهم بحاجة إلى نوع من الإرشاد العقلاني الذي يقوم على تمثّل مبادئ الواقعية والمسؤولية والصواب: الإصابة حدث واقعي قابل للعلاج بدرجات متفاوتة، ومسؤوليتهم ومشاركتهم الأصلية في العلاج هي من أهم عناصر فاعليته ونجاحه، وتتمثل هذه المسؤولية ليس في تقبل إنسانية الطفل وحدها (مع أنها الأساس)، وإنما في القيام بكل ما هو صواب. بذلك توضع أسس تحرر الطفل من الأعباء النفسية لإعاقته، مما يطلق طاقاته الحية المعافاة المتبقية وتعزيزها، باعتبارها تمثل سند نجاح عملية تأهيله.

أما المحور الآخر في تمكين الأسرة لرعاية الطفل المعاق في كنفها فيقوم على معطيات التربية الخاصة للطفل المعاق وفنياتها، وتدريب الأهل عليها، ومشاركتهم في تنفيذ برامجها. وتتأسس هذه الفنيات الحديثة والأكثر فاعلية على برامج التعلم الإجرائي التي طورها سكنر في تشكيل السلوكيات الجديدة وخطواته، وبطريقة التعلم بالنمذجة، وتعزيز السلوكيات المتعلمة وتعميمها تبعاً لقوانين التعلم المعروفة. وتشكل هذه الفنيات صلب برامج التربية الخاصة.

يشمل برنامج تمكين الأسرة على هذا الصعيد الموضوعات الكبرى التالية: التعرف على حاجات الطفل المعاق وكيفية تلبيتها بأسلوب علاجي تأهيلي، التدريب على طرائق مشاركة

الأسرة في تربية طفلها المعاق وتأهيله، التدريب على أساليب رعاية الطفل في الأسرة والتنسيق مع الهيئات الفنية، تعزيز قدرات الأسرة في رعاية طفلها المعاق، وكذلك تدريب الوالدين على أساليب تعديل سلوك الطفل المعاق، وتعديل سلوكيات إخوته الخاطئة في مواقفهم منه والتعامل معه (الخطيب وآخرون، 1996م).

ولا تقتصر برامج التدريب هذه على علاج الإعاقة وحدها، وإنما هي تشمل كذلك تدريب الأهل على اكتشاف إمكانيات وقابليات الطفل التي لم تتعرض للإعاقة وإبرازها وتعزيزها، بما يعزز صورته الايجابية عن ذاته وبيئته بثقة بنفسه وبإمكاناته التي تضعه على طريق تحقيق المزيد من التقدم في تأهيل إعاقته.

٣ - رعاية المسنين وتمكينهم في كنف الأسرة:

مشكلة رعاية المسنين في كنف الأسرة هي وليدة التحضر وبروز الأسرة النووية. المسنون يشكلون مرجعية الأسرة الممتدة ذات الأجيال الثلاثة، وخصوصاً إذا كانوا يمسون بالموارد. إنهم مصدر السلطة، وهم الذين يمارسونها على بقية الأجيال التي تعيش معاً. وبالتالي فهم موضع الاحترام والتقدير، وعلى الأبناء والأحفاد إبداء الطاعة والتماس الرضى والتوجيه. وهم إضافة إلى ذلك مصدر التجربة والحكمة المتوارثة عن السلف، ينقلون خبرتهم إلى الأجيال اللاحقة.

وتتعرز هذه المكانة من خلال تعاليم الدين الحنيف في مجال العلاقة ما بين الأبناء والآباء، وصغار السن وكبارهم. ينطبق ذلك على الجنسين على حد سواء، وحتى لو كان المسنون لا يتحكمون بالموارد، فإن لهم مقامهم المحفوظ، ولهم أدوارهم على صعيد مرجعية الخبرة والرأي والحكمة.

أما التحضر السريع الذي نقل الأسرة الخليجية إلى البنى النواتية فهو الذي طرح مشكلة المسنين خليجياً. الأسرة النواتية هي أسرة شبابية في الأساس ذات استقلال اقتصادي وسكني، ومرجعية قرار ذاتي إلى حد بعيد، ولو أنها خليجياً لازالت تتأثر بمرجعيات علاقات القرابة وريثة الأسرة الممتدة في الأمور العامة. ولقد نشأت مشكلة المسنين خليجياً بسبب تحول نمط السكن ومساحته بحيث لم يعد هناك من متسع دوماً للمسنين خارج دائرة الإنتاج، وخصوصاً الذين فقدوا سلطتهم الاقتصادية.

إلا أن هذه المشكلة هي وليدة التحول الثقافي في العالم الذي لازم التحضر السريع وحياة المدينة المعاصرة. هذا التحول محكوم بمرجعية عربية صناعية بالأساس، زادت العولمة حدة. فلقد سبقت الإشارة إلى أن بنية المجتمع الصناعي الغربي الذي أخذ يفرض نمطه الحياتي على مجتمع الخليج يقوم على الاستقلالية الفردية الأسرية والاقتصادية والإنتاجية، ضمن أطر المؤسسات المدنية ومرجعياتها التي حلت محل مرجعية الأسرة الممتدة وبنى السلطة وعلاقات الأجيال ضمنها. ولقد فاقمت

العولمة بأسواقها المالية وطرز الحياة التي تفرضها بشكل متزايد من هذا التحول. فالعولمة من حيث التعريف هي مجتمع الشباب على صعيدي الإنتاج والإدارة والاستهلاك على حد سواء. الشباب هم أبطالها والنشطين فيها، وهم الفئة السكانية الأكثر إستهدافاً وإيرازاً من قبل العولمة.

قادة العولمة في مختلف مجالات النشاط هم الشباب، والمرجعية بالتالي هي مرجعية الشباب المستقل والمتحرر ليس فقط من روابط العائلة الممتدة، بل حتى من الروابط التقليدية والوطنية. المرجعية لم تعد لخبرة الكبار المتناقلة عبر الأجيال، بل هي مرجعية حاضرة ومستقبلية. ومع تطور التقنيات في الإدارة والإنتاج والمعرفة أصبح الشباب يبدعون من حيث انتهى جيل الآباء، ويتجاوزونهم ويشكلون مرجعيتهم باضطراد. حلت المعرفة المتقدمة محل الخبرة المتوارثة، وحل الطموح والإقدام والمغامرة والانفتاح، محل مرجعية العادات والتقاليد والقيم المتوارثة: إنها حالة هذا نحن، وهذا ما سنكونه ونصنعه بدلاً من مرجعية هذا ما وجدنا عليه آباءنا.

وهكذا فبعد أن كان جيل المسنين في المركز أخذت العولمة تدفع به إلى الهامش باضطراد. وبالتالي أصبح التقدم في السن في الغرب الصناعي وفي أسواق العولمة يشكل مصدر قلق التهميش والإزاحة من مواقع القرار والخروج من دائرة الإنتاج، بعد أن كان التقدم في السن ومراكمة الخبرة يشكل مصدر القوة ورسوخ المكانة. وبذلك فبعد أن كان الشباب

الناشئ يحاكي جيل الكبار في المظهر والسلوك للحصول على المحترمية، أصبح الكبار يحاولون تقليد الشباب من خلال إخفاء كل إشارات التقدم في العمر، طمعاً في إثبات استمرار شبابهم، وبالتالي جدارتهم. كما أصبحوا يلهثون كي لا يفوتهم قطار التقدم التقني وقفزاته المتلاحقة. العولمة لا تحتاج إلى الشيوخ، وخبرتهم لا فعالية لها في مجالات الإنتاج الذي يخضع لتطورات متلاحقة، فقط الشباب يتمكن من مواكبتها.

تلك هي مشكلة المسنين من خلال منظور التحول الثقافي المكبر الذي أخذ يصبغ المجتمع الخليجي بصبغته بشكل متزايد. ومن هنا أخذت تبرز مشكلة المسنين ورعايتهم، وخصوصاً إذا كانوا لا يتحكمون بالموارد. وبالطبع لم تبلغ حالتهم في المجتمع الخليجي مستوى تحولهم إلى عبء كما هو حالهم في المجتمعات الصناعية، حيث تتزايد شيخوخة السكان ويزداد بالتالي حجم عبء إعالتهم التي يطلب إلى جيل الشباب المنتج تحملها وتغطية تكاليفها. ولحسن الطالع لازالت مجتمعات الخليج تحافظ على قيم وتقاليد وأصالة تحول دون استفحال هذا الاختلال. ويرجع الفضل الأساسي في ذلك إلى تعاليم الدين الحنيف في مجال علاقات الأجيال. ومطلوب خليجياً ليس فقط الحفاظ على هذه التقاليد وإنما يتعين تفعيل هذه التعاليم والتمسك بها وممارستها باعتبارها تمثل أصالة الثقافة العربية الإسلامية.

لقد أسرف الغرب الصناعي في تهميش المسنين وعزلهم من خلال إيكال أمر رعايتهم إلى المؤسسات المختصة. ومهما كان مستوى هذه الرعاية في القيام بشؤونهم إلا أنها تعطل حضورهم المجتمعي وأدوارهم مما يهدد بتشكيل حالات من الخلل في انتظام علاقات الأجيال. أما المجتمع الخليجي والعربي الإسلامي عموماً فلم يصل إلى هذا الخلل، ويجب العمل على عدم الوقوع فيه. ذلك أن استمرارية الأجيال: أجداد، آباء، أبناء تشكل أحد مقومات التوازن النفسي ومشاعر الاستمرارية، وما توفره من مشاعر الانتماء والكيان ذي الجذور، وبالتالي فهي من المقومات الأساسية للصحة النفسية الفردية والجماعية. والحرص على رعاية المسن في كنف الأسرة هو المدخل لضمان هذه الوظيفة التقليدية للمسنين. فهناك مرجعية عاطفية وجدانية منغرسه في التكوين الحيوي للإنسان لاستمرارية الأجيال، وذلك بصرف النظر عن المرجعية الإنتاجية وسلطة التحكم بالموارد. إنها السلطة العاطفية والمعنوية للانتماء إلى جذور راسخة تحمي من خطر الضياع الذي يتعرض له إنسان العولمة الذي قطعت جذوره مع انتمائه العائلي والثقافي والوطني. إنه حنان الأجداد وسكينتهم وتعقلهم الذي يوفر مشاعر طمأنينة فائقة الأهمية للأحفاد، مما يوازن ضوابط الوالدين وتركيزهم على اجرائيات اكتساب النظام والمنهجية في الحياة. وهو الحنان الذي يشكل الملاذ حين تنشأ حالات الصراع ما بين الآباء والأبناء، والدعوة إلى الحكمة والتعقل ولحجم الانجراف في الشطط وتصلب المواقف. وهو الدعم المعنوي والعاطفي الذي يتوفر للآباء حين تتراكم

عليهم ضغوطات الحياة وتحدياتها. يلعب المسنون دور صمام الأمان والمنتفس والتفريغ عن الاحتقانات في جو الأسرة راشدتين وأبناء. وهي وظائف وأدوار شائعة وتمارس عملياً وتحظى بايجابياتها الأسرة العربية والخليجية على حد سواء. وهي مكاسب نفسية وعاطفية ووجدانية ومشاعر بالانغراس والتجذر في الحياة، يتعين على الأسرة الخليجية حمايتها بدون تهاون، وصولاً إلى التمتع بمناخاتها الحميمة.

على أن الكسب متبادل، إذ يحظى المسن الذي يقوم بهذه الأدوار الجديدة في الأسرة بالشعور بالأهمية والمكانة. وهو ما يوفر له الطمأنينة والاستقرار النفسي ومشاعر الانتماء وسعادة الاستمرار حين يقوم برعاية الأحفاد وتوفير الدعم للأبناء. إنه يحس بأن حياته ونضالاته وإنجازاته قد وجدت تنويجاً لها في هذه المكانة المعنوية والعاطفية في الأسرة التي توفر الانسجام والوفاق مع الذات والكون، وتدخل شخصيته في طور الطمأنينة والسلام والحكمة حين يسعد برؤية ذريته تتقدم على طريق النماء الذي وضع بذوره سابقاً. ومع تحسن وضعه النفسي ووصوله إلى الانسجام الذاتي تتحسن صحته الجسمية، مما يحد من كلفة رعايته الصحية.

وفي المقابل فإن سلخه عن جو الأسرة وحرمانه من هذا الدور العاطفي الراعي إذا وضع مؤسسة لرعاية المسنين، ولو كانت جيدة المستوى، سيلقي به في مشاعر الغربة وفقدان جذور الانتماء والاستمرار. وهو ما قد يفجر صراعات نفسية ناجمة

عن الإحساس بالتتكّر له ولعطاءاته، وبانعدام قيمته الذاتية. ومعها قد تتصاعد مشاعر فشل مشروعه الوجودي مما يوقعه في الأسى واليأس، نتيجة لإحساسه بضياع حياته وسوء عاقبتها. وعندها يحل الاكتئاب وتتصعد مشاعر المرارة، وتترايد الضغوط النفسية الداخلية التي تؤدي بدورها إلى تدهور فاعلية جهازه المناعي. ويدخل من ثم في دوامة الأمراض والعلل الجسدية التي تتعدد أشكالها وحالاتها. يعالج من علة كي تظهر علة جديدة سواها. والكثير من هذه العلل ما هي سوى التعبير عن معاناة الهجر وفقدان القيمة والمكانة. فاتورة العناية الطبية في هذه الحالة قد تكون أعلى من كلفة دعم بقائه بين ذويه الذين يحبهم ويحبونه.

لا بد إذاً في هذا المجال من العمل على إعلاء شأن قيام المسن بوظائفه الجديدة في الأسرة. ويتم ذلك من خلال عدة إجراءات. أولها إيقاظ الإيمان بتعاليم الدين الحنيف في معاملة كبار السن الأقربين. وثانيها إيقاظ روح المسؤولية والإحساس بواجب الوفاء تجاه الوالدين المسنين، باعتباره من مكونات الحياة الأسرية ومتطلباتها. ويؤدي كلا الأمرين إلى حماية الأبناء من مشاعر الذنب والتقصير بواجباتهم تجاه من أفنوا العمر في سبيل تنشئتهم وإطلاقهم في الحياة: إنه الشعور الحميم باحترام الذات والتزاماتها بقيم الأصالة وتعاليم الدين الحنيف.

وهناك العديد من البرامج التي تساعد الأسرة على تيسير رعاية المسن في كنفها. وهي برامج متطورة ومعروفة خليجياً.

ويندرج ضمنها أندية المسنين التي توفر لهم قضاء أنشطة صحية ومنمية مع سواهم من المعارف والجيران، بإشراف مدربين ومشرفين فنيين. ومنها توفير الرعاية الصحية للمسن في أسرته من خلال فرق صحية اجتماعية تزوره دورياً وكلما دعت الحاجة. ومنها صيغة الجليس الذي يقضي مع المسن وقتاً معيناً كل يوم، بما يملأ فراغه في غياب أفراد الأسرة في عملهم ودراساتهم. كل ذلك يصح في حالة المسنين الذين لم تعد تسمح لهم ظروف الشيخوخة وأمراضها بالقيام بنشاطات اجتماعية تطوعية أو منتجة. وأما أولئك الذين لازالوا يتمتعون بقدر كافٍ من الحيوية والنشاط فهناك برامج لإعادة تأهيلهم وصولاً إلى تمكينهم المادي والنفسي من خلال التدريب على مهارات منتجة خارج الأسرة أو في إطارها، وبما قد يعمل على رقد ميزانيتها ويخفف عبء كلفة الإعالة على الأبناء. وهناك صيغ كثيرة ومبتكرة لإعادة التأهيل والتمكين. وليس من الضروري أن يعمل المسن بدوام كامل وبمردود كامل، كما كان شأنه خلال سنين نشاطه. فحتى العمل الجزئي يساعد المسن على الإحساس بقيمته وأهميته وبأنه منجز وفاعل. وهو ما يرفع من مستوى توازنه النفسي ويعزز صحته الجسدية. وهناك الكثير من أوجه النشاط الاجتماعي والإنتاجي يمكن التحاق المسنين فيها بعد إعدادهم على هذه المهام الجديدة. كما أن هناك دوماً الكثير من الإمكانيات والطاقات التي يمكن توظيفها لديهم بما يرفع من مستوى اندماجهم وصحتهم النفسية، في الآن عينه الذي يملأ حياتهم بأنشطة مفيدة لهم وللأسرة والمجتمع. وإلا فإن تعطل هذه الإمكانيات والطاقات سوف

يؤدي إلى تفاقم المعاناة، وبالتالي تزايد الإصابات والأمراض الجسدية. ذلك أن الطاقات الحية قابلة دوماً للتجدد.

وما علينا كي نقتنع بذلك سوى رؤية الأمثلة التي يستدعي فيها المتقاعدون الذين يعيشون في الفراغ ويتحولون إلى الغرق في شكاواهم الجسدية، إلى القيام بمهام ذات قيمة اجتماعية أو وظيفية عامة. يفاجئ المرء حين يرى هؤلاء المتقاعدين وقد دبّت الحيوية والحياة فيهم، وكأنهم رجعوا إلى سابق عهدهم. ومعها تبدو عليهم علائم الصحة وارتفاع المعنويات من جديد.

وبالطبع فإن العمل التطوعي رحب الآفاق والمجالات والصيغ. والحاجة إلى القيام بأنشطته تتسع للجميع. وعندما يجد المسن مكانة له فيها وتتاح له فرص العطاء لا يقتصر مردوده على المجتمع فقط بل يشمل كل من المسن وأسرته. إذ أن روح العطاء هي من أهم مقومات الإحساس بالأهمية والقيمة، والوفاق مع الذات والدنيا والناس. وكلما تعززت أسباب الصحة النفسية لدى المسن من خلال توفير سبل عطائه وفرصه، تحولت الشيخوخة من خلال الاندماج في الأسرة وفي الجماعة المحلية من عبء عليهما إلى ميزة ونعمة.

هذه الفلسفة في رعاية المسن في أسرته وضمن محيطه الطبيعي وتوفير أسباب قيامه بأدوار ايجابية وفاعلة، يمكن أن تشكل سياسة اجتماعية خليجية مستقبلية في رعاية المسنين، تتجاوز منظور القيام بالأعباء وكلفتها المادية والبشرية، كي تتفتح على ابتداع أساليب لتوظيف طاقات المجتمع الحية لدى

الصغار والكبار والمسنين، حيث الكل يشارك والكل يقدم ويعطي، تبعاً لإمكاناته، بقدر ما يأخذ. هنا أيضاً يعطي التحول إلى إطلاق فرص الشراكة بدلاً من العطاء الفوقي أحادي الاتجاه، كامل ثماره. وهو يصب بدوره في التنمية المستدامة التي تشمل الإنتاج والاقتصاد، وتتجاوزها إلى تنمية إمكانات الناس وتوسيع قدراتهم على العطاء وعلى الاختيار.

خامساً - المتطلبات التأسيسية والتشغيلية:

تشكل هذه المتطلبات الإجراءات التخطيطية والإجرائية للسياسة الاجتماعية المستقبلية في تمكين الأسرة الخليجية. إنها تنطلق من التحولات التي عرفتتها الأسرة الخليجية وضرورة إعداد العدة للتعامل معها، وصولاً إلى تحقيق النقلة المستقبلية. كما تستند على الاعتبارات المفاهيمية والمنهجية التي توجه رسم الخطة وتشغيلها. وهي تبني على الانجازات الكثيرة والكبيرة المتحققة في برامج خدمة الأسرة، وصولاً إلى تعزيز الفاعل منها، وإجراء التحولات الهادفة إلى تطويرها وتحقيق نقلة مستقبلية على هذا الصعيد، وخصوصاً لجهة التحول من فلسفة الرعاية وتقديم المعونات إلى فلسفة التنمية المستدامة القائمة على الشراكة الكاملة والالتزام الذاتي من قبل شرائح الأسر المستفيدة. وتتوزع هذه المتطلبات على عدة صعد:

١- **على صعيد التشريعات والقوانين:** مع أن دول المجلس قد حققت إنجازات فائقة الأهمية على هذا الصعيد في مجال تعزيز بنیان الأسرة وحمايتها، إلا أنه لا بد من استكمالها من

خلال التأكيد على الالتزام الفعلي بتعاليم الشريعة السمحاء
الناظمة لتكوين الأسرة وضمان حقوق مختلف أفرادها،
وخصوصاً المرأة والطفل، ووضع الضمانات القانونية التي
تكفل عدم تحريفها على مستوى الممارسة، بحيث لا تنتشر
وراء النصوص ممارسات وتقاليد وسلوكيات تحمل الغبن
والحيف أو تلحق الأذى بأحد الزوجين، وخصوصاً المرأة. كما
يتعين وضع الأنظمة الكفيلة بحماية الحقوق خلال إجراءات
الطلاق وجعلها ملزمة للقضاة والمتقاضين، مع تجنب تراكم
القضايا بحيث تيسر تسريع الإجراءات لما فيه مصلحة
الزوجين والأبناء.

ويندرج في الإطار ذاته تفعيل المعاهدات والمواثيق الدولية
الخاصة بالأسرة والمرأة والطفل التي اعتمدها دول المجلس،
وتطوير وسائل ضمان تنفيذها ومتابعتها بما يخدم كيان الأسرة
وعافيتها ونمائها.

٢ - على صعيد التنظيم والتنسيق: طالما أن السياسة الاجتماعية
هي كل متكامل العناصر والمحاور والبرامج، وليس شتاتاً
من التدخلات والممارسات، وطالما أن هذا التكامل لا بد أن
يندرج ضمن الخطة الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة، فلا بد
من وضع آليات وطنية للتنظيم والتنسيق بين مختلف برامج
التدخل بحيث ترفد بعضها بعضاً، وتعزز بعضها بعضاً،
وبحيث تنسق بين جهود القطاع الرسمي وهيئاته والقطاع
الأهلي وجمعياته ولجانه، والقطاع الخاص وإسهاماته المالية
والعينية والتنفيذية من الناحية الثانية. وحيث أن السياسة

الاجتماعية تقوم على الشراكة الفعلية بين هذه القطاعات الثلاثة وبين المستفيدين، فلا بد من التنسيق على صعيد التخطيط وتحديد الأولويات ونوع الإجراءات التي ستتبع، وصولاً إلى اتخاذ قرارات تشارك فيها الأطراف الأربعة وتلتزم بتوجهاتها وأهدافها وأساليب تنفيذها، إضافة إلى مشاركة ممثلين عن الفعاليات المجتمعية.

ويطرح هذا التنظيم والتنسيق مسألة إنشاء مجلس وطني يضم مندوبين عن هذه الأطراف الأربعة، وإنشاء فروع جوهريّة له تتولى متابعة التنفيذ والتنسيق بين الهيئات المحلية العاملة ميدانياً، وتتلقى منها إرجاع الأثر حول سير العمليات من ناحية، وتجميع المعلومات المحلية عن واقع الأسر واحتياجاتها من الناحية الثانية، كي يصار إلى أخذها في الحسبان في مراحل البرمجة اللاحقة.

٣- على صعيد المسوح ورصد الواقع: طالما أننا بصدد خطة سياسة اجتماعية وطنية للأسرة تتصف بالتكامل وتخدم كل شرائح الأسرة في المجتمع، وطالما أن حاجات هذه الشرائح تتنوع في الحجم والاتجاه والألوية، فلا بد من تأسيس خطة هذه السياسة على معطيات وافية عن أحجام مختلف هذه الشرائح الأسرية وتوزيعها الجغرافي ونوعية حاجاتها ومستوى مشكلاتها ومعوقاتهما، في مقابل الإمكانيات والفرص التي يمكن توفيرها وطنياً كما في البيئة المحلية. وتوسم خطة هذه السياسة في محاورها القطاعية بناء على هذا المسح

التشخيصي، وتترجم في برامج نوعية تخدم كل قطاع وتلبي احتياجاته، كما تعبئ طاقاته وتوظف فرصه وإمكاناته. ويندرج ضمن الإطار عينه إنشاء مرصد وطني في كل دولة من دول المجلس لرصد مؤشرات تطور الأوضاع الأسرية في الإيجاب كما في السلب (رصد الانجازات والمعوقات). كما يرصد واقع التحولات المجتمعية المتلاحقة وانعكاساتها على أوضاع مختلف الشرائح الأسرية، كي يصار إلى اتخاذ إجراءات التدخل المبكر في الاتجاه الذي يضمن استمرار عملية التنمية، وبحيث يبنى على الانجازات ويتم التعامل مع المعوقات المستجدة، كي لا تتفاقم آثارها وتعيق من ثم تقدم السياسة.

ومن أهم الأبحاث ذات الأولوية تلك المتعلقة بالتنظيم العلمي الموضوعي لمختلف البرامج ومخرجاتها، مما لازال يشكل مجهولاً أكبر في العمل الاجتماعي. ويندرج في السياق ذاته بناء مسرد للأبحاث والدراسات المنفذة والمنشورة في مجال الأسرة تحديداً والسياسات الاجتماعية الخليجية عموماً، والعمل على تكوين مكتبة توضع في متناول الهيئات الوطنية العاملة على مستوى رسم السياسات والتنفيذ.

٤ - تحديد الأهداف الكبرى والأهداف التشغيلية للسياسة: يتمثل الهدف العام في تمكين الأسرة كي تكون عنصراً مشاركاً وفاعلاً في التنمية الوطنية المستدامة. ويتعين تفريع هذا الهدف العام إلى أهداف قطاعية هي عبارة عن طاقم البرامج

التي تعتمد ويتم العمل على تنفيذها. ويتعين أن تكون هذه الأهداف القطاعية على درجة كافية من الواقعية بحيث تبنى على خصائص الواقع وإمكاناته، وتعمل على تلبية احتياجاته. يجب تجنب الوقوع في الشعارات التي تعبر عن طموحات وآمال أكثر مما تعبر عن أنشطة محددة على صعيد هذه البرامج. كما تتطلب المنهجية العلمية تفريع هذه البرامج إلى أهداف تشغيلية محددة في نوعية التنفيذ المستهدف وكميتها وآجال التنفيذ، ويرافقها وضع معايير متابعة الأداء وتقييمه خلال التنفيذ وبعده. يتيح وضع هذه الأهداف التشغيلية تحديد الأولويات التنفيذية، واحتياجات التنفيذ من الموارد البشرية والمالية واللوجستية. كما يتيح متابعة منهجية لمدى تقدم العمل ورصد القوى الميسرة والمعطلة. وهو ما يصب في تقييم دقيق وموضوعي لمخرجات البرنامج. ففي هدف تشغيلي من مثل تنظيم دورة محو أمية يتم تحديد عدد المستفيدين، ومستوى محو الأمية المطلوب تحقيقه، والزمن الذي سيستغرقه، (تاريخ البدء والانتهاء) والكادر البشري اللازم (عدداً ومؤهلات)، واللوجستيات المطلوبة، والميزانية اللازمة. بذلك يمكن متابعة تقدم العمل في البرنامج وتقييم مخرجاته بواسطة الاختبارات القبلية والبعديّة التي تحدد سلفاً، وهكذا في بقية البرامج التشغيلية.

٥ - تأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءة المراكز والهيئات: هناك جهود كثيرة تبذل خليجياً في تقديم مختلف الخدمات للأسرة، تقوم بتنفيذها كوادر رسمية وأهلية وتطوعية، وتمارس ضمن

أطر المراكز الاجتماعية والجمعيات الأهلية. وهناك إجماع في أدبيات الموضوع حول ضرورة رفع الكفاءة المهنية للجهاز العامل سواء الإداري منه أو الفني. تلك قضية خليجية عامة تبرز في جميع مجالات النشاط الاجتماعي. ولا بد لنجاح السياسة الاجتماعية المستقبلية بالتالي من خطة وطنية لرفع الكفاءة المهنية للعاملين على اختلاف مجالات نشاطاتهم، سواء في الإدارة، أو الإرشاد الأسري، أو برامج التدريب والتأهيل المهني، أم في برامج التوعية والتثقيف. ذلك أن العمل الاجتماعي مع الأسرة قد أسس في فترة قياسية في قصرها، وتوسع بدوره بشكل قياسي، مما لم يوفر الزمن الكافي لإعداد الكوادر المؤهلة تأهيلاً متيناً، بحيث تتمكن من تحقيق الانجازات المطلوبة. لا بد من توظيف عناصر قيادية على رأس المشروعات وإدارة البرامج تعمل بدورها على تأهيل العناصر التنفيذية خلال الخدمة. كما لا بد من وضع خطط منهجية لتدريب الكوادر أثناء الخدمة من خلال صيغها الإجرائية المعروفة. كما لا بد لهذه الكوادر من الانخراط في خطة تربية مستمرة تطور كفاءتها من ناحية، وتتيح لها مواكبة المستجدات الفنية في الاختصاص. كما لا بد من تمهين العمل مع الأسرة من حيث التوصيف الوظيفي والسلم الوظيفي وتحديد المسؤوليات والحقوق. ينطبق هذا الأمر على كوادر القطاع الرسمي والقطاع الأهلي على حد سواء، وبحيث يصبح العمل التطوعي رافداً للعمل المتمهن. بذلك يمكن ضمانة إعطاء هذا العمل التطوعي كل ثماره حيث يصب ضمن خطة منهجية تقوم على أسس مهنية.

٦- **التمويل:** لا بد لهذه السياسة من ضمان مصادر تمويل ميزانيتها وانتظام هذه الموارد في حدود الميزانيات التشغيلية الأساسية على الأقل، مع توقع الزيادات في كلفة المشاريع وبرامجها التشغيلية وتوفيرها بدورها. وانطلاقاً من ذلك لا بد من التوسع في حملات تنمية الموارد المالية والعينية. بذلك يمكن ضمان استمرارية البرامج وتغطية متطلبات تنفيذها، مما يضمن بدوره تحقيقها للنتائج المخططة لها. ولا بد من تنشيط المبادرات المبتكرة في تغذية الموارد المالية والعينية من خلال البناء على قوى الخير والعطاء في الثقافة الخليجية وهي وافرة، ويتعين الذهاب إليها في مواقعها سواء على مستوى المؤسسات والفاعليات الاقتصادية أم على مستوى الأفراد. ويضاف إلى ذلك تنشيط موارد المجتمعات المحلية وإسهامها في تخطيط البرامج وتنفيذها وتمويلها. وهو مجال مليء بإمكانات العطاء التي قد لا تكون منظورة للوهلة الأولى، وإنما يتعين العمل على تفعيلها وتعظيمها. ويأتي في المقدمة بالطبع جهود المستفيدين ذاتهم وتعبئتها بحيث يصبحون مشاركين أساسيين في عمليات تمكينهم.

٧- **التغيير الثقافي:** وكما أن السياسة الاجتماعية في التمكين من أجل التنمية المستدامة تكون محكومة بالإطار الوطني في مؤسساته وتوجهاته وخياراته وظروفه وإمكاناته، فإن الممارسة الفعلية والمواقف محكومة بالضرورة بالإطار الثقافي العام والفئوي الذي يشكل أفق الرؤية والنظرة إلى الذات وقضايا الوجود ويوجه بالتالي السلوكيات والممارسات. من هناك لا بد من الشغل على الإطار الثقافي الوطني

والخليجي. يتمثل هذا الشغل في الاستناد إلى أصالة التراث العربي الإسلامي بإيجابياته المتميزة وتفعيلها باعتبارها من أهم العوامل الدافعة للنجاح والعمل. تكفي الإشارة إلى تفعيل تعاليم الدين الحنيف في مجال السعي والعمل وإتقانه والعطاء، والتوادر والرحمة وصلات ذوي القربى وتكريم الإنسان، وغيرها كثير. وكذلك ايجابيات نظم التعاضد والتساند والجماعة والشراكة التي تميز تراثنا على صعيد الأسرة الممتدة وإيجابياتها، وإمكانات الاستفادة منها في التمكين والرعاية. تفعيل هذا التراث الغني سيكون خير زاد في مسيرة بناء التمكين والتنمية المستدامة. وفي المقابل لا بد من التصدي بالتغيير للمعوقات الثقافية التقليدية والمستجدة لتمكين الأسرة وأعضائها من ناحية، والسير على طريق إنجاز التنمية المستدامة من الناحية الثانية. وأخصها محاربة العادات المعوقة للبناء المتين للأسرة وعافيتها وصحتها النفسية، والأفكار الخارجة عن الدين والعلم. وكذلك إعادة النظر في ثقافة الاستهلاك والانغماس فيه والتي تحولت إلى معيار الوجاهة والقيمة، وإحلال ثقافة الانجاز والإتقان والسعي والعطاء والشراكة مكانها. هذه الثقافة الطارئة أصبحت تشكل تحدياً فعلياً أمام كل خطط التنمية القائمة على البناء والعطاء.

وهنا تبرز الحاجة إلى خطة توعية وتثقيف وتغيير وطنية تشارك فيها كل الفعاليات الدينية والإعلامية والمجتمعية والسياسية. وهي حملة طويلة النفس تحتاج إلى التكرار والانتشار وصولاً إلى تغليب قيم الإنتاج والانجاز والعطاء والشراكة.

٨ - التعاون والتنسيق الخليجي والإقليمي والدولي: تتطلب السياسة الاجتماعية لتمكين الأسرة حشد طاقات دول المجلس، وتعزيز إنجازات بعضها بعضاً، والإطلاع على ما يجري فيها من تجارب رائدة ومشاريع مبتكرة والتعلم منها والبناء عليها. كما تتطلب تبادل الخبرات والزيارات، وإنشاء قاعدة بيانات خليجية في هذا المجال تشكل مرجعاً بحثياً ومهنياً للعاملين في دول المجلس. ويندرج ضمنها تكرار الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية الخليجية، كما هو جار حالياً في مجالات الطفولة والأمومة والحالات الخاصة والمسنين. فتلك مصادر إغناء واغتناء نفسية ويتممها الانخراط في الحلقات الدولية والمشاركة فيها وتفعيل الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها دول المجلس، ويأتي قبلاً بالطبع التعاون الإقليمي العربي، من مثل متابعة تطبيق إستراتيجية الأسرة العربية التي اعتمدها دول المجلس وشاركت بفاعلية في وضعها.

يشكل كل ذلك توسيع لمصادر الاغتناء وتعظيم القدرة على الانجاز، وصولاً لتحقيق الأهداف الكبرى، المتمثلة في بناء مجتمعات خليجية معافاة ونامية ومشاركة في صناعة المستقبل.

* * *

مراجع الدراسة

- ١- الأنصاري، أحمد مال الله (١٩٩٦م). الصعوبات والمشكلات في الرعاية الأسرية للطفل المعاق وحالات من الواقع الاكلينيكي. في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٢- الخطيب، جمال محمد، البسطامي، غانم، راشد، آمنة، عبد الكريم، منى (١٩٩٦م). الحاجات الخاصة للأطفال المعاقين وأسرهم. في كتاب الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٣- الخطيب، جمال محمد، البسطامي، غانم، راشد، آمنة، عبد الكريم، منى (١٩٩٦م). المشاركة الأسرية في تربية الأطفال المعاقين. في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٤- الخطيب، جمال محمد وآخرون (١٩٩٦م). تدريب الأسرة على رعاية أطفالها المعاقين. في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٥- الطراح، علي، حمودة، أحمد (٢٠٠٤م). تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (١٩٩٨م). الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر. في كتاب الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٧- إدارة المرأة والأسرة والطفولة، قسم الأسرة، (٢٠٠٤م). الإستراتيجية العربية للأسرة. القاهرة: الجامعة العربية.

٨- باقادر، أبو بكر أحمد (١٩٩٨م). المنظور الإسلامي في معالجة المشكلات الاجتماعية في المدينة الحديثة في كتاب: الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.

٩- باقادر، أبو بكر أحمد (١٩٩٩م). التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن: مبادئ وتوجهات. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٠- حُمَدُ، نورية علي (٢٠٠٨م). دراسة تمكين المرأة وسبل دعم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

١١- حافظ، محمود (١٩٩٦م). تجارب أسريه في رعاية الأطفال المعاقين (البحرين نموذجا). في كتاب: الرعاية الأسرية للطفل المعاق. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٢- حجازي، مصطفى (١٩٩٧م). رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين. المنامة: المكتب التنفيذي.

١٣- حجازي مصطفى، (١٩٩٧م). الإطار العام لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية. المنامة المكتب التنفيذي.

١٤- حجازي، مصطفى (٢٠٠٥م). الإنسان المهذور. بيروت: المركز الثقافي العربي.

١٥- حجازي، مصطفى (٢٠٠٦م). الصحة النفسية (طبعة ثانية). بيروت: المركز الثقافي العربي.

- ١٦- حجازي، مصطفى (٢٠٠٨م). الشباب الخليجي والمستقبل. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- ١٧- حجازي، مصطفى (٢٠١٠م). واقع الإرشاد والتوجيه الأسري وقضاياها في دول مجلس التعاون الخليجي. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ١٨- حجازي، مصطفى (٢٠١٠م). علم النفس والعولمة. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- ١٩- حجازي، مصطفى (٢٠١٠م). الفضائيات، الإعلام الاجتماعي والشباب الخليجي. المنامة المكتب التنفيذي.
- ٢٠- حجازي، مصطفى (٢٠١١م). الإنسان الايجابي (تحت الطبع). بيروت: دار التنوير.
- ٢١- حطب، زهير (٢٠٠٨م). التقرير العربي الخاص بإنجازات الدول العربية في مجال تنفيذ أهداف الإستراتيجية العربية للأسرة. بيروت: الجامعة العربية.
- ٢٢- خلف، أحمد خلف (٢٠٠٩م). تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.
- ٢٣- زايد، أحمد (١٩٩٨م). الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية في كتاب: الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية. المنامة: المكتب التنفيذي.

٢٤- زايد، أحمد (١٩٩٨م). المدينة الخليجية بين الأصالة والمعاصرة
في كتاب: الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية. المنامة: المكتب
التنفيذي.

٢٥- زايد، أحمد عبد الله، خلف، أحمد خلف (٢٠٠٦م). تطوير
السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة. المنامة: المكتب
التنفيذي.

٢٦- قنديل، أماني (٢٠٠٨م). الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات
الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.

* * *

المراجع

١. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: مشهد من منطقة الشرق الأوسط. إصدار خاص بمناسبة إطلاق مشروع مبادرة رصد قضايا الإعاقة في منطقة الشرق الأوسط.
٢. الإعاقة في التشريعات المعاصرة: دراسة لبعض التجارب الوطنية في دول العالم الإسلامي. عدنان الجزولي.
٣. خطوة نحو الأمام: آراء المعنيين في مجال الإعاقة حول السياسات والخدمات في مصر والأردن ولبنان. ورقة عمل رقم ١. هانديكاب إنترناشونال. المكتب الإقليمي في الشرق الأوسط، 2006. شارلوت أكسلسون.
٤. قراء تحليلية في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية. د. مهند العزة، المكتب التنفيذي.
5. www.disabilitymonitor-me.org
6. www.isesco.org.ma/arabe/publications/iaaka/Menu.htm
7. http://scm.oas.org/doc_public/ENGLISH/HIST_07/CP17700E07.doc
8. http://www.secretariat.disabilityafrica.org/documents.php?action=view_doc&doc_id=31
9. www.un.org/disabilities
10. www.un.org/esa/socdev/enable/rights/wgsuma2.htm

- 11.** [http://www.unescap.org/esid/psis/disability/decad
enew/newdecade.asp](http://www.unescap.org/esid/psis/disability/decad
enew/newdecade.asp)
- 12.** [www.worldenable.net/mexico2002/considerations
.htm](http://www.worldenable.net/mexico2002/considerations
.htm)

صدر من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

- العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافذ"
- العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافذ"
- العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافذ"
- العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافذ"
- العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافذ"
- العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية - المفاهيم - الأجهزة - التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافذ"
- العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافذ"
- العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور - الفراغ - المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (١٠) : ظاهرة المربييات الأجنبية الأسباب والآثار، أغسطس ١٩٨٧. "نافذ"
- العدد (١١) : العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية - مقوماته - دوره - أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافذ"
- العدد (١٢) : الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافذ"

- العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.
- العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.
- العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.
- العدد (١٦): القيم والتحويلات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.
- العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.
- العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.
- العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.
- العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.
- العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.
- العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.
- العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.
- العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.
- العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.
- العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التنقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.
- العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.

- العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير - عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.
- العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها - المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.
- العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.
- العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.
- العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.
- العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.
- العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.
- العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.
- العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحويلات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.
- العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود - دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.
- العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.
- العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.
- العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.
- العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.
- العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.

- العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون - مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.
- العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.
- العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسئولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون - دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.
- العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.
- العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.
- العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة - محاولة في توطيد الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٤): دراسة تقييم مراكز التنمية الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.
- العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠١٠م.

- العدد (٥٦) دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.
- العدد (٥٧) دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.
- العدد (٥٨) التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.
- العدد (٥٩) التنظيم القانوني لدخول القوى العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.
- العدد (٦٠) قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م.
- العدد (٦١) مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.
- العدد (٦٢) قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنة)، يوليو ٢٠١١م.
- العدد (٦٣) الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١١م.
- العدد (٦٤) مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.

- العدد (٦٨): اتفاقية حقوق للأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.
- العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مايو ٢٠١٢م.

* * *

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة

د.ع. ٢٠١١/٩٥٧٨ م

رقم الناشر الدولي ٩٧٨-٩٩٩٠١-٣٠-٦٨-٣ ISBN

مجندات اجتماعية ٢٠١١ / سلسلة نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة (من الرعاية إلى التمكين) / زينب